

جامعة العلوم والتكنولوجيا
University of Science & Technology

الإدارة المالية

MANAGERIAL FINANCE

د. عبد الله عبدالله السنفي

رقم المقرر: 903001

1430هـ



الإدارة المالية

د/ عبدالله عبدالله السنفي

صنعاء
2013م – 1435هـ



الطبعة الثانية 2013م/ 1435هـ

حقوق الطبع والنشر محفوظة لجامعة العلوم والتكنولوجيا، ولا يجوز إنتاج أي جزء من هذه المادة أو تخزينه على أي جهاز أو نقله بأي شكل أو وسيلة الكترونية أو ميكانيكية أو بالنسخ أو التصوير أو بالتسجيل أو بأي وسيلة أخرى إلا بموافقة خطية مسبقة من الجامعة.

يطلب هذا الكتاب مباشرة من الجامعة www.ust.edu
ت/00967،1374004
أو من دار الكتاب الجامعي – صنعاء – ت/00967،1471790
E-mail : Dalkitab@yemen.net.ye
رقم الإيداع (549ـ 2009)

مقدمة المقرر:

عزيزي الدارس:

مرحباً بك في مقرر الإدارة المالية، الذي آمل أن تجد فيه الفائدة والمتعة أثناء دراستك له.

إن موضوع الإدارة المالية يمثل مجالاً مهماً من مجالات إدارة الأعمال المعاصرة، كما أن الوظيفة المالية هي إحدى الوظائف الرئيسة في منظمات الأعمال الإنتاجية أو الخدمية، مثلها مثل وظائف الإنتاج والعمليات، والتسويق، والموارد البشرية، ووظيفة الشراء والتخزين، ووظيفة البحث والتطوير وغيرها من وظائف المنظمة.

إن هذا المقرر يعطيك معلومات كافية عن النظام المالي ومكوناته، وعن وظيفة الإدارة المالية ونطاقها وطبيعتها، وعن التخطيط المالي والميزانيات التقديرية، وكذلك معلومات عن التحليل المالي وأهميته، والتمويل المالي ومصادر التمويل المختلفة، بالإضافة إلى إيضاح عن كيفية إدارة المال العامل من خلال إيضاح إدارة النقدية، وإدارة الحسابات المدينة، وإدارة المخزون.

وليكون لهذا المقرر فائدة أكبر للدارسين والعاملين في المجال المالي، فقد تم تبسيطه والتوسع في الشرح، والأمثلة التطبيقية.

UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
وقل رب زدني علما
جامعة العلوم والتكنولوجيا

الأهداف العامة:

عزيزي الدارس، بعد انتهائك من دراسة هذا المقرر يجب أن تكون قادراً على:

(1) تكوين فكرة عن مفهوم الإدارة المالية وطبيعتها، وتطورها، والفرق بينها وبين المالية العامة.

(2) تعرف بيئة الإدارة المالية الداخلية والخارجية.

(3) الإلمام بمفاهيم السيولة والربحية والمخاطرة، وكيفية قياسها، والموازنة بينها.

(4) تكوين فكرة عن التخطيط المالي، والميزانيات التقديرية.

(5) الإلمام بتخطيط الاستثمارات الرأسمالية، وطرق تقييم ربحيتها.

(6) تكوين فكرة عن التحليل المالي: بصفة عامة، مفهومة، أهم مجالاته.

(7) التعرف على التحليل المالي بالنسب المالية: مفهومه، وأنواع النسب المالية.

(8) الإلمام بمفهوم التحليل المالي باستخدام قائمة التغير في المركز المالي،

(9) تقديم قائمة بالتقرير المركز المالي.

(10) تكوين فكرة عن التمويل المالي، ومصادر التمويل المختلفة، وكيفية تقدير المنظمة لحاجتها من الأموال.

(11) التعرف على تكلفة التمويل لكل مصدر من مصادر التمويل، وكذلك هيكل التمويل الأمثل.

(12) تكوين فكرة عن إدارة النقدية، وكيفية التخطيط والرقابة عليها.

(13) التعرف على كيفية إدارة الحسابات المدينة، وتقويم سياسات الائتمان والتحصيل.

(14) الإلمام بأهمية المخزون السلعي وأنواعه، وكيفية إدارته.

إن هذا المقرر قد صمم لتحقيق الأهداف السابقة، وهو يتألف من خمس وحدات دراسية رئيسة، وكل وحدة تتكون من عدد من الأقسام على النحو التالي:

الوحدة الأولى: نطاق الإدارة المالية وطبيعتها، وتنقسم إلى مفهوم الإدارة المالية وطبيعتها، وبيئة الإدارة المالية، والسيولة والربحية والمخاطرة.

الوحدة الثانية: التخطيط المالي، المتمثل بالميزانيات التقديرية، وتحليل التعادل، وتخطيط الاستثمارات الرأسمالية.

الوحدة الثالثة: التحليل المالي، الذي يتكون من مدخل إلى التحليل المالي، والتحليل المالي بالنسب المالية، والتحليل المالي باستخدام قائمة التغير في المركز المالي.

الوحدة الرابعة: التمويل المالي، وينقسم إلى مصادر التمويل، وتكلفة التمويل، وهيكل التمويل الأمثل.

الوحدة الخامسة: إدارة رأس المال العام، ويتكون من إدارة النقدية، وإدارة الحسابات المدنية، وإدارة المخزون.



محتوى المقرر

جامعة العلوم والتكنولوجيا


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٩٩٤م
١٤١٤هـ
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

الوحـدة الأولـى

1

نطاق الإدارة المالية وطبيعتها


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٩٩٤م
١٤١٤هـ
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

محتويات الوحدة

1. المقدمة:

1 -1. التمهيد:

عزيزي الدارس، مرحباً بك إلى الوحدة الأولى من مقرر الإدارة المالية الذي يتكون من خمس وحدات دراسية رئيسة، تنقسم الوحدة الأولى إلى ثلاثة أقسام، يتناول القسم الأول مفهوم الإدارة المالية وطبيعتها، كمدخل نظريٍ للمقرر، وبما يساعدك على تكوين صورة عامة عن هذا المقرر، ويشكل مدخلاً لابد منه لفهم طبيعة الإدارة المالية، والفرق بين الإدارة المالية والمالية العامة، مع نبذة عن تطور الإدارة المالية وخصائصها وأهدافها، ووظائف الإدارة المالية وتنظيمها، والقسم الثاني يتناول توضيح البيئة الداخلية والخارجية التي يعمل في إطارها المدير المالي والتي تؤثر على أدائه بالإضافة إلى المعلومات والبيانات المالية التي تساعده في اتخاذ القرارات المالية.

كما يتناول القسم الثالث موضوع السيولة والربحية والموازنة بينهما والتي هي من أهم الأمور التي تواجه الإدارة المالية، والتي تعتبر من أهم مسؤوليات المدير المالي، وأن الحكم على كفاءة المدير المالي يتوقف على قدرته وكفاءته على الموازنة بين السيولة والربحية وكذلك الموازنة بين المخاطرة والعائد على الاستثمار التي هي من أهم مسؤولياته في عالم المال والأعمال.

وتشكل هذه الوحدة الأساس في فهم الإدارة المالية كجانب نظري يترتب عليه فهم واستيعاب الجوانب العملية في الوحدات التالية :

1 -2. أهداف الوحدة:



عزيزي الدارس بعد انتهائك من دراسة هذه الوحدة يجب أن تكون قادراً على أن:

1. تكوّن فكرة عن مفهوم الإدارة المالية وطبيعتها وتطورها وخصائصها، وأهدافها، والفرق بينها وبين المالية العامة.
2. تتعرف على بيئة الإدارة المالية، سواء كانت البيئة الداخلية أو الخارجية، والمعلومات والبيانات المالية.
3. تلم بمفهوم السيولة والربحية، وكيفية قياسهما، وكيفية الموازنة بينهما، والمخاطرة وقياسها وكيفية الموازنة بينها وبين العائد على الاستثمار.

1-3. أقسام الوحدة:

تنقسم هذه الوحدة إلى ثلاثة أقسام رئيسة :

القسم الأول: ويتناول الفرق بين المالية العامة والإدارة المالية، ومفهوم الإدارة المالية، وتطورها وخصائصها، وأهدافها، ووظائف الإدارة المالية وتنظيمها.

القسم الثاني: ويتناول بيئة الإدارة المالية، سواء كانت الداخلية أو الخارجية، والمعلومات والبيانات المالية.

القسم الثالث: ويوضح مفهوم السيولة وكيفية قياسها، ومفهوم الربحية وكيفية قياسها، وكيفية الموازنة بينهما، بالإضافة إلى المخاطرة وكيفية قياسها والموازنة بينهما والعائد على الاستثمار.

1-4. قراءات مساعدة:



عزيزي الدارس حاول الانتفاع ما أمكن بقراءة الكتب التالية نظراً لاتصالها المباشر بموضوع هذه الوحدة:

1. الميداني، محمد أيمن، الإدارة التمويلية في الشركات، الطبعة الرابعة، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004م ص 41 - 44 .
2. السنفي، عبد الله عبدالله، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الثالثة، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، 2005م ص 12 - 26.
3. ويستون، فرد، برجام، بوجن، التمويل الإداري، دار المريخ، الرياض

2. مفهوم الإدارة المالية وطبيعتها:

1.2 المالية العامة والإدارة المالية (Financial Management & Public Finance)

عزيزي الدارس، إن هناك فرقاً بين الإدارة المالية والمالية العامة، والأسطر التالية توضح الفرق بينهما:

إن الوظيفة المالية توجد في المجالات المختلفة، فهي توجد في المنظمات الحكومية (الوزارات والأجهزة والهيئات، والمصالح الحكومية)، كما توجد في منظمات الأعمال الاقتصادية العامة والمختلطة والخاصة، كما توجد في منظمات المجتمع المدني، والتعاونيات، وحتى على المستوى الأسري والشخصي، فالنشاط المالي لا يقتصر على مجال دون آخر، والاختلاف قد يكون في الهدف المطلوب تحقيقه، ففي المنظمات الخاصة أو المختلطة يتمثل الهدف بتحقيق الربح المجزي، بينما هدف المنظمات العامة الحكومية يتمثل بتحقيق خدمة اجتماعية قبل تحقيق العائد الاقتصادي.

ومكونات الحقل المالي يتمثل بجميع ما يتعلق بالأمور المالية، سواء كانت خاصة أو عامة، وبالتالي فإنه يتم تقسيم الحقل المالي إلى حقول فرعية، هي المالية العامة، والإدارة المالية، والمالية الشخصية، وفي هذه الجزئية سيتم توضيح - بشكل مقتضب - كل من المالية العامة والإدارة المالية.

فالمالية العامة Public Finance تهتم بدراسة النفقات العامة والإيرادات العامة، وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وكذلك تأثيرات جباية الإيرادات العامة والنفقات العامة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، كما أنها تهتم بالطرق والأساليب التي تسلكها الحكومة في تمويل أنشطتها المختلفة، وفقاً لما تنص عليها الدساتير والقوانين السائدة التي تنظم الأنشطة المختلفة للدولة وتنظيم عملية تحصيل الأموال وإنفاقها، والتي تحدد حجم القطاع العام والمدى الذي يجب أن تتدخل الحكومة المركزية في الحياة الاقتصادية

العامة، وحجم القطاع العام يقاس بنفقات الحكومة المركزية نسبة إلى الناتج الإجمالي القومي، والتي تحدد الموارد الرئيسة للدولة وأوجه الإنفاق العام، وحجم الدين العام وأنواعه، وتأثيراته على الحياة الاقتصادية...الخ.

والاختلاف بين المالية العامة وعلم الإدارة المالية أن المالية العامة تختص بالنفقات العامة والإيرادات العامة للدولة، وتكون مسؤولة عن ذلك وزارة المالية ومصالحها العامة، بينما الإدارة المالية (Financial Management) هي إحدى الوظائف الرئيسة في منظمة الأعمال (Business Firm) التي تشتمل على إدارة الإنتاج والعمليات، وإدارة التسويق، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة البحث والتطوير...الخ، وهي الإدارة المعنية بتقدير حجم الأموال وكيفية الحصول عليها وتخصيص هذه الأموال بالشكل الأمثل لتنظيم ثروة المنظمة، وبالتالي فإنها تكون على مستوى منظمة الأعمال العامة والمختلطة والخاصة، وكما سبق ذكره أن الاختلاف الرئيس بين المالية العامة والإدارة المالية يكمن في الهدف المطلوب تحقيقه، ففي المنظمات العامة والمختلطة والخاصة يكمن الهدف في تحقيق ربح مُجزٍ وتحقيق مصالح أصحاب المنظمة، بينما هدف المنظمات العامة الحكومية يكمن في تحقيق خدمة اجتماعية عامة. وهذا الاختلاف في الهدف يؤدي إلى اختلاف في مصادر الأموال واستخداماتها، وفي الموازنة بين الإيرادات والنفقات فمن حيث المصادر أو الإيرادات فإنها بالنسبة للمنظمات الحكومية تتمثل بالإيرادات العامة التي يتم تحصيلها من مصادر إجبارية من قبل الدولة بحكم سلطتها السيادية أو بحكم الدساتير، والمصادر الاختيارية مثل الهبات والمساعدات والقروض الخارجية والداخلية، في حين تتمثل المصادر بالنسبة لمنظمات الأعمال العامة والمختلطة والخاصة في أموال أصحاب هذه المنظمات والمتمثلة بحقوق الملكية (رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة) وحقوق الغير المتمثلة بالقروض والالتزامات الأخرى...الخ.

أما من حيث الاستخدامات أو النفقات، فبالنسبة للمنظمات الحكومية فإنها تتمثل في نفقة الحكومة من أجل النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلد، ومشاريع

البنية التحتية ونفقات التعليم والصحة وغير ذلك من الإنفاق العام الذي يحقق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة، وبما يحقق الصالح العام، وبالنسبة لمنظمات الأعمال الخاصة فإن النفقات تتمثل بالنفقات الجارية اللازمة لتسيير الأداء لهذه المنظمات وإنتاج السلع أو تقديم الخدمات، مثل الأجور والمرتبات وغيرها من النفقات الجارية، والنفقات الرأسمالية اللازمة لعملية التوسعات وزيادة الإنتاج من توفير الأصول الثابتة والمتغيرة، وبما يحقق تغطية التكاليف الثابتة والمتغيرة لتحقيق الأرباح المستهدفة.

2.2. مفهوم الإدارة المالية وخصائصها :

هل تعلم - عزيزي الدارس - أن مفهوم الإدارة المالية اختلف تبعاً للتطور التاريخي الذي مرت به المجتمعات الإنسانية، حيث ظهرت العديد من المفاهيم كُلٌّ منها جاء معبراً عن الحقبة التاريخية التي ظهر فيها وبما يحقق الحاجة إليها في تلك الفترة، حيث يختلف مفهومها تبعاً للتطور التاريخي الذي مرت به، ففي البدايات الأولى انحصر مفهومها على الجوانب الإجرائية فقط حيث كان يتم التركيز على النواحي المحاسبية ومعرفة نتائج الأعمال من ربح أو خسارة، وبعد الحرب العالمية الأولى بدأ مفهوم الإدارة المالية يأخذ بُعداً آخر إضافة إلى الجوانب الإجرائية، حيث بدأ الاهتمام ينصب نحو الجانب التمويلي والبحث عن الأموال نتيجة للكساد الاقتصادي الذي ساد معظم دول العالم في ثلاثينيات القرن الماضي، وأصبح البحث عن الأموال لتمويل المنظمات من مصادر التمويل المختلفة، وتحديد تكلفة التمويل المختلفة، ودراسة هيكل التمويل الأمثل، بالإضافة إلى دراسة أسواق المال التي تمثل حجر الزاوية والهم الأول للإدارة المالية، وقد ظلت هذه المرحلة سائدة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وبعد ذلك بدأت الحرب الباردة في المجال الاقتصادي تسيطر على العالم، واشتدت حدة المنافسة العالمية في مجال الإنتاج والتوزيع، وأصبح للإدارة المالية مفهوماً جديداً وواسعاً يركز بالدرجة الأولى على القرارات والأبعاد الاقتصادية المختلفة للمنظمات، وأصبح بذلك مفهوم الإدارة المالية يأخذ ثلاثة أبعاد: البعد الإجرائي المتمثل بالعمليات الفنية المحاسبية، والبعد التمويلي المتمثل بتقدير

احتياجات المنظمات للأموال، وتحديد مصادر التمويل وتكلفتها، والبعد الاستثماري المتمثل باتخاذ القرارات الرشيدة في استثمار الأموال وإدارة الأصول، بالإضافة إلى التحليل المالي نظراً إلى أن مزاولة الجانب التمويلي والاستثماري يتطلب القيام بذلك. وعلى ذلك فإنه يمكن تحديد مفهوم الإدارة المالية بأنها: " مجموعة الوظائف التي تتعلق بتحديد نتائج أعمال المنظمة، وتقدير احتياجاتها من الأموال، وتوفيرها بأنسب الشروط وبأقل تكلفة ممكنة، واستخدامها الاستخدام الأمثل وفقاً لأهداف المنظمة ".

وتتميز الإدارة المالية بالخصائص التالية :

أ -إن مفهوم الإدارة المالية واسع ولا يقتصر على النواحي الإجرائية فحسب، وإنما يمتد إلى مجالات التمويل والاستثمار، فالقيود الدفترية، وما يتطلبه ذلك من مراجعة للمستندات، والترحيل إلى حسابات الأستاذ المختلفة، وحفظ المستندات بطريقة تساعد على الرجوع إليها بسهولة ؛ يعتبر جزءاً من مهام الإدارة المالية، حيث إن من مهامها أيضاً النشاط الخاص بالتمويل، من حيث تقدير الأموال المطلوبة وتحديد مصادر التمويل المختلفة وتحديد تكلفة كل مصدر، والمفاضلة بينها وفقاً للتكلفة والعائد، بالإضافة إلى تقرير توزيع الأرباح أو الاحتفاظ بها، ومدى الاهتمام بحجز الاحتياطات والمخصصات وتحقيق التوازن بين حقوق الملكية وحقوق الغير، كما أن الإدارة المالية تقوم بالعمليات الخاصة بالاستثمار وإدارة الأصول من الناحية المالية فقط مثل تحديد رصيد النقدية الواجب الاحتفاظ به، وتحديد فترة الائتمان الخاصة بالعملاء، وتحديد قيمة الاستثمار الخاص بالمخزن السلعي، بالإضافة إلى القيام بعملية التحليل المالي.

ب- تعتبر وظيفة الإدارة المالية جزءاً أساسياً ورئيساً من وظائف المنظمة، مثل إدارة الأفراد والإنتاج والعمليات والتسويق والعلاقات العامة.. الخ، وهي تختص بممارسة الأنشطة والوظائف المالية المختلفة في المنظمة، والمتمثلة بالعمليات الإجرائية والتمويلية والاستثمارية، وكذلك التحليل والتخطيط والرقابة المالية.

جـ-يتضمن مفهوم الإدارة المالية الوظائف الإدارية المختلفة كالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة واتخاذ القرارات، ولا يمكن أن تقوم الإدارة المالية، بصفتها من وظائف المنظمة، بأداء مهامها وتحقيق أهدافها إذا لم تقُم بمزاولة الوظائف الإدارية المختلفة. إذ لا بُدّ من وضع خطة مالية محكمة، ولا بد من توزيع المهام بين العاملين في الإدارة المالية وتحديد المسؤوليات والسلطات، وتحديد المستويات الإدارية، وتقسيم العمل... الخ، كما أن عملية وضع الخطة المالية وتنفيذها يتطلب القيام بعملية الرقابة لمعرفة أن ما تم التخطيط له أو يتم تنفيذه وفقاً للمعايير الموضوعة، كما أنه لابُدّ من القيام بتوجيه العاملين وإرشادهم وتحفيزهم لأداء أعمالهم على أفضل صورة.

د-إن الإدارة المالية لا تقتصر على مستوى إداري معين، حيث إن هناك بعض القرارات المالية تتخذها الإدارة العليا، بينما هناك قرارات أخرى تتخذ من قبل الإدارة الوسطى، وقرارات تتخذها الإدارة الإشرافية، فالقرارات المتعلقة بالاستثمارات الكبيرة والتوسعات، وعملية المفاضلة بين بدائل المنتجات المختلفة، وسياسات الائتمان طويلة الأجل وما شابه ذلك تتخذ من قبل الإدارة العليا، سواء على مستوى المدير المالي أو على مستوى مجلس الإدارة الذي يلعب المدير المالي دوراً كبيراً في توجيه قراراته، وخاصة القرارات ذات الطابع المالي، في حين أن القرارات المتعلقة بتوزيع الاختصاصات داخل الإدارة المالية ووحداتها، وعمليات النقل، وتحديد الحوافز والمكافآت داخل الإدارة المالية من اختصاص الإدارة الوسطى، بينما عمليات الرقابة أو التوجيه والإشراف على العاملين التنفيذيين، وتوزيع الأعمال التفصيلية وغير ذلك فتعتبر من اختصاص الإدارة الإشرافية.

هـ-إن القرارات المالية قرارات ملزمة للمنظمة في أغلب الحالات، ولذا يجب الحذر الشديد عند اتخاذها، كما أن بعض القرارات مصيرية فمثلاً إذا ما قررت المنظمة عقد قرض طويل الأجل ورهن بعض موجوداتها لتغطيته، فإنها إن لم تستطع خدمة هذا الدين (عن طريق دفع الفوائد والأقساط) فإن وجودها

سيتعرض للانتهاء كما أن نتائج القرارات المالية قد تستغرق زمناً طويلاً قبل ظهورها، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ.

3.2. تطور الإدارة المالية :

هل تعلم -عزيزي الدارس - أن الإدارة المالية مرت بعدة تطورات وبعدد من المراحل والمتغيرات التي أدت إلى اتساع مهامها، ومجالاتها وبالتالي تغير مفهومها وتطوره تبعاً للتغير الذي حدث بالنسبة للمال والنقود، وظهور منظمات الأعمال ذات الطابع الاقتصادي، ذات الحجم الكبير، والأنشطة المتعددة، بالإضافة إلى تطور الفكر الإداري الذي واكب التطور في بيئة الأعمال. فعندما كانت حاجات الإنسان بسيطة ومحدودة في مرحلة الاكتفاء الذاتي، لم يكن مفهوم الإدارة المالية وارداً على الذهن ولم يسمع به أحد، وحتى في مرحلة المقايضة التي كان يتم أثناءها تبادل السلع لم تظهر فكرة الإدارة المالية وظل الوضع كما هو عليه حتى بداية الثورة الصناعية وظهور النقود كوسيلة للتبادل، وبروز المنظمات الفردية في صورتها البسيطة.

ويمكن القول: إن الإدارة المالية ظهرت كعِلم مُستقلّ مع تطور عِلم إدارة الأعمال بعد أن كانت جزءاً من علم الاقتصاد، وكانت تسمى بمالية الشركات، وكان تركيزها ينصب على مواضيع روتينية إجرائية بالدرجة الأولى مع بعض الاهتمام بدراسة الأسواق المالية ومؤسساتها وكيفية التعامل معها بالإضافة إلى المواضيع النادرة الحدوث، مثل عمليات الاندماج والتصفية وإعادة تنظيم الشركات وما يتعلق بذلك من إجراءات قانونية. وكنتيجة لتطور منظمات الأعمال واشتداد المنافسة فيما بينها للحصول على الأموال التي كانت تتصف بالندرة، وكذلك ظهور المنظمات المالية المتخصصة في الاستثمار ومنح الائتمان، وظهور الحاجة إلى تقييم بدائل الاستثمار وترشيد القرارات الخاصة باستخدام الأموال، بالإضافة إلى التدخل الحكومي في شؤون العمل ومنظمات الأعمال، أخذت الإدارة المالية بُعداً آخر يتمثل بالجانب التمويلي والاستثماري بالإضافة إلى الجانب الإجرائي.

وبالإضافة إلى المراحل السابقة فإن مستقبل الإدارة المالية أصبح يرتبط بتوجهين على درجة كبيرة من الأهمية خلال المرحلة المقبلة، وهما النشاط التجاري الدولي المتزايد، والاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات.

فالنشاط التجاري الدولي أخذ نحو التزايد نتيجة لتطور وسائل النقل والاتصال، بالإضافة إلى زيادة نفوذ الشركات المتعددة الجنسية القادرة على نقل مراكز الإنتاج إلى حيث تكون تكاليف الإنتاج أقل، الأمر الذي أدى إلى تخفيف الحواجز التجارية بين الدول، وبالتالي فإن على المنظمات أن تركز نظرتها على الإنتاج والتوزيع على النطاق الدولي إذا أرادت أن تبقى في السوق وأن تكون قادرة على المنافسة، وبالتالي فإن على الإدارة المالية أن تتعامل وفقاً لهذا الوضع، وبما يساعد على نجاح المنظمة.

وبالنسبة لتكنولوجيات المعلومات فإن المرحلة القادمة سوف تشهد المزيد من التقدم والتوسع في استخدام الحاسب الآلي، وستتغير جذريًّاً الطريقة التي تتخذ بواسطتها القرارات المالية، وهذا يتطلب من المنظمات أن يكون لديها شبكات من أجهزة الحاسب الشخصية المرتبطة مع بعضها بعضاً وبنظام حاسب رئيس تابع لها، فضلاً عن شبكات حاسب للعملاء والموردين والفروع، الأمر الذي يسهل على المديرين الماليين تبادل المعلومات والبرامج بسهولة ويسر، كما ستصبح إمكانية الحصول على البيانات والتقارير المالية، وتحليلها خلال فترة زمنية قصيرة متاحة للمدير المالي، بالإضافة إلى أن التحليل المالي باتباع الأساليب الكمية سيكون أكثر استخداماً، وبالتالي فإن الجيل القادم من المديرين الماليين سيحتاج إلى مهارات جديدة في مجال استخدام الحاسب، والأساليب الكمية أكثر مما هو عليه الحال الآن.

4.2. وظائف الإدارة المالية :

عزيزي الدارس، إن وظائف الإدارة المالية عديدة، وقد تختلف من منظمة إلى أخرى تبعاً لاختلاف حجمها وطبيعة عملها، وإذا ما عدنا إلى مفهوم الإدارة المالية السابق تحديده، فإننا نجد أن أهم وظائف الإدارة المالية تتمثل فيما يلي :

أولاً: الوظيفة المحاسبية والإجرائية: وإعداد التقارير المالية، حيث يتم القيام بالعمليات الحسابية وإجراء القيود والترحيل إلى حسابات الأستاذ المختلفة بغرض إظهار نتائج أعمال المنظمة والحسابات الختامية في ضوء قائمة المركز المالي، وقائمة نتائج العمليات، وقائمة توزيع الأرباح بالإضافة إلى تحليل البيانات واستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية وإعداد التقارير الدورية ورفعها إلى الإدارة العليا، بالإضافة إلى إعداد حسابات التكاليف وعمليات المراجعة المالية والتحليل المالي.

ثانياً: تقدير إحتياجات المنظمة من الأموال المطلوبة للاستثمار: سواء في الأصول الثابتة أو المتداولة، وذلك قبل القيام بتوفيرها من المصادر المختلفة، وهذا يتطلب التنبؤ بحجم الأموال اللازمة، ومواعيد الحاجة إليها، والنتائج المتوقعة من استخدامها، وتلعب الإدارة المالية دوراً كبيراً ورئيساً في هذه العملية من خلال تقدير احتياجات المنظمة من مستلزمات الإنتاج المختلفة وتقدير الأموال اللازمة لشرائها، وتقدير الاحتياجات من القوى العاملة والأموال اللازمة لتشغيلها، بالإضافة إلى تقدير الإنفاق على شراء الآلات والمعدات والأرض والمباني والاحتياجات المختلفة اللازمة لقيام المنظمة بتقديم السلعة أو الخدمة التي أنشئت من أجل القيام بها، وترجمة كل ذلك في ميزانيات تقديرية، وإعداد البرامج الزمنية لتوفير الأموال المطلوبة.

ثالثاً: توفير الأموال من مصادرها المختلفة: وذلك بعد التعرف على المصادر المختلفة للتمويل الطويل الأجل والقصير، وتحديد التكلفة الخاصة بكل مصدر، وتحديد التكلفة الكلية للمصادر مجتمعة، وتحديد الهيكل الأمثل للتمويل من وجهة نظر المشروع، وتختلف عملية توفير الأموال باختلاف حجم المنظمة ونوعها وحجم نشاطها، ومصادر التمويل إما أن تكون عن

طريق التمويل بالملكية، أي: من مصادر داخلية، مثل رأس المال المدفوع من قبل أصحاب المنظمة، والاحتياطات (الاحتياطي القانوني والعام)، وهو إلزامي بحكم قانون الشركات والنظام الأساسي للمنظمة، والأرباح المحتجزة من الأرباح القابلة للتوزيع، أو التمويل بالاقتراض من مصادر خارجية، تلجأ إليها المنظمات بحذر لما يكتنفها من مخاطر، ويتوقف نوع الاقتراض على طبيعة القرض نفسه.

كما أن مصادر التمويل تكون قصيرة الأجل أو متوسطة أو طويلة، ومصادر التمويل قصيرة الأجل تتمثل بالقروض التي يتم سدادها خلال فترات قصيرة (أقل من سنة)، مثل التسهيلات الائتمانية (الائتمان المصرفي) التي تقدمها المصارف للمنظمات لتمويل علمياتٍ لفترة محدّدة (أقل من سنة)، والتسهيلات التجارية (الائتمان التجاري) التي يمنحها الموردون للمنظمات في صورة بضائع بالآجل، وتظهر في الميزانية العمومية للمنظمة في بندي أوراق الدفع، والحسابات الدائنة أو الموردين، بالإضافة إلى التمويل الخارجي الخاص الذي قد تلجأ أليه بعض المنظمات عند تعذر الحصول على سيولة نقدية في تأجيل دفع بعض المستحقات الواجبة السداد، مثل تأجيل توزيع الحصص الربحية للمساهمين، أو تأجيل سداد مستحقات الضرائب... الخ.

أما مصادر التمويل المتوسطة الأجل والطويلة الأجل، فتتمثل بالديون التي تمنح لفترة زمنية أكثر من سنة، مثل القروض المتوسطة أو الطويلة الأجل، والتي تلجأ المنظمة إليها بغرض تمويل الإنفاق الاستثماري الذي يتطلب تنفيذه أكثر من سنة، ويعطي عائداً لعدة سنوات.

وقبل أن تلجأ المنظمة إلى أي نوع من مصادر التمويل المختلفة يجب تحديد تكلفة كل مصدر وعائده بحيث تكون تكلفة القرض أقل من العائد المتوقع من استخدامه.

رابعاً: وظيفة الاستثمار وإدارة الأصول: وذلك من خلال تقييم البدائل المختلفة للاستثمار وفقاً للأسس العلمية والعملية، بغرض اختيار أفضلها، وكذالك

الموازنة بين السيولة النقدية والربحية وما يتطلبه ذلك من تخطيط للنقدية وإدارتها، بالإضافة إلى الرقابة على إدارة الأصول المختلفة كالذمم، والبضاعة المخزونة، والأوراق المالية، والأصول الثابتة، حيث يقع على عاتق الإدارة المالية عبءُ توجيه استخدام الأموال واستثمارها في الأصول المختلفة وفقاً لنشاط المنظمة وأهدافها، بحيث توجه الأموال المتاحة للاستثمار في الأصول التي تساهم في إنتاج السلعة أو الخدمة التي تهدف المنظمة إلى إنتاجها أو تقديمها للمستهلك.

وبالإضافة إلى الوظائف الفنية السابق ذكرها، فإن هناك الوظائف الإدارية التي تقوم بأدائها الإدارة المالية مثل وظائف المنظمة الأخرى: (وظيفة الإنتاج والتسويق والأفراد والعلاقات العامة... الخ)، والمتمثلة بوظائف التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة واتخاذ القرارات، حيث تقوم الإدارة المالية بوظيفة التخطيط المالي من خلال ترجمة الميزانيات الكمية إلى ميزانيات قيمية، ووضع الميزانيات النقدية، وتحديد قيم التدفقات الداخلية والخارجية ومواعيد هذه التدفقات، ووضع برامج الاستثمار وخططه المختلفة، وكذلك تقدير قيمة الأرباح المتوقعة وما سوف يتم توزيعه منها، وما سوف يتم احتجازه وتقدير قيمة أسهم المنظمة في السوق، وتحديد قيمة التوسعات المخطط لها، وأنسب وقت لطرح الأسهم الجديدة في أسواق المال... الخ.

كما أن على المنظمة القيام بتنظيم النشاط المالي خلال تحديد دور الإدارة المالية ومهامّها، وعلاقتها بالإدارات والأنشطة الأخرى، وتحديد اختصاصات المدير ودوره، والوحدات التي يشرف عليها، وكذلك دور مدير الحسابات ومراقب الحسابات ومهامهما والوحدات التي يشرفون عليها، وتحديد مراحل العمل المختلفة وإجراءاته داخل وحدات الإدارة المالية، والأسس المتبعة في تقسيم أوجه النشاط وتحديد الصلاحيات المختلفة، بالإضافة إلى تنمية الكفاءات البشرية داخل الإدارة المالية وتطويرها. ولا شك أن عملية توجيه العاملين وإرشادهم في الإدارة المالية والوحدات التابعة لها من الوظائف الإدارية المهمة، إذ لا بد من توجيه العاملين

وإرشادهم وتحفيزهم والاستماع إلى آرائهم وحل مشاكلهم... الخ. كما أن على المشروع أن يهتم كثيراً بالرقابة المالية من خلال القيام بعمليات المراجعة المالية أولاً بأول، ومراجعة المصروفات والإيرادات خلال فترة الاستثمار والاسترداد للتأكد من أن تدفق النقدية يتم وفقاً للخطة الموضوعة، ومعالجة الانحرافات في الوقت المناسب، وتتضمن عملية الرقابة تجديد المعايير الرقابية والقيام بتقييم الأداء المالي وفقاً لها، والتعديل في الخطط الموضوعة أو معالجة الانحرافات، بالإضافة إلى المراجعات المستندية المختلفة للتأكد من أن ما يجري عليه العمل يوافق الخطط الموضوعة، وأن الإنفاق يتمُّ وفقاً لأوامر صرف مِنْ قِبَلِ مَنْ يملك حق إصدارها وقد تكون الرقابة الداخلية كرقابة إدارة أو قسم المراجعة على أعمال الإدارات أو الأقسام الأخرى، وقد تكون الرقابة خارجية من قبل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وهيئة التوحيد القياسي، وأجهزة الرقابة الصناعية، وكذلك مراقبي الحسابات، وقد تكون الرقابة دائمة أو عارضة خلال فترة محددة، كما أنها قد تكون قبل الصرف أو بعده.

5.2. أهداف الإدارة المالية :

هل تعلم - عزيزي الدارس - أن القرارات المالية لا يتم اتخاذها من فراغ، ولا بد أن يكون لمتخذي القرارات في المنظمة أهدافٌ يسعون إلى تحقيقها، ولكي يتمكنوا من ذلك لا بد أن يدركوا الأهداف التي يعملون من أجل تحقيقها، هي في الأساس أهداف المنظمة التي أنشئت من أجل تحقيقها، وبالتالي أهداف حملة الأسهم الذين هم أصحاب المنظمة ويملكون حق انتخاب أعضاء إدارتها وتعيينهم. وعلى ذلك فإن من المفترض على إدارة المنظمة والإدارة المالية أن تعمل وفقاً لمصلحة حملة الأسهم وبما يضمن لهم عوائد مجزيه، ولتحقيق ذلك فإن على الإدارة المالية في المنظمة أن تتخذ قراراتها لبلوغ ثلاثة أهداف رئيسة هي: زيادة أرباح حملة الأسهم، وزيادة قيمة ثروة المنظمة، وتحقيق المسؤولية الاجتماعية للمنظمة.

أولاً: زيادة الأرباح Profit Maximization:

وقل رب زدني علماً ١٩٩٤م ١٤١٤هـ

في المنظمات الاقتصادية الخاصة والمختلطة يكون هدف المستثمرين أو حملة الأسهم هو تحقيق الربح بأعلى نسبة ممكنة مقارنة بالأرباح التي يمكن تحقيقها من الاستثمار في المجالات البديلة ،والربح يشير إلى ما يمكن أن يحصل عليه المستثمرون أو حملة الأسهم بطريق مباشر كصافي الربح النقدي الموزع، أو بطريق غير مباشر، كصافي الأرباح المحتجزة، سواء في صورة احتياطات أو أرباح محتجزة.

والقرارات المتخذة من قبل المدير المالي بهدف زيادة الأرباح تعتبر أحد الأساليب التي يمكن من خلالها الحكم على كفاءة إدارة أصول المنظمة، والمستثمرون يحكمون على كفاءته من خلال نسبة الأرباح التي يوزعها عليهم، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن زيادة الأرباح يعكس مدى قدرة إدارة المنظمة على استغلال مواردها الإنتاجية المتاحة، والاستغلال الأمثل لهذه الموارد تمثل الاهتمام الرئيس للإدارة المالية.

ومع ذلك فإن الهدف يكتنفه بعض الغموض، فقد يقصد بالربح ما تحققه المنظمة من أرباح على المدى الطويل، ولو أدى ذلك إلى تحقيق خسارة على المدى القصير، وقد يقصد به ما تحققه المنظمة في المدى القصير، وقد يقصد به معدل العائد على استثمار رأس المال العامل أو رأس المال الثابت، أو معدل العائد على حقوق المنظمة، كما أن التوقيت الزمني للعوائد التي يحصل عليها حَملة الأسهم الذين لا ينصب اهتمامهم على الحصول على الأرباح وحسب، وإنما توقيت حصولهم عليها أيضاً، فمثلاً قد يفضلون حصول مبلغ (200,000) ريال على أنهم يحصلون على نفس المبلغ بعد فترة ؛ لأن المبلغ الذي يحصلون عليه اليوم لا يساوي قيمته في المستقبل بحكم التضخم، كما أن زيادة الربح كهدف يتجاهل المخاطر للعوائد النقدية المصاحبة له، حيث إن المستثمرين يفضلون الاستثمار في المنظمات ذات المخاطر الأقل... الخ، وبالتالي فإن زيادة الربح كهدف للإدارة المالية يصعب تحقيقه إذا لم يتم الأخذ بنظر الاعتبار نوع الأرباح المرغوب في تحقيقها، والقيمة الزمنية للنقود، وقياس درجة المخاطر المصاحبة للعوائد.

ثانياً: زيادة قيمة ثروة المنظمة: Wealth Maximization

المقصود بزيادة قيمة ثروة المنظمة مضاعفة قيمتها أو زيادة صافي قيمتها الحالية، وأي تصرف يؤدي إلى تحقيق ثروة أو قيمة حالية صافية أكبر من الصفر، فهو تصرف مرغوب فيه، والعكس صحيح.

ويعتبر هدف زيارة ثروة المنظمة أو صافي قيمته الحالية أكثر ملاءمة لاستخدامه كمعيار لقياس فاعلية القرارات المالية، لكونه يتلافى صعوبات نواقص هدف زيادة الأرباح، ولا شك أن التزام الإدارة المالية بهدف زيادة قيمة ثروة المنظمة سينعكس على السعر السوقي لأسهم المنظمة في السوق وقيمتها الحالية، وهذا يتوقف على عدة عوامل، أهمها سياسة توزيع الأرباح وإيرادات الأسهم وسعر الخصم في السوق وبالتالي فإن اهتمام المدير المالي ينصب بالدرجة الأولى على الإيرادات لما لها من تأثير على قيمة ثروة المنظمة وكيفية زيادتها.

ثالثاً: المسؤولية الاجتماعية كهدف للمنظمة :

حيث لا يقتصر اهتمام المنظمة ثم الإدارة المالية على زيادة الربح وزيادة ثروة المنظمة فقط، بل لا بد من الاهتمام برفاهية العاملين في المنظمة والعملاء والمجتمع ككل، وعلى ذلك فإن الهدف الثالث من الأهداف لإدارة المالية يتمثل بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمة إزاء العاملين فيها والمتعاملين معها والمجتمع الذي تتواجد فيه، من خلال توفير بيئة عمل مناسبة للعاملين، وإنتاج سلع أو خدمات ذات جودة عالية لإشباع رغبات المتعاملين مع المنظمة، وتجنب تلوث الهواء والماء والبيئة بشكل عام.

ولكي تحقق منظمات الأعمال تلك الأهداف فإنها تسعى إلى تحقيق بعض الأهداف المساندة مثل :

أ – تحقيق مستوى ملائم من الأرباح، وبما لا يقل عن المستوى الذي تحققه المنظمات المماثلة.

ب– تحقيق سيولة نقدية تساعد على عمليات التشغيل وتحمل المصاريف والأعباء النقدية، ومواجهة الالتزامات في مواعيدها.

جـ -مواجهة توقعات أصحاب المنظمة.

د – مواجهة توقعات العاملين والمتعاملين مع المنظمة.

جامعة العلوم والتكنولوجيا

هـ -مواجهة توقعات المجتمع ومتطلباته.

6.2. تنظيم الإدارة المالية :

عزيزي الدارس، إن الإدارة المالية كوحدة - في منظمات الأعمال - مثلها كالوحدات الإدارية الأخرى: الإنتاج، والعمليات، والتسويق، والموارد البشرية، والبحث والتطوير وغيرها، تمارس عملها من خلال ممارسة الوظائف الإدارية، وأهمها وظيفة التنظيم المتمثلة بتحديد المسؤوليات وتفويض السلطات وتحديد العلاقات داخل الإدارة المالية بالإضافة إلى علاقة الإدارة المالية بغيرها من الإدارات في المنظمة، سواء في نفس المستوى الإداري، مثل إدارات الإنتاج، والتسويق، والأفراد، أو في المستويات الإدارية العليا.

تتمثل عملية التنظيم داخل الإدارة المالية في تحديد العلاقات والاختصاصات، وخطوط السلطة داخل الإدارة المالية نفسها، وهذا يتوقف على عدد العاملين في الإدارة المالية، ومستوى كفاءتهم ومركزية أو لا مركزية الأداء والوظائف والأنشطة الفرعية والرئيسة التي تقوم بمزاولتها الإدارة المالية وأقسامها المختلفة.

وتقسيم العمل داخل الإدارة المالية يمكن أن يتم إما على أساس وظيفي أو على أساس نوع الأنشطة أو الخدمات التي يقوم بها المشروع.

أ- تقسيم العمل في الإدارة المالية على أساس وظيفي :

حيث يتم تقسيم العمل وفقاً للوظائف الفنية التي تقوم بمزاولتها الإدارة المالية، مثل الأعمال المحاسبية المختلفة، وأعمال المراجعة الداخلية، ومحاسبة التكاليف، والخزينة، والوظائف ذات العلاقة بالمصارف، والضرائب، والعملاء والموردين... الخ. بحيث توجد وحدات وأقسام إدارية تتولى القيام بهذه الوظائف كما يلي :

- قسم الحسابات المالية.

- قسم محاسبة التكاليف.
- قسم المراجعة.
- قسم حسابات الضرائب.
- قسم حسابات العملاء.
- قسم الخزينة.

وتقسيم العمل على أساس وظيفي يتميز بتحقيق التخصص، وتركيز الخبرات في مجال معين، ويؤدي إلى تحقيق نوع من الرقابة الداخلية، ويمكن من الاستفادة من الآلات والمعدات المساعدة في مجال المحاسبة، ويؤدي إلى تكوين اتجاه ذي نظرة شمولية واحدة لدى العاملين في المنظمة ككل دون التحيز لإدارة أو نشاط معين، كما يساعد على توحيد السياسات المتبعة لإعداد البيانات والتقارير والمعلومات المالية، ويساعد على تفادي الكثير من المشاكل الداخلية في العمل والناتجة عن عدم التنسيق.

والتقسيم الوظيفي لا يخلو من بعض العيوب ؛ فهو لا يتناسب مع المنظمات الكبيرة ذات الأنشطة المتعددة نتيجة لاختلاف طبيعة العمل الخاص بكل نشاط قد يتطلب اختلاف أسس المحاسبة وقواعدها بالنسبة لكل نشاط، كما أن وجود وحدة واحدة للحسابات المالية أو حسابات التكاليف لكل الأنشطة قد يتطلب من العاملين في هذه الوحدة الإلمام بطبيعة العمل في كافة الأقسام والفروع الموجودة في المنظمة، وبالرغم من ذلك فإنه لازال هو السائد عملياً في المنظمات المختلفة.

إن الوظائف الرئيسة والفرعية التي تقوم بإداراتها الإدارة المالية في إطار هذا النوع من التقسيم هي :

1. إدارة أو قسم الحسابات، وتقوم بإجراءات وإثبات القيود الدفترية المختلفة واستخراج نهاية الأعمال في نهاية فترة معينة (في الأغلب سنة).
2. إدارة أو قسم محاسبة التكاليف المختلفة، وخاصة في المشروعات الصناعية، وهو القسم المسؤول عن تحديد مراكز التكلفة المختلفة، وتحديد تكلفة كل وحدة منتجة.

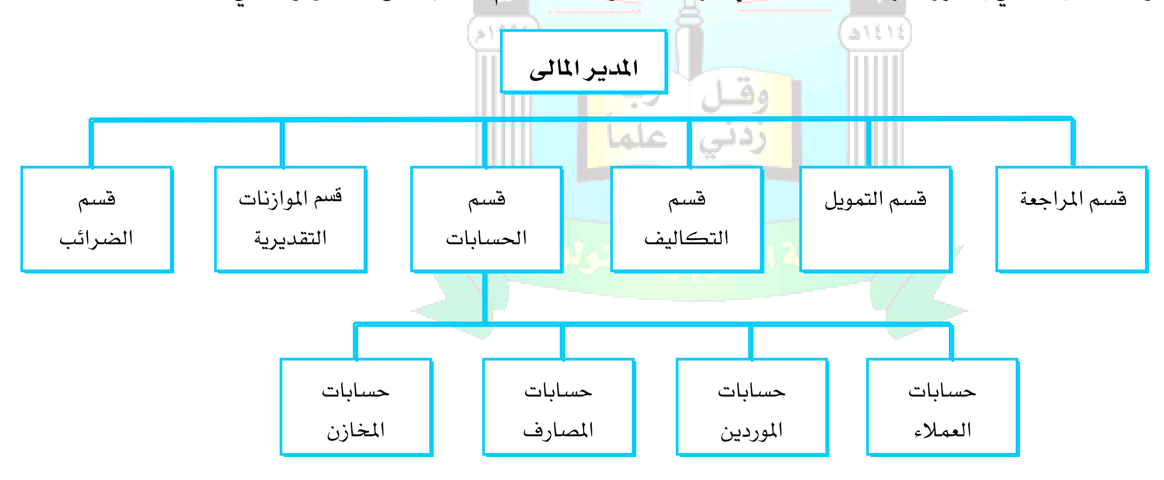
3. إدارة أو قسم المراجعة، و تقوم بمراجعة كل العمليات المالية والإجراءات المختلفة الخاصة بها.

4. إدارة أو قسم التخطيط المالي، وتقوم بإعداد الخطة المالية للمنظمة ككل بالتعاون مع الإدارات والأقسام الأخرى، وهي المسؤولة عن إعداد الميزانيات التقديرية المختلفة.

5. إدارة أو قسم الضرائب، وهي تختص بتحديد الضرائب على الأفراد وعلى الأنشطة مثل ضريبة الأجور والمرتبات، وضريبة الأرباح التجارية والصناعية، وغيرها.

6. إدارة أو قسم البورصات، وتختص بالتعامل مع بورصات الأوراق المالية، وخاصة في حالة إصدار أسهم أو سندات جديدة، وكذلك تحليل الوضع الخاص بأسعار أسهم المنظمة في السوق المالية.

والشكل التالي يصور خريطة تنظيمية للإدارة المالية وفقاً لتقسيم العمل على أساس وظيفي.



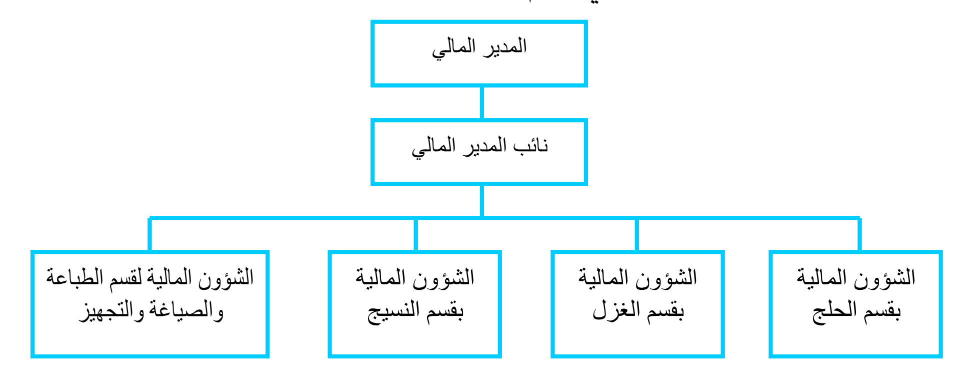
ب – تقسيم العمل في الإدارة المالية على أساس نوع الأنشطة والخدمات التي تقوم بها المنظمة :

حيث يخصص لكل نشاط أو خدمة وحدة مالية مستقلة، في منظمة تجارية تزاول نشاطها في مجالات مختلفة مثل الأقمشة، والملابس الجاهزة، والأثاث،

يمكن أن يوجد فيه وحدة مالية لقسم الأقمشة، ووحدة مالية لقسم الملابس الجاهزة، وأخرى لقسم الأثاث، بحيث تقوم كل وحدة بممارسة وظائفها المالية مثل الحسابات المالية والمراجعة والضرائب... الخ.

وهذا النوع من تقسيم العمل له بعض المزايا مثل سهولة معرفة العاملين في الوحدة المالية بنوع النشاط أو الخدمة، وتفاصيل ذلك والمشاكل المالية التي تواجه هذا النشاط، الأمر الذي يؤدي إلى رفع مستوى كفاءتهم وكفاءة الوحدة المالية، وكذلك سهولة التنسيق والتعاون بين العاملين في الوحدة المالية والعاملين الآخرين في القسم المعين، وبما يؤدي إلى تقوية انتمائهم إلى القسم. ومن عيوب هذا النوع من تقسيم العمل، أنه يؤدي إلى زيادة التكاليف والأعباء؛ لأنه يتطلب عدداً كبيراً من الموظفين والأماكن والأدوات، كما أن عدم توفر الكفاءات البشرية بشكل كافٍ قد يؤدي إلى تكليف شخص واحد بأكثر من عمل، ممّا يؤدي إلى تقليل درجة الرقابة الداخلية المطلوب توافرها في العمل وعدم الاستفادة من تخصصات الأفراد، وانعدام روح الحياد التي يجب أن يتسم بها العاملون في الإدارة المالية، حيث يصبح الموظف المالي المتواجد في مجال نشاط معين، متحيزاً لهذا النشاط، ليس ضد الأنشطة الأخرى في المنظمة، وإنما ضد الاعتبارات المالية نتيجة كثرة اتصاله بالنشاط أكثر من اتصاله بالإدارة المركزية.

وهذا النوع من تقسيم العمل يوجد في المنظمات الكبيرة والمتعددة الأنشطة، مثل منظمات الغزل والنسيج، والمنظمات الصحفية الكبيرة، والمتاجر المتعددة الأنشطة. والشكل التالي يوضح خريطة تنظيمية لإدارة مالية على أساس نوع الأنشطة والخدمات التي تقوم بها المنظمة.



أسئلة التقويم الذاتي:

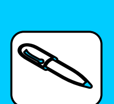
1- الوظيفة المالية توجد في كل المجالات، فهي توجد في المنظمات الحكومية، كما توجد في منظمات الأعمال الاقتصادية العامة والمختلطة والخاصة. وضح ما المقصود بهذه العبارة .

2- عرف الإدارة المالية. محدداً أهم وظائفها .

3- تتميز الإدارة المالية بعدد من الخصائص. أُذكر أهم هذه الخصائص .

4- إن القرارات المالية لا يتم اتخاذها من فراغ، ولابد أن يكون لمتخذي القرارات المالية في المنظمة أهدافٌ يسعون إلى تحقيقها. أُذكر بشكل موجز أهم أهداف الإدارة المالية .

تدريب (1)



أكمل الفراغات في العبارات الآتية بما يناسبها من كلمات :-

أ -أن الوظيفة المالية توجد في :............................

ب -مكونات الحقل المالي يتمثل بـ ....

جـ -الاختلاف بين المالية العامة ، والإدارة المالية أن المالية العامة تختص بـ ....بينما الإدارة المالية تختص بـ..

وأن الاختلاف الرئيس بينهما يكمن في.. ....

د -إن مفهوم الإدارة المالية اختلف تبعاً لـ ....

هـ -إن مفهوم الإدارة المالية واسع ولا يقتصر على النواحي الإجرائية فحسب ،وإنما يمتد إلى مجالات ....

و -تعتبر الإدارة المالية جزءاً أساسياً ورئيساً من ....

ز -إن الإدارة المالية لا تقتصر على .... حيث إن هناك بعض القرارات المالية تتخذها .... بينما هناك قرارات أخرى تتخذ من قبل ....وقرارات تتخذها الإدارة ....

حـ -يمكن القول: إن الإدارة المالية ظهرت كعِلْمٍ مُستقلٍ مع تطور علم ....

3. بيئة الإدارة المالية:

1.3. البيئة الداخلية :

عزيزي الدارس، يجب أن تعلم أن الإدارة المالية في منظمات الأعمال المعاصرة لا تعمل في فراغ، بل في ظل بيئة تحيط بها، سواء كانت هذه البيئة داخلية أو خارجية، تتأثر بها وتؤثر فيها، فالمنظمة تتأثر بالكثير من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتتأثر بالكثير من النظم والسياسات، بالإضافة إلى القوانين والتشريعات المنظمة للحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تتأثر بنظم المعلومات...الخ.

والبيئة الداخلية المؤثرة على أداء الإدارة المالية في المنظمات المعاصرة تتمثل بأداء الوظائف والأنظمة الأخرى داخل المنظمة، فالإدارة المالية ليست لوحدها التي تمارس وظائف إدارية داخل المنظمة، وإنما هناك نظم أخرى مثل نظام الإنتاج والعمليات، ونظام التسويق، ونظام الأفراد أو الموارد البشرية، ونظام الشراء والتخزين، ونظام البحث والتطوير وغيرها من الأنظمة والوظائف. وفيما يلي توضيح للأنظمة الأخرى داخل المنظمة التي تتأثر بها الإدارة المالية وتؤثر فيها :

أ - علاقة الإدارة المالية بنظام الإنتاج والعمليات :

هناك علاقة بين نظام الإنتاج والعمليات وأداء الوظيفة المالية حيث تتأثر بها، وتؤثر فيها، إذ إن معظم قرارات المنظمة الإنتاجية والخدمية ذات أثر مالي، وأن سُوء أداء نظام الإنتاج والعمليات أو سوء المنتجات من السلع والخدمات وضعفها، يؤثر بشكل سلبي على أداء الإدارة المالية، وبالعكس فإن تحسن نظام الإنتاج والعمليات وزيادة الإنتاج من السلع والخدمات يؤثر بشكل إيجابي على الوظيفة المالية، والإدارة المالية هي المسؤولة بالتنسيق مع إدارة الإنتاج والعمليات عن تحديد تكاليف الإنتاج الثابتة والمتغيرة، وتحديد سعر بيع المنتجات وتحديد هامش الربح، وإعداد الموازنات التقديرية...الخ.

ب - علاقة الإدارة المالية بنظام التسويق :

نظام التسويق في المنظمة هو المسؤول عن توزيع السلع والخدمات التي تنتجها المنظمة وإيصالها إلى المستهلك النهائي، بالإضافة إلى دراسة حاجة السوق من هذه السلع والخدمات ودراسة رغبات المستهلك النهائي واحتياجاته، ودراسة الأسواق والمنافسين، وتحديد مواصفات المنتجات وخصائصها من خلال التنبؤ بالطلب على السلع والخدمات .

والعلاقة بين نظام التسويق والإدارة المالية وثيقة وذات تأثير متبادل؛ فإدارة التسويق من أجل ممارسة الوظائف والأعمال المناطة بها تحتاج إلى الأموال التي يجب أن توفرها الإدارة المالية، وبالتالي فإن إدارة التسويق لا تستطيع توزيع المنتجات وتسويقها، وفتح الفروع ومراكز التسويق في المناطق المختلفة وتعيين مندوبي البيع... الخ بدون توفير الأموال اللازمة لذلك، ومن ناحية أخرى فإن أهم مسؤوليات الإدارة المالية تتمثل بزيادة الأرباح وتنظيم ثروة المنظمة. وهذا لا يتم إلى من خلال زيادة الإنتاج من السلع والخدمات وتوزيعها وزيادة المبيعات منها، وهذا من مسؤوليات إدارة الإنتاج والتسويق، وكلما زادت المنتجات من السلع والخدمات وتم الترويج لها بشكل جيد زادت المبيعات، وبالتالي تزيد الموارد المالية وتزيد الإيرادات والأرباح، وبالتالي فإن الإدارة المالية تتأثر بشكل واضح بأداء وظيفة التسويق، فكلما كانت فعالة وذات كفاءة عالية فإن ذلك يؤدي إلى زيادة المبيعات وزيادة الموارد المالية والعكس صحيح.

جـ -علاقة الإدارة المالية بنظام الموارد البشرية :

هناك علاقة وثيقة بين الإدارة المالية ونظام الموارد البشرية في المنظمة، إذ إن العنصر البشري هو المورد الأساسي لمنظمات الأعمال لإنتاج السلع أو الخدمات وتوزيعها بما يتمتع به من خبرة ومهارة في مختلف التخصصات من الإداريين والمحاسبين والمهندسين والعمال المهرة وغير المهرة، وبالتالي فإن المنظمة في حاجة إلى الأموال من أجل اختيار هذه العناصر وتعيينها وتدريبها وتأهيلها، بما يؤدي إلى تحسن الإنتاج من السلع وزيادته والخدمات وتوزيعها وزيادة المبيعات منها، وهذا لا

يتم إلى من خلال العنصر البشري المؤهل والمدرب، وبما يؤدي إلى زيادة الإيرادات من الأموال وزيادة الأرباح الذي هو من مسؤولية الإدارة المالية.

د - علاقة الإدارة المالية بنظام الشراء والتخزين (إدارة الموارد) :

منظمات الأعمال في حاجة إلى المواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة وغيرها من المستلزمات الإنتاجية والخدمية من أجل إنتاج السلع أو الخدمات، تقوم إدارة المشتريات والمخازن بتوفير هذه المواد والمستلزمات وفقاً لأسس علمية وعملية والمحافظة عليها، ولا يمكن للمنظمة توفير هذه المواد والمستلزمات إلا بتوفير الأموال اللازمة لذلك، والتي تكون الإدارة المالية مسؤولة عنها، فبدون هذه الأموال لا يمكن توفير المواد والمستلزمات، وبالتالي لا تتم العملية الإنتاجية والتسويقية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كلما قامت إدارة المشتريات والمخازن بأداء وظيفتها المسؤوليات المناطة بها بكفاءة وفاعلية، من خلال توفير المواد الأولية والمستلزمات الأخرى في الوقت المناسب وبالكمية والجودة المطلوبة وبالأسعار المناسبة فإن هذا يؤدي إلى تحسن في العملية الإنتاجية وزيادة المبيعات وزيادة الإيرادات، وبالتالي زيادة الأرباح، وهذا يعكس العلاقة ذات التأثير المتبادل بين الوظائف المناطة بإدارة المشتريات والمخازن والإدارة المالية.

كما أن الإدارة المالية تتأثر في أدائها بأداء الأنظمة الأخرى في المنظمة، مثل نظام البحث والتطوير، وتصميم المنتجات، ونظام الجودة، وغيرها الأنظمة التي تتأثر الإدارة المالية به.

2.3. البيئة الخارجية:

عزيزي الدارس، لقد سبقت الإشارة إلى أن الإدارة المالية لا تعمل في فر اغ، بل تعمل في ظل بيئة داخلية وخارجية تتأثر بها وتؤثر فيها، والبيئة الخارجية التي تتأثر بها الإدارة المالية عديدة منها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي بالإضافة إلى المتغيرات الاجتماعية. ومن أهم متغيرات البيئة الخارجية التي تؤثر على أداء الإدارة المالية في منظمات الأعمال المعاصرة.

جامعة العلوم والتكنولوجيا
وقل رب زدني علما
UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY

أ- التضخم النقدي:

إن التضخم النقدي يؤثر تأثيراً كبيراً على منظمات الأعمال وبصفة خاصة على عملياتها المالية، الأمر الذي يزيد من أعباء المديرين الماليين، الذين أصبحوا يصرفون جزءاً كبيراً من أوقاتهم في مواجهة نتائج الارتفاع في الأجور والفوائد، والانخفاض في أسعار الأسهم والسندات، كما أن الارتفاع في معدل الفائدة الناتج عن التضخم يؤدي بدوره إلى ارتفاع معدل الفائدة في الديون. من ناحية أخرى فإن منظمات الأعمال تستند في عملياتها على الخطط طويلة الأجل القائمة على التنبؤ الدقيق للتكاليف والإيرادات المحتملة، وهذا أمر لا يكون سهلاً في ظل التضخم النقدي حيث إن تكاليف العمل والآلات والمعدات تتغير بشكل كبير ومؤثر، وهذا بدوره يضاعف من صعوبة الحصول على التنبؤات الدقيقة. كما أن التضخم يسبب ارتفاعاً كبيراً في رأس المال الضروري للإنتاج والتوزيع، حيث إنه إذا ما تم بيع المخزون من السلع فلا بد من استعاضته، وهذا يتطلب ثمناً أعلى، كما أن تكاليف التوسع وعمليات الإحلال والتجديد ترتفع، وكذلك مطالبة العاملين بزيادة الأجور، وكل ذلك يمثل ضغطاً على المديرين الماليين للحصول على رأس مال إضافي، وفي نفس الوقت فإن المصرف المركزي في أي دولة يحاول تخفيض نسبة التضخم عن طريق تقيد عرض المال الممكن إقراضه، وهذا يزيد من معدل الفائدة مما يزيد من تكلفة رأس المال، بالإضافة إلى ذلك فإن التضخم المرتفع يؤدي إلى تسوية الأرباح المعلنة في التقارير المالية نظراً لتأثير التضخم في تقييم بضاعة أخر المدة، وموجودات المنظمة ومطلوباتها، وعلى نفقات استهلاك الموجودات، والتدفقات النقدية المستقبلية.

ب- تقلب أسعار الفائدة وصرف العملات الأجنبية :

إن عدم استقرار أسعار الفائدة له تأثيره الكبير على أداء الإدارة المالية وقراراتها، وخاصة عندما تكون تقلباتها مرتفعة وخلال فترة قصيرة، حيث يؤدي ذلك إلى حركة تنقل الأموال سعياً وراء الفائدة الأعلى، الأمر الذي يؤثر تأثيراً كبيراً على مصادر التمويل قصيرة الأجل، وهذا يؤثر في أداء المدير المالي ويُربكهُ

ويجعله كثير التردد، وخاصة عند اضطراره إلى الدخول في اتفاقيات تمويل عن طريق الاقتراض، وغير ذلك من الأمور المتعلقة بمصادر التمويل.

كما أن تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية يؤثر كثيراً على أداء منظمات الأعمال، وإدارتها المالية، التي تتطلب أعمالهم القيام بعملية استيراد وتصدير المواد والسلع التي تتعامل بها، الأمر الذي يزيد من حدة المخاطر التي تتعرض لها هذه المنظمات وإدارتها المالية من جراء هذه التقلبات.

جـ - المنظمات المالية :

تمثل منظمات الأعمال المالية أهم أجزاء البيئة الاقتصادية التي تعمل من خلالها الإدارة المالية في منظمات الأعمال المعاصرة. وتتمثل المنظمات المالية بالأسواق المالية والمنظمات المالية الأخرى.

هناك علاقة بين الأسواق المالية والإدارة المالية، حيث يقوم المدير المالي بتمويل الأنشطة المختلفة في منظمته من مصادر مالية متعددة، مثل القروض وبيع الأسهم والسندات، وتتمثل مسؤولية المدير المالي الرئيسة في الحصول على الأموال الضرورية لمنظمته، والمساهمة في تخصيص هذه الأموال بين استخدامات معينة (أصول) كالمخزون والمباني والآلات والمعدات والمدينين... الخ، كذلك يجب عليه إدارة دورة التدفق النقدي ودفع أجور العاملين ودفع تكاليف المواد الأولية والنصف المصنعة، كما عليه إنتاج السلع أو تقديم الخدمات التي ينتج عنها التدفقات النقدية الداخلة إلى منظمته.

والمدير المالي يؤدي عمله ضمن شبكة مالية معقدة ؛ لأن عمليات الادخار والاستثمار في الاقتصاد المعاصر تنجز من قبل عدة منظمات اقتصادية مختلفة، فبعض المنظمات تدخر من المال أكثر مما تستثمره في الأصول الحقيقية، ولهذا يكون لديها أموال مدخرة فائضة تحتفظ بها في شكل أصول مالية، وبعضها الآخر من المنظمات الاقتصادية يكون ادخارها أقل من استثمارها في الأصول الحقيقة، وبالتالي تضطر لسد هذا العجز في الادخار من خلال الحصول على الأموال الضرورية عن طريق إصدار الأسهم والسندات وغيرها.

تتكون الأسواق المالية من جميع العمليات التجارية والمالية التي تؤدي إلى خلق ونقل أصول مالية والتزامات مالية، وتتم بعض هذه العمليات من خلال منظمات منظمة بشكل رسمي، كأسواق الأوراق المالية المنظمة (البورصات)، بينما تتم أكثر العمليات التجارية والمالية عن طريق السماسرة خارج البورصات المنظمة، بالإضافة إلى العمليات التي يقوم بها الأفراد مع بنوك الادخار ومع المتاجر والمنظمات المالية الأخرى، والتي تؤدي أيضاً إلى خلق أصول والتزامات مالية، وبالتالي تشكل أسواقاً مالية. وهذا يعني أن الأسواق المالية لا تقع في أماكن أو أبنية معينة ومحددة، ولكنها توجد أينما وجدت المعاملات التي تؤدي إلى خلق أصول والتزامات مالية. هذا ويمكن التمييز بين نوعين من الأسواق المالية: أسواق النقد (المال) وأسواق رأس المال، فعندما يكون استحقاق الالتزامات (المطلوبات) المالية المتداولة خلال سنة فأقل، فإن هذه العمليات تشكل أسواقاً للنقد، أما إذا امتد استحقاق هذه الأدوات المالية المتداولة لأكثر من سنة، فإن العمليات تشكل أسواقاً لرأس المال.

وتعتبر أسواق الأوراق المالية من المنظمات المالية المهمة، وهي تتكون من مجموعتين: مجموعة الأسواق الأولية، وهي التي تباع فيها الإصدارات الجديدة من أسهم منظمات الأعمال المختلفة وسنداتها، ولأول مرة، وتتخصّص في عمليات هذه الأسواق بنوك الاستثمار التي تقوم بشراء الأوراق المالية الجديدة الصادرة من منظمات أعمال مختلفة، ومن ثم بيعها للمستثمرين لأول مرة. والمجموعة الثانية هي الأسواق الثانوية، وهي الأسواق التي تباع وتشترى فيها الأسهم والسندات أي أنها سوق لتداول الأسهم والسندات حيث يوجد العديد من السماسرة ومكاتب التحليل المالي وهي قد تكون منظمة أو غير منظمة حسب شروط العضوية والعمولات وغيرها .

أما المنظمات المالية الأخرى التي تعمل من خلالها الإدارة المالية التي تمثل أحد مكونات بيئتها الاقتصادية، فتتكون من :

- البنوك التجارية: وهي التي تقوم بدور الوساطة المالية من خلال قبول الودائع من الأفراد والمنظمات التي لديها فائض من الأموال ومنحها لأفراد

ومنظمات تكون في حاجة لهذه الأموال على شكل قروض قصيرة الأجل في الأغلب.

- منظمات الادخار والإقراض: وهي التي تستلم مدخرات المودعين وتستثمرها على شكل قروض طويلة الأجل، وتمنح للأفراد ومنظمات الأعمال الأخرى.
- شركات التمويل: وهي التي تتخصص في منح القروض إلى منظمات الأعمال ألأخرى وإلى الأفراد مقابل فوائد تتميز بارتفاعها.
- شركات التأمين على الحياة: وهي التي تقوم ببيع الحماية ضد مخاطرة فقدان الدخل بسبب الوفاة المبكرة أو العجز الجسدي أو العقلي، وتتضمن بوالص التأمين التي تبيعها هذه الشركات عنصراً من الادخار للمستثمرين.
- صناديق التقاعد والمعاشات: وهي التي تقوم بجمع المساهمات من العاملين والموظفين وجهات أعمالهم، وتقوم باستثمار هذه الأموال في الأسواق المالية، وتقدم هذه الصناديق دفعات معينة، بشكل دوري، لهؤلاء العاملين والموظفين، وبعد إحالتهم إلى التقاعد.
- صناديق الاستثمار والصناديق التبادلية: وهي التي تقوم بإصدار أسهمها وتبيعها إلى المستثمرين والمدخرين، ثم تستخدم الدخل الناتج في الاستثمار في الأوراق المالية (الأسهم والسندات) المتداولة في الأسواق المالية لصالح جميع المستثمرين الذين أسهمها، وبذلك تقوم بتوزيع المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر في حالة تركز مدخراته في نوع معين من الأوراق المالية، وذلك عن طريق شراء أوراق مالية متنوعة ومختلفة من الأسواق لصالح حاملي أسهمها من المدخرين والمستثمرين.
- بنوك الاستثمار: وهي التي تتخصص في بيع الأوراق المالية التي تصدرها منظمات الأعمال المتخلفة لأول مرة، وذلك لمساعدة هذه المنظمات في الحصول على ما تحتاجه من أموال طويلة الأجل، كما تقوم بشراء الأوراق

المالية التي تصدرها هذه المنظمات بسعر معين وثابتٌ وتقوم بعد ذلك ببيعها لمستثمرين ومنظمات أخرى، مستخدمة خبرتها الواسعة في الأسواق المالية.

- المتعاملون بالاستثمار والسماسرة: المتعاملون في الاستثمار الذين يشترون الأوراق المالية لحسابهم الخاص من البائعين ويبيعونها لمشترين آخرين، ويشترك هؤلاء مع السماسرة في عقد الصفقات المرتبطة بالأوراق المالية المصدرة والموجودة فعلاً في الأسواق للتداول.

وكل هذه المنظمات المالية تقوم بدور الوساطة المالية من خلال عملية جذب المدخرات من الأفراد والوحدات الاقتصادية التي لديها فائض من الأموال المدخرة، ومنح القروض للأفراد والوحدات الاقتصادية التي لديها عجز في الأموال والمدخرات، حيث تتم عملية إعادة توزيع الادخار الفائض إلى الأفراد والوحدات الاقتصادية المحتاجة، والتي تستطيع وضعه في الاستخدام الأكثر كفاءة وإنتاجية. وتتمثل أهمية الدور الذي يلعبه الوسطاء الماليون في كونهم يحققون نقل المدخرات من الأفراد والوحدات الاقتصادية التي لديها فائض من الأموال، وتحويلها إلى الأفراد والوحدات الاقتصادية التي لديها فرص للاستثمار المربح !

ويترتب على المديرين الماليين مسؤوليات مهمة في عملية الوساطة المالية، لأنهم يشكلون جزءاً من العملية التي توزع من خلالها الأموال إلى الاستخدامات الأكثر فعالية وإنتاجية، وبالتالي فإنهم يستخدمون الأسواق المالية والوساطة المالية من أجل الحصول على أموال من المصادر الخارجية واستخدامها بطرق ذات فاعلية وكفاءة عالية.

د -السياسة المالية للدولة:

للسياسة المالية للدولة أثر كبير على الإدارة المالية في منظمات الأعمال المختلفة، حيث تقوم السياسة المالية للدولة التي تتبعها الحكومة من خلال موازنتها بدور مهم في تأثيرها على معدلات الفوائد في الأسواق المالية، ففي فترات الكساد الاقتصادي تزيد الحكومة مصروفاتها (أو) تخفض معدلات الضرائب.

وهذه السياسة بالإضافة إلى السياسة النقدية التوسعية من قبل البنك المركزي، تؤدي إلى الزيادة في عرض النقد والازدهار الاقتصادي، وتؤدي في الوقت نفسه، إلى عجز في موازنة الحكومة، وفي فترة الرواج الاقتصادي والارتفاع في الدخل القومي الحقيقي يزيد دخل الحكومة وتنخفض مصروفاتها الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق فائض في الموازنة.

إن مدى تأثير السياسة المالية على معدلات الفوائد يعتمد على الطريقة التي تنتهجها الحكومة في تحويل العجز ، وفي استعمال الفائض في موازنتها، فإذا كانت السياسة المالية تهدف إلى توسيع العرض النقدي وتخفيض معدلات الفوائد، فيجب على الحكومة أن تمول عجز الميزانية من خلال بيع أوراق مالية من خلال البنك المركزي الذي له الحق لوحده من بين جميع المنظمات المالية في توسيع عرض النقد من خلال الإقراض والاستثمار. ومن ناحية ثانية إذا كان لدى الحكومة فائض في الموازنة وكان هدف سياستها تخفيض العرض النقدي فيجب عليها أن تستخدم هذا الفائض لإعادة شراء أوراقها المالية من خلال البنك المركزي.

هـ- البيئة الضريبية :

إن للنظام الضريبي والبيئة الضريبية تأثيرها الكبير على الأشكال القانونية لمنظمات الأعمال وأدائها، كما لها تأثيرها الواضح على أداء الإدارة المالية وعلى قراراتها، حيث أن الأشكال القانونية لمنظمات الأعمال تتمثل بثلاثة أنواع هي: منظمات الأعمال الفردية، وشركات الأشخاص، وشركات الأموال، ولكل شكل من هذه مزاياه وعيوبه.

ومنظمات الأعمال في اليمن تعمل في ظل نظام ضريبي محكم طبقاً لأحكام القانون رقم (31) لسنة 1991م بشأن ضرائب الدخل. ويمكن تعريف الضريبة بأنها ((اقتطاع نقدي إلزامي يتحمله المكلف، ويقوم بدفعه بلا مقابل وفقاً لمقدرته على الدفع مساهمة منه في تحمل الأعباء العامة للحكومة)). والمقصود بالمكلف فرداً أو شركة، شخصاً حقيقياً أو شخصاً معنويّاً. وتستخدم الضرائب لتحقيق عدة أهداف منها :

- هدف مالي: يتمثل في الحصول على الأموال لتغطية النفقات العامة للدولة مقابل تقديم خدمات التعليم والصحة والأمن والدفاع.

- هدف اقتصادي: حيث تستخدم كأداة فعالة في التدخل الاقتصادي لمعالجة المشاكل المطروحة، وكوسيلة لتنظيم الموارد الاقتصادية المحدودة وتوجيهها، ولإحداث مجموعة من الآثار الاقتصادية التي تنعكس على القرارات الخاصة بالاستهلاك والإنتاج والادخار والاستثمار.

- هدف اجتماعي: حيث تستخدم كأداة لتحقيق التقارب بين طبقات المجتمع.

إن النظام الضريبي له تأثيره على الأشكال القانونية لمنظمات الأعمال وإن توضيح ذلك يتمثل ببعض المزايا التي تتمتع بها الشركة المساهمة، والمتمثلة في أن صافي دخلها يخضع لمعدلات ضريبية أقل من معدلات الضريبة الشخصية. وبالرغم من أن أرباحها الموزعة تخضع للازدواج الضريبي، إلا أن الرواتب التي تدفعها لمديريها وموظفيها تعتبر نفقات وتطرح من صافي دخلها من قبل الضرائب، ولذلك فإن الرواتب لا تخضع للازدواج الضريبي، ومن ناحية أخرى فإن أرباح المنشآت الفردية وشركات التضامن تخضع لمعدلات الضريبة الشخصية حيث إن هذه الأرباح تضاف إلى دخل المالك وشركات الأفراد قبل حساب الضريبة كلها، فإذا تقاضى المالك أو الشريك رواتب من المنشأة فهذه الرواتب تطرح من أرباح المنشأة، ولكنها تضاف إلى دخله الشخصي، وبالتالي تخضع للضريبة، وبالإضافة إلى ذلك فإن معدلات الضريبة الشخصية بشكل عام أعلى من معدلات ضريبة الدخل على الشركات المساهمة.

إن ضريبة الدخل تؤثر على القرارات المالية المهمة، وبالتالي على قيمة أسهم الشركة في السوق، ويتمثل ذلك فيما يلي :

- إن الحكومة تمتص جزءاً من سيولة الشركة عند جباية الضريبة، يتوقف حجمه على حجم أرباح الشركة وعلى شكلها القانوني وعلى مجال

عملها، وينتج عن ذلك تأثير سلبي على صافي الربح لكون الضريبة تقتطع منه.

- إن جباية الضريبة قد تغير نمط تشتت صافي التدفقات النقدية الخاصة بالشركات مما يؤثر على حجم المخاطر التي تواجهها، فتزيد بسبب زيادة التشتت.

- كما أن المزايا الضريبية التي يعطيها القانون للاقتراض وللمصاريف التشغيلية عن طريق السماح باقتطاع الفواتير والمصاريف من الأرباح قبل احتساب الضريبة، الأمر الذي يؤثر في بعض القرارات التمويلية والتشغيلية للشركة مثل قرار الحصول على الأموال عن طريق الاقتراض أو عن طريق أموال الملكية (حقوق الملكية)، وإقرار كيفية حساب قسط الإهلاك، وقرار استئجار الأصول الثابتة أو امتلاكها.

- أما تأثير الضريبة على الجوانب التمويلية والتشغيلية فتتمثل فيما يلي :

- إن التمويل بأموال الاقتراض يؤدي إلى دفع ضرائب أقل لأن الفوائد تطرح من الأرباح قبل حساب الضرائب على هذه الأرباح.

- المبالغة في قسط الإهلاك مما يؤدي إلى دفع ضرائب أقل، إذا سمح القانون بذلك ؛ لأن قسط الإهلاك يطرح من الدخل قبل احتساب الضريبة.

- إن قرار استئجار الأصل الثابت أو شرائه يتوقف على مبلغ الضريبة، فإن كانت أجرة الأصل أكثر من قسط الإهلاك، فإنه ينتج عن ذلك وفرٌ ضريبي تحققه الشركة، إذا استأجرت الأصل بدلاً من شرائه.

- إن قرار تقييم بضاعة آخر المدة بطريقةٍ ما دخل آخراً، خرج أولاً في حالة التضخم، حيث يخرج من المخازن البضاعة الجديدة ذات الأسعار العالية، بسبب التضخم، ويبقى فيها البضاعة ذات الأسعار الرخيصة نسبياً، أي: أن بضاعة آخر المدة ستكون هي البضاعة الرخيصة مما يساعد على تخفيض حجم الربح الخاضع للضريبة، وبالتالي حجم الضريبة.

و - العملاء :

تقوم منظمات الأعمال ببيع منتجاتها من السلع والخدمات للعملاء في سوق السلع والخدمات، وبالتالي تحصل على إيراداتها من عملية البيع أو من سوق السلع والخدمات، أي: أن الطلب على السلع والخدمات ينشأ من هذه السوق، وإن حجم المبيعات وأسعارها يعتمد على بنية السوق وعلى درجة المنافسة، فإذا كانت المنظمة تعمل في مجال تتميز بالمنافسة الكاملة، أي أن هناك عدداً كبيراً من المنتجين فإن أحداً من هؤلاء المنتجين لا يستطيع التأثير على عرض السلعة في السوق أو على سعر بيع السلعة أو الخدمة، وهذا يعني أن المنظمة تستطيع أن تبيع كل ما تنتجه بالسعر السائد في السوق، ولكنها لا تستطيع التأثير عليه. أما إذا كانت المنظمة تعمل في سوق تتميز بالاحتكار، أي: أن هناك عدداً قليلاً من المنتجين فيكون لدى إدارة المنظمة حرية أكبر في تحديد سعر بيع المنتج من السلع والخدمات وكمية المبيعات، وتزداد مقدرتها على التحكم بسعر البيع والكمية المعروضة.

وتتأثر المبيعات بالأوضاع الاقتصادية ومعدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومدى تأثر السوق بالتقلبات الاقتصادية أو دورات الأعمال، فإذا كان الاقتصاد القومي يتوسع وينمو بمعدلات عالية، فإن كل المنظمات ستستفيد من ذلك وتزداد مبيعاتها وأرباحها، ولكن بدرجات متفاوتة حسب درجة الاستفادة، أما إذا كان الاقتصاد القومي يتراجع، فإن معظم منظمات الأعمال ستتأثر وتنخفض مبيعاتها وأرباحها وبدرجات متفاوتة أيضاً ، حسب درجة الكساد الاقتصادي، وهناك بعض المنظمات تتأثر بشدة بالدورة الاقتصادية كصناعة السيارات والالكترونيات وصناعة الآلات والمعدات، كما أن هناك صناعات أقل تأثراً بالدورة الاقتصادية كصناعة المواد الغذائية والمرافق العامة.

ز - الموردون :

تحصل منظمات الأعمال على عوامل الإنتاج التي تستخدمها لإنتاج السلع والخدمات من مواد أولية ومستلزمات الإنتاج والمستلزمات الخدمية والآلات والتجهيزات وغيرها من الموردين في الأسواق. إن أسعار عوامل الإنتاج من المواد والمستلزمات والتكنولوجيا اللازمة للعملية الإنتاجية في المنظمة يحددان معاً هيكل

التكاليف، وتتأثر أسعار عوامل الإنتاج وبالتالي تكاليف الإنتاج في المنظمة بالشروط والأوضاع السائدة في الأسواق، بالتحديد إن الوفرة في عرض المواد والمستلزمات عند مستوى معين من الطلب عليها يؤثر على سعرها فيخفضه ويرفعه في حالة النقص في العرض، أي: إن عرض عوامل الإنتاج وأسعارها تحددها درجة المنافسة السائدة في السوق، فإذا كانت المنافسة كاملة، فإن المنظمة المشترية تستفيد من وفرة المادة وتعدد مصادرها، وانخفاض سعرها، إما إذا كانت بنية السوق تتميز بدرجة عالية من الاحتكار، فإن المنظمة ستكون تحت رحمة منتج واحد أو عدد قليل من المنتجين الذين يتحكمون بعرض المادة وأسعارها، بالإضافة إلى أن هناك متغيرات أخرى تؤثر في التكلفة النهائية للمنظمة في حالة كون المواد والمستلزمات الأخرى مستوردة مثل معدل التضخم النقدي ومعدل صرف العملة في البلد الذي يتم الاستيراد منه بالإضافة إلى رسوم الشحن والتأمين التي تحددها شركات التأمين.

وهكذا نرى كيف أن الموردين وأسواق المواد الأولية والمستلزمات الإنتاجية أو الخدمية الأخرى تؤثران على أداء الإدارة المالية وعلى قراراتها.

ح – التشريعات والقوانين الحكومية :

إن للتشريعات والقوانين الحكومية دورا مهمّاً في إدارة حياة المجتمع وخاصة في المجالات الاقتصادية ممّا يؤثر على أداء منظمات الأعمال بشكل مباشرٍ وغير مباشر، وعلى أداء الإدارة المالية فيها، وذلك من خلال إصدار القوانين والتشريعات المختلفة المنظمة للسياسات المالية والنقدية، وتلك المتعلقة بالتجارة الخارجية، التي تنظم المجالات الحيوية كالمرافق العامة وغيرها.

فالسياسة المالية تتعلق بإيرادات الحكومة ونفقاتها، وبالعجز أو الفائض أو التوازن في الموازنة الحكومية، وتستطيع الحكومة استعمال السياسة المالية للدفع بعملية النمو أو الحد من التوسع التضخمي على مستوى الاقتصاد القومي، فإذا قامت بزيادة الإنفاق وتخفيض معدلات الضرائب والرسوم، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات على جميع منظمات الأعمال، وذلك بحسب مرونة الطلب

بالنسبة للدخل على السلعة أو الخدمة أما إذا لجأت الحكومة إلى زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق، فإن ذلك يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي وبالتالي تدني الطلب على السلع والخدمات، وتكون وزارة المالية هي المسؤولة عن السياسة المالية.

أما السياسة النقدية فإنها تتعلق بمراقبة معدلات النمو بالنسبة للعرض النقدي بغرض تحريك النشاط الاقتصادي ومحاربة التضخم، فإذا قامت السلطات النقدية برفع معدلات نمو العرض النقدي، فإن ذلك يؤدي على انخفاض معدلات الفائدة، وزيادة الإنفاق الاستثماري، وتوسع النشاط الاقتصادي، والعكس صحيح، إذا ما قررت السلطات النقدية إتباع سياسة الحد من معدلات نمو العرض النقدي، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة، وانخفاض الإنفاق الاستثماري، وتقلص النشاط الاقتصادي.

والبنك المركزي هو الذي يدير السياسة النقدية من خلال استخدم أدوات السياسة النقدية، لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرغوبة، مثل الاحتياطي القانوني، ومعدل إعادة الخصم، وعمليات السوق المفتوحة من خلال تحديد نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع التي يجب أن تودع لدى البنك المركزي مما يؤدي إلى تخفيض الاحتياطات الفائضة لديه، الأمر الذي يحد من قدرة البنوك التجارية على الإقراض مما يؤدي إلى تقليص على مستوى السيولة للاقتصاد القومي ويرفع معدلات الفائدة، والعكس صحيح، كما أن رفع معدل إعادة الخصم يرفع تكلفة الأموال على المصارف التجارية عندما تلجأ إلى الاقتراض من البنك المركزي، وهذا يؤدي بها إلى رفع أسعار الفائدة لعملائها، وبالعكس، وعمليات السوق المفتوحة، فتتعلق بتدخل البنك المركزي في سوق أذونات الخزينة بائعاً أو مشترياً. فإذا تدخل بائعاً، فإنه يخفض أسعارها في السوق ويمتص بعض السيولة من الاقتصاد القومي ويرفع معدلات الفائدة، وبالعكس إذا تدخل مشترياً.

كما أن الحكومة تلجأ إلى اتباع سياسة التعرفة الجمركية، ونظام الحصص في قطاع التجارة الخارجية لحماية الصناعة المحلية من منافسة البضائع المستوردة، كما تستطيع أن تشجع التصدير بإيجاد صناديق لدعم الصادرات، فإذا

قامت برفع التعرفة الجمركية أو أخضعت استيرادات البضائع لنظام الحصص، فإنها تزيد الطلب على الإنتاج المحلي مما يؤدي على توسع النشاط الاقتصادي، وبالعكس، كذلك إذا قامت الحكومة بإنشاء صناديق لدعم الصادرات فإنها تساعد على توسع الصناعات التصديرية، وبالتالي رفع وتيرة النشاط الاقتصادي.

كما أن الحكومة تستطيع من خلال تحديد أسعار الخدمات التي تقدمها المرافق العامة كخدمات الماء والكهرباء والتلفون وغيرها من الخدمات بغرض الحد من أرباحها ومن تخفيض تكلفة هذه الخدمات على المجتمع، من خلال تسعير هذه الخدمات بالكلفة أو أقل من ذلك من خلال مساعدة المرافق لسد العجز. وهكذا نرى مدى تأثير السياسة المالية والنقدية التي تتبعها الحكومة على أداء الإدارة المالية في منظمات الأعمال.

3.3. المعلومات والبيانات المالية:

المعلومات والبيانات المالية في منظمة الأعمال لها تأثير كبير على أداء الإيرادات المالية، إذ إن المعلومات والبيانات المالية هي الأساس الذي يعتمد عليه في عملية التخطيط والتحليل المالي، وتقييم قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها، كما أنها تساعد الإدارة المالية على اتخاذ القرارات المالية. ويعتمد التخطيط المالي على المعلومات والبيانات المتوفرة عن الماضي والمتصلة بنشاط المنظمة، والتي تمثل أساس الانطلاق نحو المستقبل، هذا من ناحية أخرى، فإن مجرد وجود البيانات والمعلومات وحده لا يكفي، وإنما يتطلب الأمر القيام بتحليل هذه البيانات والمعلومات بغرض إيجاد علاقات مختلفة تعطي مؤشرات ودلالات معينة تفيد عملية التخطيط واتخاذ القرارات.

تتعدد الأطراف المهتمة بالبيانات والمعلومات المالية سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة، والمهتمون بالمعلومات والبيانات المالية بصورة مباشرة هم :

أ- **المستثمرون:** وهم أصحاب المصلحة الرئيسة، بصفتهم حملة أسهم المنظمة، في معرفة المعلومات والبيانات بهدف التعرف على مستوى أداء المنظمة بشكل دوري، ولهذا فإن على إدارة المنظمة موافاتهم بالتقارير المالية بصفة دورية.

UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
وقل رب زدني علما
جامعة العلوم والتكنولوجيا

ب -المديرون: فالمديرون هم المسؤولون عن أداء المنظمة وتسيير شؤونها، وهم صانعو القرارات الإدارية والمالية ومتخذوها، لذلك فهم يحتاجون إلى المعلومات والبيانات المختلفة في أنشطة المنظمة المختلفة، وذلك بهدف عرض نتائج أعمال المنظمة على المستثمرين، كدليل على حسن كفاءتهم في أداء وظائفهم، وتقييم أداء الوحدات الإدارية المختلفة، وتقييم السياسات الإدارية المتبعة، بالإضافة إلى استخدام تلك البيانات والمعلومات بمسؤوليات التخطيط والتحليل المالي بكفاءة وفاعلية.

ج – الدائنون: سواء طويلو الأجل أو قصيرو الأجل، فالدائنون طويلو الأجل، مثل حملة السندات، وهم الذي يقرضون المشروع قروضاً طويلة الأجل تسدد بعد عدة سنوات، وينحصر اهتمامهم بسلامة أصل القرض وسداد الفوائد السنوية، ويحتاجون إلى بيانات ومعلومات تطمئنهم على ذلك.

أما الدائنون قصيرو الأجل أصحاب الديون التي يجب أن تسدد خلال فترة السنة، كمانحي الائتمان التجاري والمصرفي، وهم يهتمون بمعرفة قدرة المنظمة على سداد التزاماته في مواعيدها، الأمر الذي يجعل البيانات والمعلومات المالية بالنسبة لهم أمراً ضرورياً لمعرفة نتائج الأعمال الجارية، وقدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل.

د-العملاء: وهم يهتمون بالمعلومات والبيانات المالية بغرض التأكد من مركزه المالي ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته.

بالإضافة إلى الأطراف السابقة هناك العاملون في المنظمة ونقابات العمال الذين يستفيدون أيضاً من المعلومات والبيانات المالية على أساس أنها تمكنهم من المساومة فيما يتعلق بتحديد الأجور والمكافآت والحوافز، وتحسين ظروف العمل المادية والخدمات الاجتماعية، كما أن هناك الجهات الحكومية المختلفة مثل وزارة الصناعة والتجارة، ومصلحة الضرائب، وأجهزة التخطيط والمراقبة، تهتم بالبيانات والمعلومات المالية الخاصة بالمنظمة لأغراض تخطيطية ورقابية تهم المصلحة العامة للدولة، وبالإضافة إلى الأطراف المعنية بالمعلومات المالية بصورة مباشرة فهناك أطراف أخرى

تهتم بذلك بصورة غير مباشرة مثل المحللين الماليين، والجمعيات، والغرف التجارية والصناعية، ونقابات العمال، والمصالح الحكومية المعنية.

يمكن أن تنحصر مصادر المعلومات والبيانات المالية الصادرة عن المنظمة في مصدرين رئيسين، هما:

أ- النظام المحاسبي:

فكل منظمة لا بد أن تكون على علم بنتائج الأعمال التي تقوم بها وبكل الأنشطة المالية التي تمت خلال فترة زمنية معينة، ويقوم النظام المحاسبي بدور كبير في توفير مثل هذه المعلومات والبيانات، فهو يقوم بتسجيل وحفظ كل الوقائع المالية التي تتم في المنظمة وتوصيلها إلى الأطراف المعنية بهدف تسهيل عملية اتخاذ القرارات، وتقييم أداء المنظمة، وبما يخدم أعمال الرقابة.

وقد عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية (A.A.A) المحاسبة بأنها: ((عملية جمع المعلومات الاقتصادية وقياسها وتوصيلها لترشيد الحكم الشخصي على الأمور، ولاستخدامها في اتخاذ القرارات من قبل فئات مختلفة من مستخدمي المعلومات الاقتصادية)).

ونستنتج من هذا التعريف أن المحاسبة تقوم بثلاث وظائف رئيسة هي: تجميع البيانات، وقياسها، وتوصيلها إلى الأطراف المعنية، وعملية تجميع البيانات تتضمن تسجيل وتحليل الوقائع الاقتصادية في السجلات المحاسبية مثل دفاتر اليومية والأستاذ، والتي تعتبر ذات طبيعة تاريخية، لأن ما يسجل فيها هو من الواقع بعد حدوثه. وقياس البيانات: هي عملية ترجمة الأحداث الاقتصادية لموجودات المنظمة، ثم تأتي بعد ذلك عملية توصيل المعلومات التي تم جمعها وقياسها إلى الأطراف المعنية بشكل دوري من خلال التقارير والقوائم التي يجب أن تتصف بالدقة.

ب - التقارير السنوية :

تحظى التقارير السنوية باهتمام كبير من قبل الأطراف المعنية بالمعلومات والبيانات المالية، ولو أنه قد مرت فترة فقدت أثناءها التقارير بعضاً من أهميتها،

بسبب المبالغة في المديح والإطراء وتركيزها على الشكل والزخرفة والهدف الرئيس من إصدارها هو إطلاع الأطراف المعنية على نتائج عمليات المنظمة ووضعها المالي. فالمحللون الماليون والمستثمرون يهتمون بها؛ لكونها تقدم معلومات أكثر تفصيلاً وتحتوي على وثائق ونشرات تمكنهم من الحكم على سلوك الإدارة في مجال الأعمال المختلفة، ومناقشة البرامج التي تؤدي إلى تطوير المنظمة في المستقبل، وهي تشير إلى نقاط القوة والضعف وتفسيرها وتحديد طرق علاجها، أما الدائنون فإن اهتمامهم ينصب بصورة أساسية على البيانات التي تحتوي عليها التقارير السنوية، لأنها تساعدهم على تقييم وضع المنظمة والتأكد من قدرته على سداد فوائد وأقساط ديونه القصيرة والطويلة الأجل في تواريخ استحقاقها.

وتصدر التقارير السنوية في تاريخ محدد، في الأغلب في بداية شهر يناير من كل عام، وهي تتضمن، بشكل أساسي، رأي الإدارة بالعمليات التي تمت خلال السنة المالية المنصرمة والخطط المستقبلية، والقوائم المالية. وبشكل عام فإن التقارير السنوية تركز على نوعين من البيانات هما :

- البيان الكتابي: وغالباً ما يظهر على شكل خطاب من رئيس مجلس الإدارة موجه للمساهمين، يشرح فيه نتائج عمل المنظمة خلال السنة المنتهية، ويستعرض التطورات الجديدة التي من شأنها التأثير على العمليات المستقبلية.
- البيان الكمي: والمتمثل بالقوائم المالية الأساسية مثل قائمة الدخل التي تحتوي على حسابات التشغيل والمتاجرة والأرباح والخسائر، وقائمة توزيع الأرباح، وقائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)، وقائمة التدفقات النقدية.

وتتمثل عناصر القوائم المالية فيما يلي :

أ -قائمة الدخل :

تسمى أيضاً بقائمة حساب الأرباح والخسائر، وهي بيان يلخص إيرادات المنظمة ونفقاتها خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة، أي: أنها تبين نتائج

العمليات التشغيلية التي قامت بها وما أسفرت عنه هذه العمليات من تحقيق أرباح أو خسائر. وقائمة الدخل تتكون من الإيرادات والنفقات وصافي الدخل.

تعتبر الإيرادات البند الرئيس في قائمة الدخل، ويتم الحصول عليها من بيع المنتجات سواء كانت سلعاً أو خدمات أو إيجارات وعمولات، أو بيع جزء من الموجودات، ويمكن حساب صافي المبيعات من الفرق بين إجمالي المبيعات مطروحاً منها المردودات، والخصومات المسموح بها للعملاء لتشجيعهم على شراء كميات أكبر من البضاعة.

والنفقات هي التكاليف أو المصروفات التي تدفعها المنظمة للحصول على الإيرادات، وأهم بند في مجموعة التكاليف هي كلفة المبيعات التي تتحملها لشراء مستلزمات العملية الإنتاجية مثل: المواد الخام، والطاقة..... الخ. وهناك مصروفات أخرى تدفعها مثل: الرواتب، والإيجارات، ومخصصات الضمان الاجتماعي، والضرائب، وفوائد الديون.....

والمكون الثالث هو صافي الدخل الذي يمثل حاصل جمع بنود النفقات من مجموع الإيرادات. فإذا كانت الإيرادات أكثر من النفقات، فمعناه أن المنظمة تحقق ربحاً، وإن كانت اقل فمعنى ذلك أنها تحقق خسارةً.

ب – قائمة المركز المالي :

وهي بيان يوضح الوضع المالي للمنظمة في أي لحظة زمنية، وقد يختلف الوضع بين فترة زمنية وأخرى. ويظهر في الجانب الأيمن من القائمة الموجودات، بينما يوضح الجانب الأيسر المطلوبات وحقوق الملكية، ولا بد من توازن جانبي القائمة، ويتم ترتيب الموجودات حسب سيولتها، أي المدة اللازمة لتحويلها إلى نقدية وحسب مجموعات، كل مجموعة مكونة من البنود التي تتميز بصفات مشتركة، فنلاحظ الموجودات المتداولة قد وضعت أولاً في قائمة المركز المالي مبتدئه بالنقد الجاهز، ثم تليها الحسابات المدينة، ثم المخزون السلعي، ويلي مجموعة الموجودات المتداولة، مجموعة أخرى هي الاستثمارات، ثم الموجودات الثابتة، والموجودات

UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY ١٩٩٤م ١٤١٤هـ وقل رب زدني علما جامعة العلوم والتكنولوجيا

الأخرى. أما المطلوبات فهي موضحة أيضاً بالترتيب الزمني الذي تدفع فيه، إبتداءً من المطلوبات قصيرة الأجل وحتى حقوق الملكية.

- **الموجودات أو الأصول :**

وهي تمثل الممتلكات الحالية لحملة الأسهم أو أصحاب المنظمة، ويعبر عنها بقيم نقدية معينة وتشكل في نفس الوقت مورداً اقتصاديا رئيسيّاً لها، وتكمن أهمية الموجودات كونها قابلة للتحويل إلى نقدية، ولما تتمتع به من قدرة على تحقيق الإيرادات على مدى سنين عديدة من المستقبل، وتظهر الموجودات في الميزانية مُرتبة حسب درجة سيولتها، وعلى التوالي، فأولها الموجودات المتداولة، الاستثمارات، الموجودات الثابتة ثم الموجودات الأخرى، وذلك كما يلي :

- **الموجودات المتداولة :**

وهي الممتلكات التي تتصف بقدرتها على التحول إلى نقدية خلال فترة قصيرة لا تتعدى السنة الواحدة، وتشمل النقد في الصندوق أو في الحسابات الجارية في البنوك. وتعتبر النقدية ذات شأن كبير، لأنها تشكل سيولة فورية يستعملها المدير المالي للوفاء بالالتزامات تجاه الغير، وفي الصرف اليومي على العمليات الإدارية والجارية. أما الحسابات المدينة، فهي مبالغ مستحقة للمنظمة من عملائها الذين يشترون منتجاتها بشروط وتسهيلات آجلة، ويتوجب عليها دفع أثمانها في تواريخ معينة أو تقريبية خلال السنة الواحدة، ويتحدد حجم الحسابات المدينة وفقاً للسياسات البيعية الآجلة المتبعة، وحسب العرف السائد بين بعض الشركات وعملائها مثل التسهيلات التي تمنح للعملاء لتشجيعهم على شراء كميات أكبر، أو العملاء الذين يرتبطون بعقود شراء المنتجات لفترات طويلة.

ولتلافي المخاطر المصاحبة لعدم تحصيل الحسابات المدينة في مواعيدها تقوم الإدارة المالية باتخاذ الإجراءات الاحترازية، مثل: تكوين احتياطي خاص بالديون المشكوك في تحصيلها، أما إذا تعذر تحصيلها كليّاً فيتم نقل هذه الحسابات إلى بند الديون المعدومة. وآخر بند في مجموعة الموجودات المتداولة هو المخزون السلعي، أي البضاعة في المخازن، وتتكون من المنتجات المتوقع بيعها، أو المواد الخام المتوقع

استعمالها في عملية الإنتاج، وغالباً ما تكون البضائع في المنظمات التجارية جاهزة الصنع ولا تحتاج إلا لتجهيزها للبيع في السوق، في المنظمات الصناعية، فإن الأمر يختلف، فبعض البضائع تكون تامة الصنع أو نصف مصنعة، أو جاهزة للبيع ومازالت في حالة مواد خام تنتظر استخدامها، وتظهر جميعها تحت بند المخزون في قائمة المركز المالي ، ومن ناحية أخرى يتم تقسيم الموجودات إلى موجودات متداولة وغير متداولة والموجودات غير المتداولة تنقسم إلى ملموس وغير ملموس.

- **الموجودات الثابتة :**

وتتمثل بمقدار الأموال المستثمرة في المباني والأراضي والآلات، أي: تلك المبالغ التي دفعتها المنظمة في الماضي مقابل حصولها على الموجودات، والتي تعمل على خلق النقد وتوليد الأرباح مع مرور الزمن، ولكنها لا تمثل نقداً متاحاً في الوقت الحاضر، ومن المهم أن تكون هذه الموجودات مملوكه بالكامل لأصحاب المنظمة، ولذلك تعتبر من الموارد طويلة الأجل التي يتم استغلالها لفترة تزيد على السنة، وتعطي مردوداً قد يستمر لسنوات عديدة في المستقبل.

- **الموجودات الأخرى :**

تشمل هذه المجموعة من الموجودات في الميزانية العمومية بعض أوجه المدفوعات التي تم الوفاء بها مقدماً، مثل الإيجارات المدفوعة مقدماً، ويستمر مفعولها إلى السنة التالية، كما تشتمل على تفاصيل أخرى تتعلق بجوانب مثل الشهرة، أو بعض المخصصات المالية للصرف على إجراء بحوث التسويق، أو مخصصات الضيافة والسفر، وكذلك العربونات التي تدفع مقدماً لضمان الحصول على البضاعة فور وصولها.

- **المطلوبات :**

وتشكل الجانب الأيسر من الميزانية العمومية، وتعرف كذلك بالخصوم، وهي المبالغ التي تتحملها المنظمة في مقابل حصولها على الموجودات، أي: ما هي إلا التزامات (مطالبات) مستحقة على الموجودات يتوجب سدادها للدائنين أو الموردين

UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY ١٩٩٤م وقل رب زدني علماً جامعة العلوم والتكنولوجيا

التجاريين. وتنقسم إلى قسمين: مطلوبات متداولة قصيرة الأجل، ومطلوبات طويلة الأجل.

أ - المطلوبات المتداولة :

وهي الالتزامات التي يتوجب على المنظمة الوفاء بها خلال فترة زمنية قصيرة لا تتجاوز السنة المالية الواحدة، وتدفع للموردين التجاريين والدائنين وتغطية المصروفات الجارية، وتشمل أوراق الدفع، وفوائد وأقساط الديون، والأجور غير المدفوعة ومخصصات الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى المبالغ المدفوعة مقدماً مثل: الإيجارات أو العربونات التي تدفع في الحال مقابل الحصول على البضاعة في المستقبل القريب، كما تستعمل المطلوبات المتداولة لتمويل الموجودات المتداولة موضحة بذلك صلة العلاقة الوطيدة بين هذين الشقين في الميزانية العمومية.

ب -المطلوبات طويلة الأجل :

وهي التزامات مالية على المنظمة ولكنها تستحق الدفع خلال مدة سنة أو أكثر، وهي الديون متوسطة وطويلة الأجل مثل السندات والرهونات العقارية والقروض المباشرة.

- **حقوق الملكية :**

وهي حقوق أصحاب المنظمة، و تمثل ما قدموه من أموال لأجل استثمارها، بالإضافة إلى الأرباح التي تحققت وحجزت بقصد إعادة استثمارها أو الاحتفاظ بها على شكل احتياطات قانونية أو اختيارية، والأسهم العادية، والأسهم الممتازة.

- **رأس المال المدفوع :**

هو ذلك الجزء من رأس المال المكتتب به، ويحسب صافي حقوق حملة الأسهم من الفرق بين قيمة الموجودات والمطلوبات.

جـ - قائمة الأرباح المحتجزة :

الأرباح المحتجزة وهي جزء معين من الأرباح تحتفظ به منظمة الأعمال بعد تحديد النسبة التي ستوزعها على المساهمين. وكلما زادت الأرباح المحتجزة قل

احتمال لجوئها إلى الاعتماد على الاقتراض، وفي نفس الوقت كلما زادت نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين، انعكس إيجاباً على السعر السوقي لأسهمها، لذلك يعمل المدير المالي ما أمكنهُ للموازنة بين الأرباح المحتجزة والأرباح الموزعة، وغرضه هو توفير الاحتياجات المالية لعمليات المنظمة، وفي نفس الوقت إرضاء حملة الأسهم بتحقيق عائدٍ ماليٍّ مُجزٍ على أسهمهم، وهكذا نشأت الحاجة إلى إعداد هذه القائمة، فبالإضافة إلى فوائدها المذكورة، فهي توضح الطريقة التي استخدم بها المدير المالي هذه الأموال بما في ذلك إجمالي ما تم احتجازه خلال السنوات السابقة، والمتغيرات في حسابات الأسهم العادية بين تواريخ إصدار الميزانيات العمومية. ويجب ملاحظة أن قائمة الأرباح المحتجزة في الميزانية عبارة عن التزامات على الموجودات، وأن المنظمة تحتجز جزءاً من الأرباح المتحققة أو كلها بغرض توسيع أنشطتها، وليس بالضرورة للاحتفاظ بها في البنوك، كما أنها لا تظهر في الميزانية بصورة نقد ولا يجوز استخدامها لدفع أرباح أسهم أو ما شابه ذلك.

د- قائمة التدفقات النقدية :

وهي بيان يظهر التغيرات في القيم النقدية للنشاطات التشغيلية والاستثمارية والمالية للمنظمة خلال فترة زمنية معينة.

كما أنها تساعد المدير المالي في الحصول على إجابة عن بعض التساؤلات مثل: هل المنظمة تولد النقد اللازم لشراء موجودات ثابتة أضافية من أجل النمو ؟. وهل النمو سريع بحيث إن التمويل الخارجي أصبح مطلوباً للمحافظة على عمليات الاستثمار في موجودات ثابتة جديدة ؟. وهل يتوفر لدى المنظمة نقدية زائدة يمكن استخدامها لدفع أقساط الدين أو الاستثمار في منتجات جديدة ؟.

أسئلة التقويم الذاتي :

1- إن الإدارة المالية ليست لوحدها التي تمارس وظائف إدارية داخل المنظمة، وإنما هناك نظم ووظائف تتأثر بها الإدارة المالية. اذكر أهم هذه النظم .

2- إن الإدارة المالية لا تعمل في فراغ بل تعمل في ظل بيئة داخلية وخارجية تتأثر بها وتؤثر فيها . اُذكرْ أهم متغيرات البيئة الخارجية التي تؤثر على أداء الإدارة المالية في منظمات الأعمال المعاصرة .

3- إن التضخم النقدي يؤثر تأثيراً كبيراً على منظمات الأعمال وعلى عملياتها المالية . وضح كيف يحدث ذلك .

4- تمثل منظمات الأعمال المالية أهم أجزاء البيئة الاقتصادية التي تعمل من خلالها الإدارة المالية في منظمات الأعمال المعاصرة. اُذكرْ أهم هذه المنظمات.

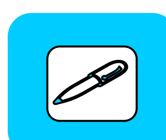
5- للسياسة المالية للدولة أثر كبير على أداء الإدارة المالية في منظمات الأعمال المختلفة . وضح كيف يتم ذلك .

6- منظمات الأعمال تعمل في ظل نظام ضريبي محكم ، وتستخدم الضرائب لتحقيق عدة أهداف . اُذكرْ هذه الأهداف .

7- إن ضريبة الدخل تؤثر على القرارات المالية، وبالتالي على أسهم المنظمة في السوق . وضح فيما يتمثل ذلك .

؟

تدريب (2)



تتعدد الأطراف المهتمة بالبيانات والمعلومات المالية . أُذكر تلك الأطراف المهتمة بها والمتمثلة بـ:

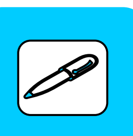
أ-أصحاب المصلحة الرئيسة في معرفة البيانات والمعلومات المالية ، بهدف التعرف على مستوى أداء المنظمة بشكل دوري .

ب-المسؤولين عن أداء شؤون المنظمة وتسييرها ، وهم صانعو القرارات الإدارية والمالية ومتخذوها.

جـ -الذين يقرضون المنظمة قروضاً طويلة الأجل أو قصيرة الأجل ، ويهتمون بسلامة أصل القرض وبسداد الفوائد .

د -الذين يهتمون بالمعلومات والبيانات المالية في المنظمة بغرض معرفة مركزها المالي ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها

تدريب (3)



أكمل الفراغات في العبارات الآتية بما يناسبها من كلمات :

أ -تنحصر مصادر المعلومات والبيانات المالية في المنظمة في مصدرين هما :............................ و..

ب -التقارير السنوية تركز على نوعين من البيانات هما : .... و..

جـ - تتمثل عناصر القوائم المالية فيما يلي :

- ....
- ....
- ....
- ....

د -تستخدم الضرائب لتحقيق عدة أهداف هي:

- هدف ....
- هدف ....
- هدف ....

تدريب (4)

إن المنظمات المالية التي تقوم بدور الوساطة المالية ، والتي تعمل من خلالها الإدارة المالية هي :

أ -التي تقوم بدور الوساطة المالية من خلال قبول الودائع من الأفراد والمنظمات التي لديها فائض وتمنحها للأفراد والمنظمات التي هي في حاجة إليها ....

ب -التي تستلم مدخرات المودعين وتستثمرها على شكل قروض طويلة الأجل ....

جـ -التي تتخصص في منح القروض إلى منظمات الأعمال والأفراد مقابل فوائد تتميز بارتفاعها ....

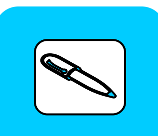
د -التي تقوم ببيع الحماية ضد مخاطر فقدان الدخل بسبب الوفاة المبكرة أو العجز الجسدي أو العقلي ....

هـ -التي تقوم بجمع المساهمات من العاملين والموظفين وجهات أعمالهم، وتقوم باستثمار هذه الأموال ....

و -التي تقوم بإصدار أسهمها وتبيعها إلى المستثمرين والمدخرين ....

ز-التي تتخصص في بيع الأوراق المالية التي تصدرها منظمات الأعمال لأول مرة ....

ح -وهم المتعاملون في الاستثمار والذين يشترون الأوراق المالية لحسابهم الخاص من البائعين ويبيعونها لمستثمرين آخرين ....



4. السيولة والربحية والمخاطرة

4.1. مفهوم السيولة وقياسها :

عزيزي الدارس، نتناول في هذا الجزء من الوحدة الأولى موضوع السيولة الذي يعتبر من أهم المواضيع التي تواجه الإدارة المالية في منظمات الأعمال المعاصرة، وبالتالي تعتبر من أهم مسؤوليات المدير المالي لإيجاد الحلول المناسبة من خلال الموازنة بينها وبين الربحية، و يقصد بالسيولة معنيين: سيولة المنظمة أو سيولة أصولها، وسيولة المنظمة يقصد به وجود أموال سائلة في شكل نقد (الحسابات الجارية) في الوقت المناسب وبالكميات المناسبة، وبما يمكن المنظمة من سداد التزاماتها للغير في موعد الاستحقاق، ويمكنها من القيام بعملياتها التشغيلية ومواجهة الحالات الطارئة. وسيولة المنظمة ككل يعتمد في الأساس على سيولة أصولها. والمقصود بسيولة الأصل سهولة وسرعة تحويل الأصل إلى نقد جاهز بدون خسائر حسب الظروف الطبيعية، وتتمثل الأصول السائلة -على سبيل المثال - بالنقد الجاهز والحسابات الجارية لدى المصارف، وأذونات الخزينة، والكمبيالات قصيرة الأجل الممكن خصمها لدى المصارف أو تحصيل قيمتها بسهولة ويسر. وضمان استمرار عمليات المنظمة التشغيلية من خلال ضمان دورتها التشغيلية والعمل على استمراريتها دون توقف. والدورة التشغيلية لإحدى المنظمات الصناعية تتمثل بتوفير المواد الأولية ثم إنتاجها، ثم بيعها، ثم تحصيل ثمنها.

ومن أهداف الاحتفاظ بالسيولة النقدية اللازمة لأي منظمة من المنظمات يتمثل فيما يلي :

- تحسين سمعة المنظمة ودعم ثقة المقرضين بها من خلال بناء سمعة ائتمانية عالية، وهذا لا يتم إلا إذا كان لديها سيولة كافية تمكنها من سداد التزاماتها في مواعيد استحقاقها.
- تمكين المنظمة من الاستفادة من الخصم النقدي الذي تناله في حالة شراء السلع والمواد التي تحتاجها نقداً، أو في حالة السداد خلال فترة قصيرة.

- تمكن المنظمة من مواجهة الظروف الطارئة التي قد تتطلب توفير مبالغ نقدية جاهزة وفورية.

ولفهم السيولة، بشكل عميق، فإن الأمر يتطلب دراسة التدفق النقدي، وقائمة المقبوضات والمدفوعات، والموازنة التقديرية النقدية، سيتم تناولها في جزء قادم .

أ-التدفق النقدي :

المقصود بالتدفق النقدي: التدفق النقدي الداخل إلى صندوق منظمة الأعمال أو حسابها الجاري لدى المصرف (الإيرادات أو المقبوضات)، والتدفق النقدي الخارج من صندوقها أو حسابها الجاري (المصروفات أو المدفوعات)، فإذا كان التدفق الداخل أكبر من التدفق الخارج، فإن هذا يعتبر فائضاً، والعكس إذا كان التدفق الخارج أكبر من التدفق الداخل، فإن هذا يعتبر عجزاً، وإذا تعادل التدفقان، فإن ذلك يعني عدم وجود نقدية أو رصيد صفر.

وتتمثل المقبوضات النقدية أو التدفق النقدي الداخل إلى المنظمة بما يلي :

- المبيعات النقدية.
- المتحصلات من حسابات الذمم.
- بيع موجودات ثابتة.
- المتحصل من أوراق القبض.
- المتحصل من الاقتراض.
- بيع أسهم.
- إصدار سندات وبيعها.
- قبض فوائد.
- الحصول على أرباح.
- خصم كمبيالات.
- مقبوضات أخرى مثل الإيجار الخ...

وتتمثل المدفوعات النقدية أو التدفق النقدي الخارج من المنظمة بما يلي :

جامعة العلوم والتكنولوجيا

- المشتريات النقدية.
- سداد الذمم الدائنة (الموردون وأوراق الدفع).
- دفع المرتبات والأجور.
- شراء أسهم وسندات.
- شراء موجودات ثابتة.
- سداد القروض.
- دفع الفوائد.
- دفع الضرائب.
- توزيع أرباح.
- المصروفات الإنتاجية والبيعية.
- المصروفات الإدارية.
- أي مدفوعات أخرى مثل إيجار المحل... الخ..

وتتمثل العلاقة بين المقبوضات (التدفق النقدي الداخل) والمدفوعات (التدفق النقدي الخارج) في شكل عجز نقدي أو فائض نقدي، فإذا كان التدفق النقدي الداخل أكبر فإن ذلك يمثل فائضاً، والعكس إذا كان التدفق النقدي الخارج أكبر من التدفق النقدي الداخل فإن ذلك يمثل عجزاً، أي: أن التدفق النقدي الداخل إلى المنظمة يؤدي إلى الزيادة في الرصيد النقدي، وأن التدفق النقدي الخارج من المنظمة يؤدي إلى النقص من الرصيد النقدي. وأن اختلال التوازن بين التدفقين الداخل والخارج يمثل مشكلة للمدير المالي بغض النظر أن كون ذلك يمثل فائضاً أو عجزاً. فإن كان الخلل في التوازن على شكل فائض فإن المشكلة التي تنشأ تتعلق بهدف الربحية؛ لأن الأموال الفائضة تعتبر أموالاً غير مستغلة أو غير مستثمرة، وهي ذات تكاليف على المنظمة مثل تكاليف الفرصة البديلة الضائعة وتكاليف الفوائد المدفوعة لو كانت أموالاً مقترضة. ولذا فإن، من واجب المدير المالي أن يعمل على توظيف هذه الأموال في مجالات مثمرة أو يعيدها إلى أصحابها بعد التأكد من عدم قدرة المنظمة على استيعابها أو توظيفها في مجالات استثمارية أخرى. وإذا كان العكس، أي: أن التدفق النقدي الخارج أكبر من التدفق النقدي

الداخل فإن ذلك قد يؤدي إلى انعدام السيولة، وبالتالي عدم قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها في مواعيد استحقاقها، وعدم القدرة على تحريك دورة التشغيل أو مواجهة الطوارئ، بمعنى: أن المنظمة تصل إلى حالة عسر مالي. وللعسر المالي مستويان: عسر مالي بسيط، وعسر مالي ذا خطورة، الأول يسمى بالعسر المالي الفني، ويحدث ذلك عندما لا يتوفر لدى منظمة الأعمال نقد جاهز كافٍ لسداد حاجاتها والتزاماتها لفترة زمنية محددة، تستطيع بعد سداد هذه الحاجات الوفاء بالالتزامات. وهذا يعني أن المنظمة لديها أموال كافية ولكنها غير سائلة، أي ليست نقداً جاهزاً، وقد تكون بضائع أو حسابات مدينة أو أوراق قبض أو موجودات ثابتة أو مزيج من ذا وذاك، وإذا ما أتيح للمنظمة فترة زمنية كافية، فإنها تستطيع تحويل ذلك إلى نقد جاهز عن طريق بيع البضاعة أو تحصيل الذمم، أو خصم أوراق القبض أو بيع الموجودات الثابتة، وبالتالي سداد حاجاتها والوفاء بالتزاماتها.

والثاني يسمى بالعسر المالي الحقيقي الذي ينشأ عندما تكونُ القيمة السوقية لجميع موجودات المنظمة غير كافية للوفاء بالتزاماتها المالية، حتى ولو أعطيت وقتاً كافياً لبيع موجوداتها، فإن حصيلة البيع لا تكفي لسداد التزاماتها المالية، وهذا الوضع ينشأ نتيجة لنقص القيمة السوقية لموجودات المنظمة بشكل كبير، أو عندما تصبح نسبة كبيرة من ديونها لدى الغير شبه معدومة أو متهالكة.

هناك عوامل عديدة تؤدي إلى عدم تعادل التدفق النقدي الداخل مع التدفق النقدي الخارج من المنظمة، هذه العوامل منها ما هو داخلي يمكن السيطرة عليه، ومنها ما هو خارجي من الصعوبة بمكان السيطرة عليه.

من العوامل الداخلية السياسات المختلفة في المنظمة المتنوعة التي يتم اتخاذها، مثل سياسات الأجور والمرتبات والدعاية والإعلان، وسياسات الإنتاج والبيع والشراء، والسياسات المالية الائتمانية المختلفة. هذه العوامل منها ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى النقدية في المنظمة ومنها ما يؤدي إلى انخفاضها، وبالتالي تؤدي إلى عدم التعادل.

ومن العوامل الخارجية التي تؤدي إلى عدم تعادل التدفق النقدي الداخل والخارج من المنظمة، زيادة الرسوم الجمركية أو ارتفاع معدلات الضرائب، أو إصرار الموردين على البيع نقداً، أو نقص العمال في سوق العمل وبالتالي زيادة الأجور والمرتبات، أو زيادة أسعار الفائدة على القروض، أو زيادة الطلب على السلع أو الخدمات التي تنتجها المنظمة أو ارتفاع أسعارها. وكل هذه العوامل تؤدي إما إلى ارتفاع مستوى النقدية أو انخفاضها في المنظمة، ولمعرفة الأسباب التي تؤدي إلى تغير الرصيد النقدي يتم عن طريق تتبع حركة النقدية في المنظمة من خلال إعداد قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية.

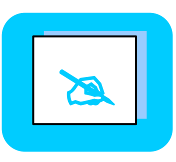
ب- قائمة التدفقات النقدية :

تبين قائمة التدفقات النقدية حركة الأموال في المنظمة خلال فترة زمنية معينة، قد تكون فترة زمنية ماضية، وهنا تستخدم كوسيلة من وسائل الرقابة على النقدية، وقد تكون الفترة مستقبلية وتستخدم في هذه الحالة كوسيلة من وسائل التخطيط المالي في المنظمة لتحديد فترات الفائض والعجز النقدي وتقييم حجمها بغرض تقدير احتياج المنظمة من الأموال الجاهزة خلال كل فترة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفيرها.

ولإعداد قائمة التدفقات النقدية يتم اتباع الخطوات التالية :

- حصر الإيرادات النقدية المؤدية إلى زيادة الرصيد النقدي لفترة زمنية معينة لتمثل التدفق النقدي الداخل.
- حصر المصروفات النقدية المؤدية إلى نقص الرصيد النقدي لفترة زمنية معينة لتمثل التدفق النقدي الخارج.
- طرح التدفق النقدي الخارج من التدفق النقدي الداخل، والناتج قد يكون صفراً، وهذا يدل على توازن التدفقين، أو قد يكون الناتج فائضاً نقدياً أو عجزاً نقدياً.

ولتوضيح كيفية إعداد قائمة التدفقات النقدية نورد المثال التالي :



المعلومات التالية تمثل حركة النقدية المأخوذة من سجلات شركة الشيماء التجارية :

1.	رصيد الصندوق أو المدة	450000 ريال
2.	رصيد الحساب الجاري لدى البنك أول المدة	650000 ريال
3.	المبيعات النقدية	14750000 ريال
4.	متحصلات حسابات مدينة	1400000 ريال
5.	مصاريف إدارية	750000 ريال
6.	قيمة مواد ومستلزمات إنتاج	2600000 ريال
7.	الأجور والمرتبات	1700000 ريال
8.	المتحصلات من الإيجارات	350000 ريال
9.	خصم أوراق قبض لدى البنك	250000 ريال
10.	المتحصلات من السلف للموظفين	840000 ريال
11.	بيع أرض مملوكة للشركة	5690000 ريال
12.	بيع أوراق مالية	2370000 ريال
13.	بيع بعض الأصول الثابتة	9650000 ريال
14.	إصدار أسهم جديدة	5000000 ريال
15.	مشتريات نقدية	180000 ريال
16.	أرباح موزعة على الشركاء	4000000 ريال
17.	دفع حسابات دائنة للموردين	2600000 ريال
18.	فوائد على القروض	156000 ريال
19.	قرض طويل الأجل	7850000 ريال
20.	دفع الضرائب	3000000 ريال
21.	بدل إجازات	950000 ريال
22.	أقساط تأمين على العمال	860000 ريال
23.	سداد قسط من القروض	2350000 ريال
24.	تعويض مقبوض من شركة التأمين	4600000 ريال
25.	رصيد النقد آخر المدة	2420000 ريال
26.	رصيد البنك آخر المدة	6790000 ريال
27.	شراء آلات	12500000 ريال

المطلوب: إعداد قائمة التدفقات النقدية للشركة.

الحل :

قائمة التدفقات النقدية لشركة الشيماء التجارية بالريال

1 - **المقبوضات :**

المبيعات النقدية	14750000
متحصلات حسابات مدينة	1400000
المتحصلات من الإيجارات	350000
خصم أوراق قبض لدى البنك	250000
المتحصلات من سلف الموظفين	840000
بيع أرض مملوكة للشركة	5690000
بيع أوراق مالية	2370000
بيع بعض الأصول الثابتة	9650000
إصدار أسهم جديدة	5000000
قرض طويل الأجل	7850000
تعويض مقبوض من شركة التأمين	4600000
مجموع المقبوضات النقدية	52750000

2 - **المدفوعات :**

قيمة مواد ومستلزمات إنتاج	2600000
مصاريف إدارية	750000
أجور ومرتبات	1700000
أرباح موزعة على الشركاء	4000000
دفع حسابات دائنة للموردين	2600000
فوائد القروض	156000
الضرائب	3000000
بدل إجازات	950000
أقساط التأمين على العمال	860000
سداد قروض	2350000

UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
وقل رب زدني علما
جامعة العلوم والتكنولوجيا
١٩٩٤م

شراء آلات	12500000
مجموع المدفوعات النقدية	31466000
3- صافي التدفق النقدي (فائض أو عجز)	21284000

ويلاحظ أن قائمة التدفقات النقدية تركز بشكل أساسي، على المقبوضات والمدفوعات الفعلية، وذلك بخلاف حساب الأرباح والخسائر الذي يعد وفقاً لمبدأ الاستحقاق، حيث يدخل فيه كل المصاريف المستحقة الدفع وإن لم تدفع، وكل المقبوضات الواجبة الاستحقاق وإن لم تقبض.

كيفية قياس السيولة :

يتم قياس درجة السيولة من خلال مقارنة احتياجات المنظمة في الأجل القصير بأصولها شديدة السيولة، لمعرفة مدى قدرة هذه الأصول على تغطية هذه الاحتياجات، من خلال استخدام نسب السيولة المتعارف عليها، والتي سيتم تناولها في الوحدة الثالثة، مثل نسبة التداول، ونسبة السيولة السريعة، بالإضافة إلى صافي رأس المال العامل، الذي هو عبارة عن الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، وكذلك معدل دوران الأصول المتداولة، ومعدل دوران الحسابات المدينة، وهي المقاييس الشائعة لقياس سيولة المنظمة.

2.4. مفهوم الربحية وقياسها :

عزيزي الدارس، لقد سبقت الإشارة إلى أن أحد أهداف الإدارة المالية يتمثل بتحقيق أعلى ربح يمكن تحقيقه من خلال حسن استخدام مصادر أموال المنظمة، وبما يؤدي إلى تمكين مالكيها، على المدى الطويل، من تحقيق أعلى عائد مناسب على أموالهم، لا يقل عن ما تحققه المنظمات المماثلة، ولتحقيق هذا الهدف يجب على المدير المالي البحث عن مصادر الأموال بأقل قدر من التكاليف والمخاطر، وأن يعمل على استثمار هذه الأموال في الأصول المناسبة وبطريقة تمكن المنظمة من تحقيق أعلى عائد ممكن. والمقصود بالربح: زيادة قيمة مبيعات السلع

جامعة العلوم والتكنولوجيا

أو الخدمات لمنظمة الأعمال على تكاليف إنتاج تلك السلع أو الخدمات أو نقلها وتخزينها وتسويقها. أي: أن الربح يساوي الإيرادات ناقصاً التكاليف.

هناك وجهتا نظر لتحديد صافي الربح :

أ- صافي الربح الشامل، وبموجبه تعتبر كل عناصر الإيرادات والتكاليف ضرورية لتحديد صافي الربح، سواء كانت تلك العناصر تشغيلية، ترتبط بالإيرادات والتكاليف المباشرة والمرتبطة بنشاط المنظمة الأساسي، أو غير تشغيلية، مثل الأرباح التي تحققها المنظمة من موارد لا علاقة لها بالعمل الذي تقوم به أو التكاليف التي تنفق على أمور لا علاقة لها بالعمل الأساسي الذي تقوم به المنظمة.

ب-صافي الربح الناتج من العمليات التشغيلية الحالية، والذي بموجبه يتم أخذ عناصر الإيرادات والتكاليف التشغيلية فقط بنظر الاعتبار ؛ نظراً لكونها تمثل العناصر الضرورية المهمة في تحديد صافي الربح ؛ وذلك لأنه على أساسها يتم قياس قدرة المنظمة على تحقيق الأرباح، بالإضافة إلى ذلك فإن صافي الربح التشغيلي يعتبر مقياساً جيداً لقياس كفاءة المنظمة ومقارنة ذلك بمنظمات الأعمال الأخرى المماثلة، أو مقارنة نتائج سنة معينة بنتائج سنوات سابقة.

قياس الربحية :

هناك ثلاثة معايير لقياس الربحية :

أ-القوة الإيرادية: وهي مدى قدرة المنظمة على توليد الأرباح من العمل الأساسي الذي تقوم به، والمتمثلة بالعلاقة بين قدرة الريال مبيعات على توليد الأرباح وقدرة الريال موجودات تشغيلية على توليد المبيعات. ويطلق مصطلح معدل دوران الموجودات العاملة على قدرة الموجودات التشغيلية على توليد المبيعات، ويتم استخراجه كما يلي :

معدل دوران الموجودات العاملة = صافي المبيعات ÷ صافي الموجودات العاملة.

وصافي المبيعات هي إجمالي المبيعات خلال الفترة موضوع الدراسة ناقصاً مردودات ومسموحات المبيعات. أما صافي الموجودات العاملة فهي الموجودات التي تستخدم فعلاً في إنتاج السلعة أو الخدمة التي أنشأت المنظمة من أجل إنتاجها بعد طرح الاستهلاك.

ويعبر معدل دوران الموجودات العاملة عن عدد المرات التي تستطيع المبيعات أن تغطي بها موجودات المنظمة العاملة، أو عدد مرات استخدام الموجودات العاملة في تحقيق المبيعات. أما قدرة الريال مبيعات على توليد الأرباح فيعبر عنه باصطلاح ((هامش الربح التشغيلي)).

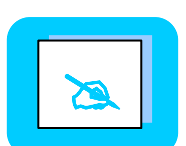
وهامش الربح التشغيلي = صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب ÷ صافي المبيعات ×100 وبالتالي :

فإن القوة الإيرادية = معدل دوران الموجودات العاملة × هامش الربح التشغيلي.

أي: أن القوة الايرادية= (معدل دوران الموجودات العاملة × هامش الربح التشغيلي) × 100 = ٪

والمثال التالي يوضح القوة الإيرادية كمقياس لقدرة المنظمة على توليد الأرباح من العمل الأساسي الذي تقوم به.

مثال: فيما يلي معلومات عن شركة سبأ لتجهيز وبيع المواد الغذائية :



- المبيعات 330000 ريال في الشهر.
- ثمن مواد 240000 ريال في الشهر.
- أجور عمال 60000 ريال في الشهر.
- صافي الموجودات العاملة 300000 ريال.

وترغب الشركة في إدخال أحد الأصناف الجديدة من المواد الغذائية الأمر الذي يتطلب إضافة موجودات عاملة إضافية تقدر بـ 27000 ريال ومواد إضافية

بتكلفة قدرها 15000 ريال في الشهر، وإن ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع مبيعات الشركة إلى 360000 ريال في الشهر.

المطلوب :

1 - استخراج القوة الإيرادية لهذه الشركة قبل إدخال الصنف الجديد وبعده.

2 -تحديد ما الذي قد يحدث للقوة الإيرادية للشركة وتحديد أسبابه.

الحل

البيـــان	الوضع قبل إدخال الصنف الجديد	الوضع بعد إدخال الصنف الجديد
المبيعات	330000	360000
تكاليف التشغيل		
مواد	240000	255000
أجور	60000	60000
إجمالي التكاليف	(300000)	(315000)
صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب	30000	45000
صافي الموجودات العاملة	300000	327000
هامش الربح التشغيلي(1)	=100×330000÷30000 %9,09	%12,5=100×360000÷45000
معدل دوران الموجودات العاملة(2)	1,1=300000÷330000 مرة	1,1=327000÷360000 مرة
القوة الإيرادية : هامش الربح التشغيلي × صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب × 10[3]	%10=1,1×9,09	%13,75=1,1×12,5

(1) صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب ÷ صافي المبيعات × 100.

(2) صافي المبيعات ÷ صافي الموجودات العاملة.

(3) صافي المبيعات ÷ صافي الموجودات العاملة × صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب ÷ صافي المبيعات × 100.

يتبين من الحل أن القوة الإيرادية ارتفعت من 10٪ إلى 13,75٪ في هذه الشركة إذا ما قامت بإدخال الصنف الجديد، ويعود سبب الارتفاع إلى ثبات معدل دوران الموجودات العاملة وارتفاع هامش الربح التشغيلي.

ب - العائد على الاستثمار (العائد على رأس المال) :

المعيار الثاني من معايير قياس الربحية هو العائد على الاستثمار، وهو مقياس مهم لقياس الربحية، ويستخدم لتقييم منظمة الأعمال بشكل عام، وهو يعتمد على نظرية الربح الشامل حيث تدخل في تركيبته جميع عناصر الإيرادات والمصروفات، سواء كانت تشغيلية أم لا، وهو عبارة عن :

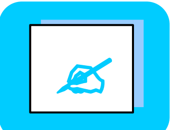
العائد على الاستثمار = صافي الربح الشامل بعد الضرائب ÷ مجموع الأموال المستثمر (مجموع الموجودات) × 100.

والفرق بينه وبين القوة الإيرادية أن القوة الإيرادية تعتمد على نظرية الربح التشغيلي، أي :أن الربح المعتمد عليه في حساب القوة الإيرادية هو الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب، بينما يعتمد العائد على الاستثمار على نظرية الربح الشامل، أي: ان الربح المعتمد عليه في حساب العائد على الاستثمار هو الربح أيّاً كان مصدره والأموال هي الأموال المستخدمة في المنظمة أيّاً كان مصدرها حتى لو كان جزءاً مقترضاً.

جـ- العائد على حق الملكية :

وهو يشبه العائد على الاستثمار مع اختلاف أن الأموال المستثمرة التي تظهر المقام هي أموال أصحاب المنظمة فقط، ولا تدخل فيها الأموال المقترضة.

والمثال التالي يوضح كل من العائد على الاستثمار والعائد على حق الملكية كمعايير لقياس الربحية.



مثال: إذا فرضنا أن شركة سبأ لتجهيز وبيع المواد الغذائية استطاعت الحصول على التمويل اللازم لعملية إدخال أحد الأصناف الجديدة من المواد الغذائية كما يلي :

- 240000 ريال من مصادرها الداخلية.
- 60000 ريال من مصادر خارجية (قرض) بفائدة (3000) ريال في الشهر.

وعلى فرض أن الضريبة معدلها 40٪.

وعلى فرض بقاء المعلومات الأساسية الأخرى على ما هي عليه في المثال السابق.

فالمطلوب :

1 -استخراج معدل العائد على الاستثمار.

2 -استخراج معدل العائد على حق الملكية.

الحل

المبيعات		330000
تكاليف التشغيل		
مواد	240000	
أجور	60000	
إجمالي التكاليف		(300000)
صافي الربح التشغيلي قبل		30000
فوائد		3000
صافي الربح بعد الفوائد وقبل الضرائب		27000
ضرائب 40٪		10800
صافي الربح بعد الضرائب والفوائد		16200
الأموال المستثمرة :		
من مصادر داخلية	240000	
من مصادر خارجية (قروض)	60000	
	300000	

جامعة العلوم والتكنولوجيا UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY

معدل العائد على الاستثمار = صافي الربح بعد الفوائد والضرائب ÷ مجموع الأموال المستثمرة × 100

$$= 16200 \div 300000 \times 100 = 5,4\%$$

معدل العائد على حق = $\frac{\text{صافي الربح بعد الفوائد والضرائب}}{\text{الأموال من المصادر الداخلية}} \times 100$

$$\frac{16200}{240000} \times 100 = 6,75\%$$

يتبين من الحل أن العائد على الاستثمار يكون دائماً أصغر من العائد على حقوق الملكية عندما تحقق الشركة أرباحاً، والسبب أن مقام المعادلة في العائد على حقوق الملكية أقل من مقام العائد على الاستثمار بينما البسط يبقى كما هو.

3.4. الموازنة بين السيولة والربحية :

عزيزي الدارس، إن من أهم الأمور التي تواجه المدير المالي في منظمات الأعمال المعاصرة هي عملية الموازنة بين السيولة والربحية، وأن الحكم على مدى كفاءته يتوقف على قدرته وكفاءته في الموازنة بين السيولة والربحية لما لذلك من أهمية بالغة ؛ حيث إن احتفاظ المنظمة، أيّاً كان نوعها وحجمها بسيولة أكثر من اللازم يفوت عليها فرص استثمارية عديدة ويقلل من ربحيتها على المدى الطويل، والعكس صحيح إذا لم تحتفظ المنظمة بسيولة معقولة وكافية لمواجهة الحد الأدنى من احتياجاتها وأعبائها غير المتوقعة، فإن ذلك قد ينعكس على مكانتها وسمعتها في السوق، وبالتالي فإن السيولة الملائمة وتحقيق الربح الملائم يمثلان هدفين أساسيين ومتعارضين لأي مدير مالي، وعليه دائماً أن يعمل على الموازنة بينهما، وأن عملية التوازن هذه، أي: أن عملية تحقيق السيولة الملائمة والربح الملائم، من المشاكل التي تواجه المدير المالي في أي منظمة من منظمات الأعمال، وذلك لصعوبة الموازنة بين عوامل الربح وعوامل السيولة، ولعدم وجود معادلة لتحقيق هذا التوازن ؛ ولذا فإن عملية الموازنة بين السيولة والربحية تعتمد على مهارة وكفاءة المدير المالي في توجيه الاستثمارات، وحسن استغلال الأموال

وتوظيفها بشكل جيد دون المساس بسمعة المنظمة، ودون تجميد الأموال وإضاعة الفرص الاستثمارية على المنظمة.

4.4 مفهوم المخاطرة وقياسها :

عزيزي الدارس، إن عالم الاستثمارات المالية يتميز بعدم قدرة المستثمر على تحديد العائد على الاستثمار بالتأكيد، وأن المستثمرين ومنظمات الأعمال تقوم باتخاذ قرار الاستثمار على ضوء التوقعات المستقبلية التي تختلف عوائدها الاستثمارية المتوقعة والمطلوبة بين فرص الاستثمار المتعددة حسب درجات المخاطرة ؛ وذلك لأن المستثمر والمديرين الماليين في منظمات الأعمال يتجنبون المخاطرة، الأمر الذي يتطلب ضرورة تحديد خطر الاستثمار للتأكد من أن العائد على الاستثمار يناسب خطر الاستثمار. وفيما يلي توضيح لمفهوم الخطر أو المخاطرة :

المخاطرة هي: ((توقع حصول حدث غير مرغوب فيه))، وبالنسبة للمستثمر يمكن تعريف المخاطرة بأنها ((عدم التأكد من الحصول على العائد من الاستثمار المرغوب فيه، أو احتمال التعرض لخسارة)).

من التعريف السابق نجد أن المخاطرة تتعلق بحالة عدم التأكد من الحصول على العائد على الاستثمار المرغوب فيه أو من حجم هذا العائد أو من زمن الحصول عليه، أو من الحصول عليه بانتظام.

وهذا أمر يتعلق بحالات اتخاذ القرارات المتعلقة بعملية الاستثمار، و يمكن تصنيفها إلى ثلاث حالات هي: حالة التأكد، وحالة عدم التأكد وحالة الخطر، وحالة التأكد هي الحالة التي يؤدي فيها اتخاذ القرار إلى نتيجة مؤكدة تتمثل بأن القرار مبني على حالة معرفة كاملة بالمستقبل. وحالة عدم التأكد تتمثل بالحالة التي يؤدي فيها اتخاذ القرار إلى مجموعة من النتائج المحتملة أو الممكن حدوثها أو عدم حدوثها، أما الخطر فهو حالة يؤدي فيها اتخاذ القرار إلى نتيجة واحدة من مجموعة من النتائج الممكنة، وأن متخذ القرار يعرف احتمالات حدوث كل من هذه النتائج، وتعتبر هذه حالة معرفة جزئية بالمستقبل. إن الحالة السائدة في مجال المال والأعمال هي حالة الخطر، فالمدير في المنظمة لا يستطيع أن يتنبأ بالنتائج المترتبة على قراراته بدقة لعدم قدرته على إستقراء ما سيحدث في المستقبل،

ولكنه لا يجهل ما يمكن أن يحدث فيه، لأنه - وبالإعتماد على خبراته ووسائل التنبؤ المتاحة له وإلى تقديره للأمور -يستطيع أن يحدد إحتمالات شخصية لما يمكن أن يحدث وللنتائج المترتبة على ما يتخذه من قرارات، وهي تختلف عن الاحتمالات الموضوعية القائمة على أسس وأساليب عملية، وعلى ذلك فإن الأفراد والمنظمات لا يقدمون على الاستثمارات إلا عندما تكون أخطارها محسوبة.

وأنواع المخاطر التي تتعرض لها منظمة الأعمال تتمثل بالمخاطر العامة التي يتعرض لها الاقتصاد القومي ككل والتي تؤثر بشكل أو بآخر على منظمات الأعمال العاملة في إطار الاقتصاد القومي، وهناك المخاطر ذات الطبيعة الخاصة والمتعلقة باستثمارات منظمة الأعمال، أو بمتطلبات الأعمال التي تعمل في مجال معين، وهذا النوع من المخاطر يتمثل بالمخاطر المتعلقة بالقرارات الاستثمارية، ويسمى بمخاطر الأعمال، وهناك المتمثل بالمخاطر المتعلقة بالقرارات التمويلية، ويسمى بالمخاطر المالية، كما أن هناك المخاطر المتعلقة بالعسر المالي الناتج عن نقص السيولة... ويمكن قياس المخاطر ة في حالتين :

الحالة الأولى: قياس المخاطرة في حالة التأكد من النتائج، وهذا يعتمد على معلومات مؤكدة حصلت في الماضي.

والحالة الثانية: في حالة عدم التأكد من النتائج بدقة، والتي يمكن تقدير احتمال حدوثها بناء على تقديرات المنظمة وخبرتها السابقة، والتغيرات التي تتوقع حدوثها، في المستقبل بالإضافة إلى إحساس المدير المالي وخبرته وكفاءته.

إن قياس المخاطرة في حالة التأكد التام من النتائج يمكن أن يتم بناء على معلومات مؤكدة وفعلية حصلت في الماضي، ولذلك فإننا نستخدم "مقياس التشتت" إذا كانت المتسوطات الحسابية لعوائد المشروعات المراد المفاضلة بينها متساوية، أما إذا كانت غير متساوية، فالأفضل استخدام معامل الاختلاف لقياس العوائد المراد مقارنتها.

ومعامل الاختلاف هو أداة تستخدم لقياس المخاطرة لكل وحدة من وحدات العائد محسوبة على أساس الانحراف المعياري ومقسومة على العائد المتوقع :

$$\text{معامل الاختلاف} = \frac{\text{الإنحراف المعيارى}}{\text{المتوسط الحسابى (الذى هو معدل العائد)}} \times 100 = \%$$

إن معامل الاختلاف يوضح مستوى المخاطرة لوحدة العائد، وهو يوفر أساساً أكثر منطقية للمقارنة بين المشاريع لاختيار أفضلها، بمعنى أنه كلما ارتفع معامل الاختلاف، زادت المخاطرة.

والمثال التالي يوضح ذلك :

اشترت إحدى المنظمات قبل خمس سنوات مشروعين لإنتاج قطع غيار السيارات، وأرادت أن تعرف أي المشروعين كان أكثر خطورة، علماً بأن العوائد السنوية لكل -منهما وخلال تلك الفترة -كانت كما يلي: (بملايين الريالات):

المشروع: (أ)	المشروع: (ب)
40	30
70	20
50	40
60	50
80	70
300	210

مع العلم أن :

م = معامل الاختلاف.

ع ن = العائد خلال السنة الواحدة أو عدة سنوات.

ع ي = المتوسط الحسابي للعوائد خلال فترة خمس سنوات.

ن = عدد السنوات.

$ت^2$ = التباين.

ح م = الانحراف المعياري.

الحل :

الخطوة الأولى: إيجاد المتوسط الحسابي لعوائد المشروع (أ) والمشروع (ب).

المتوسط الحسابي لعوائد المشروع (أ) ع ي = 300 ÷ 5 = 60

المتوسط الحسابي لعوائد المشروع (ب) × ع ي = 210 ÷ 5 = 42

وبما أن المتوسطين الحسابيين مختلفان فإننا لا نستخدم في هذه الحالة مقياس التشتت، بل نقوم بحساب معامل الاختلاف (م) :

$$\text{م} = \frac{\text{ح م}}{\text{ع ي}} \times 100 = \%$$

الخطوة الثانية: حساب التباين: المشروع (أ): ع ي = 60

ع ن	ع ن – ع ي	$(\text{ع ن} - \text{ع ي})^2$
40	20 -	400
70	10	100
50	10 -	100
60	صفر	صفر
80	20	400
300	210	1000

$$\text{معادلة التباين} = \text{ت}^2 = \frac{(\text{ع ن} - \text{ع ي})^2}{\text{ن}}$$

$$\text{ت}^2 = \frac{1000}{5} = 200$$

الخطوة الثالثة: استخراج الانحراف المعياري الذي هو الجذر التربيعي للتباين، ومن ثم نستخرج معامل الاختلاف.

$$\text{الانحراف المعياري (ح م)} = \sqrt{\text{التباين}} = \sqrt{200} = 14,14$$

$$\text{معامل الاختلاف (م)} = \frac{\text{ح م}}{\text{ع ي}} = \frac{14,14}{60} \times 100 = 23,57\%$$

∴ معامل الاختلاف = 23,57٪

المشروع (ب): ع ي = 42

ع ن	ع ن – ع ي	(ع ن – ع ي) ^{2}
30	– 12	144
20	– 22	484
40	– 2	4
50	8	64
70	28	784
	المجموع	1480

وبنفس الخطوات السابقة نحسب معامل الاختلاف للمشروع (ب) ويكون :

معادلة التباين (ت^2) = $\frac{(\text{ع ن} - \text{ع ى})^2}{\text{ن}} = \frac{1480}{5} = 296$

الانحراف المعياري (ح م) = $\sqrt{\text{التباين}} = \sqrt{296} = 17,20$

معامل الاختلاف (م)= $\frac{17,20}{42} \times 100 = 40,95$

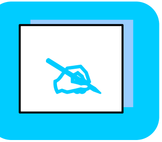
∴ معامل الاختلاف = 40,95٪

نلاحظ أن معامل الاختلاف في المشروع (أ) كان أقل من مثيله في المشروع (ب)، ومخاطرة أيضاً أقل، وبالتالي فإن أرباح المشروع الأول يجب أن تكون أعلى من الثاني، ومثل هذه المشاريع التي يكون فيها العائد مرتفعاً ومخاطره قليلة نسبياً تشجع المستثمرين على قبولها حيث من طبيعتهم أن يوازنوا بين العوائد والمخاطر.

وخلاصة القول: إن المشروع (أ) أفضل من المشروع (ب) عند الأخذ بالاعتبارات الأخرى مثل فترة استرداد المبلغ الأصلي للاستثمار، وصافي القيمة الحالية المحسوبة وغيرها.

وفي قياس المخاطرة في حالة عدم التأكد نستخدم " القيمة المتوقعة " لقياس العائد بدلاً من المتوسط الحسابي كما في المثال السابق. لذلك نستخرج أولاً القيمة المتوقعة ثم نستعملها في استخراج معامل الاختلاف لقياس عدم تجانسه، والمثال التالي يوضح ذلك:

فيما يلي توزيع الاحتمالات لعوائد الشركة (ب) خلال السنة القادمة، والمطلوب حساب المخاطرة التي يتعرض لها أحد المساهمين :



الحالة الاقتصادية	احتمال حدوث هذه الحالة ح	معدل العائد إذا حدثت الحالة م بالآف الريالات.
عادية	0,3	400
رخاء	0,4	800
تضخم	0,3	1200

الحل :

الخطوة الأولى: نحسب القيمة المتوقعة (ق = ح × م)

م	ح	م ح
400	0,3	120
800	0,4	320
1200	0,3	360
		ق = 800

الخطوة الثانية: نحسب التباين $ت^2$ = $(م -- ق)^2$ ح

م	ح	م – ق	$(م – ق)^2$	$(م – ق)^2$ ح
400	0,3	– 400	160000	48000
800	0,4	صفر	صفر	صفر
1200	0,3	400	160000	48000
				$ت^2$ = 96000

الخطوة الثالثة: نحسب الانحراف المعياري (ع) ومن ثم معامل الاختلاف (م)

$$ع = \sqrt{ت^2} = \sqrt{96000} = 309,8$$

$$م = \frac{ع}{ق} \times 100\%$$

$$م = \frac{309}{800} = 38,7\%$$

$$\therefore م = 38,7\%$$

5.4. الموازنة بين المخاطرة والعائد:

عزيزي الدارس، إن معظم المستثمرين المديرين الماليين يتجنبون الخطر، يفضلون خطراً أقل على خطر أكثر إذا كانت الأشياء الأخرى ثابتة، مثل العائد على الاستثمار. ولتجنب الخطر درجات، فبعض المديرين الماليين يتجنبون الخطر بدرجات عالية، بينما مديرون آخرون يتجنبونه بدرجة أقل. وعملية الموازنة بين المخاطرة والعائد على الاستثمار من الأمور التي يضطلع بها المدير المالي في منظمات الأعمال من خلال المفاضلة بين أكثر من فرصة استثمارية للمنظمة بهدف أن يكون العائد من عملية الاستثمار أكبر، وأن تتدفق الأموال المترتبة على ذلك بشكل أسرع، وأن تكون المخاطرة على عملية الاستثمار أقل، ففي حالة وجود أكثر من فرصة استثمارية أمام المنظمة، فإن المدير المالي يقوم بعملية المفاضلة بينها واختيار الفرصة الأعلى عائداً والأقل مخاطرة، أو عندما تتساوى الفرص الاستثمارية من حيث العوائد، ويختلفان في درجة المخاطرة فيتم اختيار الفرصة الأقل خطراً، أو عندما تختلف الفرص الاستثمارية من حيث العائد، وتتساوى في درجات المخاطرة، فإن المدير المالي يختار الفرصة التي تدر عائداً على الاستثمار أعلى، أو عندما توجد فرصتان استثماريتان إحداهما عالية المخاطرة ولكنها تدر عائداً على الاستثمار أعلى، وأخرى أقل مخاطرة وتدر عائداً على الاستثمار منخفضاً، فإن الأمر في هذه الحالة يتوقف على نوعية المدير المالي، إذا كان من

النوع المتخوف جدّاً فإنه سيختار الفرصة الاستثمارية الأقل عائداً والأقل مخاطرة، أما إذا كان من النوع المخاطر، فإنه سيختار الفرصة الاستثمارية ذات العائد الأكبر، وإنْ كانت مخاطرها أكبر.

ومن هنا نرى أن عملية الموازنة بين المخاطرة والعائد من الصعوبة بمكان، وأن الأمر يتوقف على أي نوع يكون المدير المالي، أهو من النوع المخاطر أم المتحفظ؟ وأن الأمر يتطلب اتخاذ عدد من الأساليب للحد قدر الإمكان من المخاطر، وذلك خلال اتخاذ القرارات الرشيدة المتعلقة بتحديد حجم الموجودات المتداولة ورأس المال العامل وإدارة الموجودات الثابتة، بالإضافة إلى اتخاذ عدد من القرارات التمويلية الرشيدة.

أسئلة التقويم الذاتي

؟

1- موضوع السيولة من أهم المواضيع التي تواجه المدير المالي في منظمات الأعمال المعاصرة وتعتبر من أهم مسؤولياته لإيجاد الحلول المناسبة من خلال الموازنة بين السيولة والربحية . وهناك معنيان للسيولة . وضح هذين المعنيين للسيولة .

2- ما المقصود بالتدفق النقدي ؟ . وما أهم المقبوضات والمدفوعات اللتين تمثلان التدفق النقدي الداخل والتدفق النقدي الخارج في المنظمة .

3- ما المقصود بالعسر المالي؟ . وحدد أنواعه .

4- وضح كيفية قياس السيولة، محدداً أهم مقاييسها .

5- ما المقصود بالربح ؟ وحدد وجْهَتَيْ النظر لتحديد صافي الربح.

6- هناك ثلاثة معايير لقياس الربحية. أُذكر هذه المعايير .

7- عرف المخاطرة بشكل عام، والمخاطرة بالنسبة للمستثمر بصفة خاصة .

8- وضح كيف يتم الموازنة بين المخاطرة والعائد ؟ .

تدريب (5)

أكمل الفراغات في العبارات الآتية بما يناسبها من كلمات :

1. تتمثل أهداف احتفاظ المنظمة بالسيولة النقدية بـ :

أ -تحسين .... المنظمة ، ودعم .... المقرضين .

ب -تمكين المنظمة من الاستفادة من .... النقدي .

جـ -تمكين المنظمة من مواجهة .... الطارئة .

2. المقصود بالتدفق النقدي: التدفق .... ، والتدفق ....

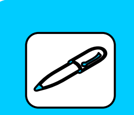
3. تتمثل العلاقة بين المقبوضات والمدفوعات في شكل .... نقدي أو .... نقدي.

4. يتم قياس درجة السيولة من خلال مقارنة .... المنظمة في الأجل .... بأصولها شديدة............

5. المخاطرة هي .... حصول .... غير .... فيه ، وبالنسبة للمستثمر بأنها .... من الحصول على .... على الاستثمار .... أو احتمال التعرض لـ................ .

6. للعسر المالي مستويان ، عسر مالي .... وعسر مالي ....

7. هناك عوامل تؤدي إلى عدم تعادل .... النقدي .... مع التدفق ....الخارج .



تدريب (6)

المعلومات التالية تمثل حركة النقدية المأخوذة من سجلات الشركة الوطنية للمنتجات البلاستيكية:

1.	رصيد الصندوق أول المدة	95,000,000 ريال
2.	رصيد الحساب الجاري لدى البنك أول المدة	150,000,000 ريال
3.	المبيعات النقدية	70,000,000 ريال
4.	متحصلات الحسابات المدينة	90,000,000 ريال
5.	المصاريف الإدارية	600,000 ريال
6.	قيمة المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج	200,000,000 ريال
7.	المرتبات والأجور	30,000,000 ريال
8.	المتحصلات من الإيجارات	20,000,000 ريال
9.	خصم أوراق قبض لدى البنك	2,000,000 ريال
10.	المتحصلات من السلف للموظفين	900,000 ريال
11.	بيع أراضي مملوكة للشركة	150,000,000 ريال
12.	بيع أوراق مالية	100,000,000 ريال
13.	بيع بعض الموجودات الثابتة	500,000,000 ريال
14.	إصدار أسهم جديدة	600,000,000 ريال
15.	مشتريات نقدية	500,000 ريال
16.	أرباح موزعة على الشركاء	70,000,000 ريال
17.	دفع حسابات دائنة للموردين	20,000,000 ريال
18.	فوائد على القروض	1,500,000 ريال
19.	قروض طويلة الأجل	600,000,000 ريال
20.	دفع ضرائب	4,300,000 ريال
21.	بدل إجازات	3,000,000 ريال
22.	أقساط تأمين على العمال	5,000,000 ريال
23.	سداد أقساط على القروض	10,000,000 ريال
24.	تعويض مقبوض من شركة التأمين	50,000,000 ريال
25.	رصيد النقد آخر المدة	70,000,000 ريال
26.	رصيد البنك آخر المدة	200,000,000 ريال
27.	قيمة آلات مشتراة	100,000,000 ريال

المطلوب: إعداد قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية للشركة .



تدريب (7)

المعلومات التالية عن شركة الشيماء للمواد الغذائية :

- المبيعات في الشر 30,000,000 ريال .
- مواد ومستلزمات في الشهر 20,000,000 ريال .
- أجور ومرتبات في الشهر 4,000,000 ريال .
- صافي الموجودات العاملة 25,000,000 ريال .

ولدى الشركة الرغبة في إدخال أصناف جديدة من المواد الغذائية، الأمر الذي يتطلب إضافة موجودات عاملة إضافية تقدر بـ 3,700,000 ريال، ومواد إضافية بتكلفة قدرها 1,500,000 ريال في الشهر، وأن ذلك سيؤدي إلى إرتفاع المبيعات إلى 35,000,000 ريال في الشهر.

المطلوب:

1. استخراج القوة الإيرادية للشركة قبل إدخال الصنف الجديد وبعده .
2. تحديد ما قد يحدث للقوة الإيرادية للشركة وتحديد أسبابه .

زدني علماً

تدريب (8)

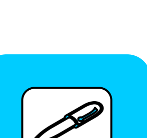
مع افتراض أن شركة الشيماء للمواد الغذائية استطاعت الحصول على التمويل اللازم لإدخال أحد الأصناف الجديدة من المواد الغذائية، وفقاً لما يلي:

- 25,000,000 ريال من مصادر تمويل داخلية .
- 8,000,000 ريال من مصادر خارجية (قروض بفائدة 50,000 ريال في الشهر.

وعلى فرض أن الضريبة 40٪، وأن المعلومات الأساسية الأخرى باقية على ما هي عليه في المثال السابق:

المطلوب :

1. استخراج معدل العائد على الاستثمار .
2. استخراج معدل العائد على حق الملكية .



تدريب (9)

لدى إحدى المنظمات فرصة استثمارية للاستثمار لمدة خمس سنوات في مشروعين لإنتاج التجهيزات المنزلية، ونرغب في معرفة أي المشروعين أكثر خطورة . مع العلم أن الفائدة على الاستثمار سنوياً لكل منهم خلال نفس الفترة كانت كما يلي: (بملايين الريالات).

المشروع (أ)	المشروع (ب)
80	60
140	40
100	80
120	100
160	140
600	420



مع العلم أن :

م = معامل الاختلاف .

ع ن = العائد خلال السنة الواحدة أو عدة سنوات

ع ي= المتوسط الحسابي للعوائد على الاستثمار خلال فترة خمس السنوات

ن = عدد السنوات

$ت^2$ = التباين

ح م = الانحراف المعياري

5- الخلاصة

إن الوظيفة المالية إحدى الدعائم الأساسية التي يقوم عليها أداء أي منظمة من منظمات الأعمال، وهناك فرق بين المالية العامة والإدارة المالية، ويختلف مفهوم الإدارة المالية تبعاً للتطور التاريخي الذي مرت به المجتمعات الإنسانية، والإدارة المالية تتأثر بشكل كبير بالبيئة المحيطة بها، وتعتمد على البيانات والمعلومات بشكل كبير، ومن أهم مسؤوليات المدير المالي في أي منظمة هي الموازنة بين السيولة والربحية، والموازنة بين المخاطرة والعائد .

6. لمحة مختصرة عن الوحدة الدراسية التالية :

تتناول الوحدة التالية وظيفة أساسية من الوظائف الإدارية، وهي وظيفة التخطيط المالي، متمثلة بالميزانيات التقديرية، والتخطيط للربحية أو تخطيط الاستثمارات الرأسمالية.

7. إجابات التدريبات:

تدريب (1) :

أ -المجالات المختلفة.

ب-جميع ما يتعلق بالأمور المالية.

جـ-النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة...........................جميع الأمور المالية على مستوى منظمات الأعمال العامة والمختلفة والخاصة.

د-التطور التاريخي الذي مرت به المجتمعات الإنسانية.

هـ-التمويل والاستثمار.

و -وظائف المنظمة.

ز-مستوى إداري معين................ الإدارة العليا................. الإدارة الوسطى .... الإشرافية.

ح -إدارة الأعمال.

تدريب (2) :

أ -المستثمرون.

ب -المديرون.

جـ -الدائنون أو المقرضون.

د -العملاء.

UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
وقل رب زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

تدريب (3) :

أ -النظام المحاسبي والتقارير السنوية.

ب-البيان الكتابي، والبيان الكمي.

جـ -
- قائمة الدخل.
- قائمة الميزانية العمومية.
- قائمة الأرباح المحتجزة.
- قائمة التدفقات النقدية.

د -
- مالي.
- اقتصادي.
- اجتماعي.

تدريب (4) :

أ -البنوك التجارية.

ب -منظمات الادخار والإقراض.

جـ -شركات التمويل.

د -شركات التأمين على الحياة.

هـ -صناديق التقاعد والمعاشات.

و -صناديق الاستثمار .

ز -بنوك الاستثمار .

ح -السماسرة.

UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٤١٤هـ ١٩٩٤م
وقل رب زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

تدريب (5) :

1. أ -سمعة................، ثقة

ب -الخصم

جـ -الظروف

2. النقدي الداخلي................، النقدي الخارجي

3. عجز.............أو فائض

4. احتياجات............ القصير...............السيولة

5. توقع.............. حدث............. مرغوب، .... عدم التأكد................

العائد.................... المرغوب فيه....................... خسارة

6. .... بسيط................ ذات خطورة

7. .... التدفق.................الداخل....................التدفق..............

تدريب (6) :

قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية للشركة الوطنية للمنتجات البلاستيكية بالريال:-

1. المقبوضات :

المبيعات النقدية	70,000,000
متحصلات الحسابات المدينة	20,000,000
المتحصلات من الإيجارات	20,000,000
خصم أوراق قبض لدى البنك	2,000,000
المتحصلات من سلف الموظفين	900,000
بيع أراضى مملوكة للشركة	150,000,000
بيع أوراق مالية	100,000,000
بيع بعض الموجودات الثابتة	500,000,000
إصدار أسهم جديدة	600,000,000
قروض طويلة الأجل	600,000,000
تعويض مقبوض من شركة التأمين	50,000,000
مجموع المقبوضات النقدية	**2,182,900,000**

1. المدفوعات :

قيمة المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج	200,000,000
المصاريف الإدارية	600,000
المرتبات والأجور	30,000,000
أرباح موزعة على الشركاء	70,000,000
دفع حسابات دائنة للموردين	20,000,000
فوائد القروض	1,500,000
دفع الضرائب	4,300,000
بدل إجازات	3,000,000
أقساط التأمين على العمال	5,000,000
سداد أقساط على القروض	10,000,000
قيمة ألآلات مشتراه	300,000,000
مجموع المدفوعات النقدية	**644,400,000**
المقبوضات	2,182,900,000
المدفوعات	644,400,000
صافي التدفق النقدي (فائض)	**1,538,500,000**

UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
جامعة العلوم والتكنولوجيا

تدريب (7) :

البيان	الوضع قبل إدخال الصنف الجديد	الوضع بعد إدخال الصنف الجديد
المبيعات	30,000,000	35,000,000
تكاليف التشغيل :		
مواد ومستلزمات	20,000,000	21,500,000
أجور ومرتبات	4,000,000	4,000,000
إجمالي التكاليف	24,000,000	25,500,000
صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب	6,000,000	9,500,000
صافي الموجودات العاملة	25,000,000	28,700,000
هامش الربح التشغيلي (1)	6,000,000 ÷ 30,000,000 ×100 = 20٪	9,500,000 ÷ 35,000,000 × 100 = 27.1 ٪
معدل دوران الموجودات العاملة (2)	30,000,000 ÷ 25,000,000 = 1,2 مره	35,000,000 ÷ 28,700,000 = 1,2 مره
القوة الإيرادية : هامش الربح التشغيلي × صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب × 100 (3)	20 × 1,2 = 24 ٪	271 × 1,2 = 32,52 ٪

(1) صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب ÷ صافي المبيعات × 100.

(2) صافي المبيعات ÷ صافي الموجودات العاملة.

(3) صافي المبيعات ÷ صافي الموجودات العاملة × الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب ÷ صافي المبيعات × 100.

تدريب (8) :

المبيعات		35,000,000
تكاليف التشغيل :		
مواد ومستلزمات	20,000,000	
أجور ومرتبات	4,000,000	
إجمالي التكاليف		24,000,000
صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد		6,000,000
الفوائد		50,000
صافي الربح بعد الفوائد وقبل الضرائب		5,950,000
ضرائب 40٪		2,380,000
صافي الربح بعد الضرائب والفوائد		3,370,000
الأموال المستثمرة :		
من مصادر داخلية	25,000,000	
من مصادر خارجية (قروض)	8,000,000	
	33,000,000	

معدل العائد على الاستثمار = صافي الربح بعد الضرائب والفوائد ÷ مجموع الأموال المستثمرة × 100

= 3,570,000 ÷ 33,000,000 × 100

= 10,8٪

معدل العائد على حقوق الملكية = (صافي الربح بعد الفوائد والضرائب / الأموال من المصادر الداخلية) × 100

= (357,000 / 25,000,000) × 100 = 14,28 ٪

UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
جامعة العلوم والتكنولوجيا

تدريب (9) :

الخطوة الأولى: إيجاد المتوسط الحسابي لعوائد المشروع (أ) والمشروع (ب)،

المتوسط الحسابي للعائد على الاستثمار للمشروع (أ)

ع ي = 600 ÷ 3 = 120

ع ي = 420 ÷ 5 = 84

وبما أن المتوسط بين الحسابين مختلفٌ فإننا نقوم بحساب معامل الاختلاف (م)

م = $\frac{\text{ح م}}{\text{ع ى}}$ × 100

الخطوة الثانية: حساب التباين. المشروع (أ)

ع ي = 120

ع ن	ع ن – ع ي	$(\text{ع ن} - \text{ع ي})^2$
80	40-	1600
140	20	400
100	20-	400
120	صفر	صفر
160	40	1600
600	420	4000

التباين ت^2 = $\frac{(\text{ع ن} - \text{ع ى})^2}{\text{ن}}$

= $\frac{4000}{5}$ = 800

الخطوة الثالثة: استخراج الانحراف المعياري الذي هو جوهر الجذر التربيعي للتباين، ومن ثم نستخرج معامل الانحراف.

الإنحرف المعياري (ح م) = $\sqrt{\text{التباين}}$ = $\sqrt{800}$ = 28,28

معامل الاختلاف (م) = $\frac{\text{ح م}}{\text{ع ي}}$ = $\frac{28,28}{120}$ × 100= 23,57 ٪

∴ معامل الاختلاف = 23,57

المشروع ب. ع ي = 84

ع ن	ع ن – ع ي	$(\text{ع ن} - \text{ع ي})^2$
60	-24	576
40	44	1936
80	-4	16
100	16	256
140	56	3136
	المجموع	**5920**

وبنفس الخطوات السابقة نحسب معامل الاختلاف للمشروع (ب) ويكون :

التباين (ت)^2 = $\frac{(\text{ع ن} - \text{ع ي})^2}{\text{ن}}$ = $\frac{5920}{5}$ = 1184

الانحراف المعياري (ح م) = $\sqrt{\text{للتباين}}$ = $\sqrt{1184}$ = 34,4

معامل الاختلاف (م) = $\frac{34,4}{84}$ × 100= 40,95

∴ معامل الاختلاف = 40,95.

8. مراجع الوحدة:

1. الميداني، محمد أيمن، الإدارة التمويلية في الشركات، الطبعة الرابعة، مكتبة العبيكان، الرياض 2004.
2. عباس، علي، الإدارة المالية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان 1994 .
3. السنفي، عبد الله عبد الله، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الثالثة، دار الحكمة اليمانية، صنعاء 2005.
4. ويستون، فردبرجام لوجن، التمويل الإداري، دار المريخ، الرياض 1993 .
5. سليم، رمضان زياد، أساسيات في الإدارة المالية، دار صنعاء، عمان 1996.



الوحدة الثانية 2

التخطيط المالي


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٩٩٤م
١٤١٤هـ
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

محتويات الوحدة

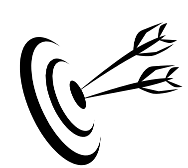
1. المقدمة:

1-1. التمهيد:

عزيزي الدارس مرحباً بك إلى الوحدة الثانية، التخطيط المالي من مقرر الإدارة المالية التي تتكون من ثلاثة أقسام، يتناول القسم الأول الميزانيات التقديرية من خلال التركيز على التخطيط المالي، ومفهوم الميزانية التقديرية وأهدافها وأهميتها وأنواعها، والقسم الثاني من الوحدة يتناول التخطيط للربحية أو تحليل التعادل الذي يتناول مفهوم وتحليل التعادل، وطرق تحديد نقطة التعادل، استخدام تحليل التعادل، وتحليل التعادل النقدي، بالإضافة إلى الرافعة التشغيلية، أما القسم الثالث فيتناول موضوع تخطيط الاستثمارات الرأسمالية من خلال توضيح مفهوم تخطيط الاستثمارات الرأسمالية، وطرق تقييم ربحية الاستثمارات الرأسمالية، مثل طريقة عائد الاستثمار البسيط، وطريقة فترة الاسترداد، وطريقة صافي القيمة الحالية، وطريقة المردود أو المعدل الداخلي.

وتشكل هذه الوحدة الأساس في فهم التخطيط المالي من الناحية النظرية والعملية.

1-2. أهداف الوحدة:



عزيزي الدارس بعد انتهائك من دراسة هذه الوحدة يجب أن تكون قادراً على أن:

1. تعطي فكرة عن التخطيط المالي، ومفهوم الميزانية التقديرية وأهدافها وأهميتها وأنواعها .
2. أن تتعرف على تحليل التعادل ومفهومه، وطريقة تحديد نقطة التعادل واستخدام تحليل التعادل، وتحليل التعادل النقدي، والرافعة التشغيلية .
3. تُعرِّف بتخطيط الاستثمارات الرأسمالية، وطرق تقييم ربحيتها، وطريقة عائد الاستثمار البسيط، وطريقة فترة الاسترداد، وطريقة المردود الداخلي.

1-3. أقسام الوحدة:

تنقسم هذه الوحدة إلى ثلاثة أقسام رئيسة :

القسم الأول: يتناول التخطيط المالي والميزانيات التقديرية: مفهومها وأهميتها، وأنواعها، بالإضافة إلى التنبؤ بالاحتياجات المالية.

القسم الثاني: تحليل التعادل، مفهومه واستخداماته، طريقة تحديد نقطة التعادل، وتحليل التعادل النقدي، والرافعة التشغيلية .

القسم الثالث: مفهوم تخطيط الاستثمارات الرأسمالية وطرق تقييم ربحيتها، وطريقة عائد الاستثمار البسيط، وطريقة فترة الاسترداد، وطريقة صافي القيمة الحالية، وطريقة المردود الداخلي.

1-4. قراءات مساعدة:



عزيزي الدارس، حاول الانتفاع ما أمكن بالمراجع التالية، نظراً لاتصالها المباشر بموضوع هذه الوحدة:

1. رمضان، زياد سليم، أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة الرابعة، دار صفاء، عمان 1996م ص 217 – 240
2. عقل، مفلح محمد، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان 2000 ص 497 – 539
3. السنفي، عبد الله عبد الله، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الثالثة، دار الحكمة اليمانية صنعاء، 2005م ص 162 – 218.

2. الميزانيات التقديرية:

1.2 التخطيط المالي:

التخطيط بشكل عام هو أول الوظائف الأساسية للإدارة، ويأتي بحكم طبيعته حيث لا يمكن تنفيذ أي نشاط بنجاح إلا إذا تم التخطيط المسبق لهذا النشاط، فالتخطيط هو المرحلة الفكرية السابقة لتنفيذ عمل من الأعمال، فهو الذي يبلور الأفكار ويهيئها ؛ لتوضع موضع التنفيذ العملي. والتخطيط يبنى على مجموعة من الحقائق التي يتم تجميعها وتحليلها، فهو الأداة التي تساعد المدير في تقدير وتقرير ما سيقوم بأدائه في المستقبل وتوقيت الأداء وخطواته ومراحله، كما أن التخطيط ينطوي على عملية اختيار من بين البدائل للوصول إلى الأهداف المنشودة. ويعرف هنري فايول التخطيط بأنه: ((يشمل التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل مع الاستعداد لهذا المستقبل)).

والتخطيط بشكل عام هو الطريق الذي يرسم بصورة مسبقة ليسلكه المسؤولون عند اتخاذهم القرارات وتنفيذهم العمل. والتخطيط مهم بأنه يساعد على التنظيم المناسب، ويساعد على التنفيذ حسب بديل معين من بين عدة بدائل، كما أنه هو أساس وجود الرقابة، ومن أهم فوائده أنه يمكن من معرفة المشاكل والعقبات التي سوف تعترض طريق المنظمة، ويساعد على تسهيل توزيع العمل والسلطة على أساس سليم وتكوين معايير صحيحة للرقابة، وبالتالي يساعد على خفض النفقات. والتخطيط إما أن يكون طويل الأجل، أي لفترة تزيد على سنة، أو قصير الأجل، أي لفترة سنة أو أقل، والخطط القصيرة الأجل قد تقوم على أسس أدق وأوضح من الأسس التي تقوم عليها الخطط الطويلة الأجل بسبب عامل الزمن وصعوبة التنبؤ الدقيق في المدى الطويل.

والخطة إما أن تكون شاملة، أي : إنها تتناول المنظمة، وإما أن تكون جزئية، أي : أنها تقتصر على أحد أنشطة المنظمة أو على جزء من أحد الأنشطة، إلا أنه يجب أن لا تخرج الخطة الجزئية عن حدود الخطة الشاملة للمنظمة ؛ لأن الخطة الجزئية غالباً ما توضح الخطة الشاملة التي تتألف من أجزاء متعددة وتنظر إلى

المنظمة كوحدة واحدة. والخطة أيضاً إما أن تكون وحيدة الاستعمال موقوتة، بمعنى أنه لن تستعمل إلا مرة واحدة أو اعتباراً من تاريخ معين وانتهاء بتاريخ معين، وإما أن تكون وحيدة الاستعمال غير موقوتة. وقد تكون الخطة دائمة ومتكررة، وتستعمل في كل مرة حيث يواجه المسؤولين نفس الوضع الذي دعا إلى وضعها، ووجودها يسهل تنفيذ العمل ويساعد على تحقيق وفر في النفقات وفي المجهود.

ومن مميزات الخطط الجيدة: الوضوح والثبات والمرونة، وهذا ما يجب أن تتصف به الخطة أياً كان موضوعها. والمقصود بالوضوح عدم احتمال أكثر من معنى واحد، أما الثبات فالمقصود به عدم تغيير الخطة ما دامت الظروف التي وضعت في ظلها ثابتة وغير متغيرة، وهذا أمر مرغوب فيه، ولا يتعارض مع المرونة التي تعني أن الخطة يجب أن تتماشى مع الظروف، فتتغير بتغير الظروف التي وضعت في ظلها والثبات لا يعني الجمود الذي هو عكس المرونة، أي : أنه عدم تغير الخطة على الرغم من تغير الملاءمة الظروف التي وضعت الخطة في ظلها.

والتخطيط المالي هو جزء أساسي من عملية التخطيط الإجمالي في منظمة الأعمال، وهو الذي يترجم أهدافها وسياساتها إلى خطط عملية يتم تنفيذها على المدى القصير، والهدف منه يتمثل بتحديد احتياجات المنظمة المالية، وكيفية الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة، وكيفية استثمارها وإنفاقها ؛ بحيث يتم الحصول على أكبر فائدة من وراء هذا الاستثمار أو الإنفاق. وهو كغيره من جوانب التخطيط الأخرى علم له أصوله وقواعده، ويحتاج إلى خبرة في التطبيق لتطوير هذه القواعد للظروف التي يتم بها التطبيق.

والتخطيط المالي يساعد على الاستعداد للمستقبل ؛ فهو يوجه أذهان المديرين المعنيين إلى المستقبل والاستعداد له ؛ ففي الحقل المالي نجد التخطيط يلعب دوراً كبيراً في مجالات متعددة منها: التخطيط للمبيعات، التخطيط للأرباح، والتخطيط للاستثمارات الرأسمالية، التخطيط لتمويل عمليات البيع لأجل، التخطيط لسداد الالتزامات في مواعيد استحقاقها، التخطيط للحصول على الأموال اللازمة وبالكميات اللازمة من المصادر الملائمة وفي الوقت الملائم. وهكذا وباختصار فإن على الإدارة المالية أن تستعد مسبقاً من خلال التخطيط المالي فتدرس حجم

التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من المنشأة وإحداث توازن بينها بالشكل الذي يضمن عملية الاستقرار في مزاولة النشاطات الإنتاجية والتسويقية في المنظمة.

وعملية التخطيط المالي تأخذ المراحل التالية :

1. تحديد الأهداف المراد تحقيقها.
2. جمع البيانات اللازمة، وهي تعتبر أساساً في عملية التخطيط المالي.
3. وضع الموازنة التقديرية، أي: رسم أهداف الخطة كميّاً في ضوء البيانات والمعلومات المتاحة.
4. اتخاذ القرار لتنفيذ الخطة.
5. وضع الخطة موضع التنفيذ.
6. المتابعة.

وتنبع أهمية التخطيط للسيولة من فوائده للمنظمة، ومن كونه يساعد المدير المالي على تجنيب المنظمة خطر الوقوع في العسر المالي الفني أو الحقيقي، ويساعد التخطيط كذلك على الاستعداد لدفع الالتزامات عند موعد استحقاقها، فلا يكون المدير المالي مضطراً للتصرف بشكل عشوائي أو تحت ضغط الحاجة مما يربكه ويوقعه في مخاطر العسر المالي.

وللتخطيط المالي أشكال وأساليب ومجالات متعددة منها :

1. التخطيط للربحية لتحسينها عن طريق التخطيط.
2. قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية.
3. الموازنات التقديرية وأهمها الموازنة النقدية التقديرية.
4. إعداد برنامج الاقتراض قصير الأجل وسداد القروض قصيرة الأجل.
5. التخطيط لزيادة العائد على الاستثمار.
6. التخطيط لزيادة الربحية عن طريق الرفع المالي والتشغيلي.

2.2. مفهوم الميزانيات التقديرية وأهدافها :

UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٤١٤هـ ١٩٩٤م
وقل رب زدني علماً

الميزانية التقديرية هي: ((خطة متناسقة شاملة لأنشطة المنظمة ومواردها واحتياجاتها المستقبلية اللازمة لتحقيق أهدافها)). حيث يتم عن طريقها تحديد الموارد والاحتياجات المتاحة للفترة الزمنية القادمة بشكل رقمي أي أن الميزانية التقديرية هي أداة تخطيطية يتم من خلالها ترجمة أهداف المنظمة وسياساتها من خلال الأرقام، والتي تكون بمثابة الأساس لسير عمل المنظمة والتنبؤ بمواردها والتزاماتها المستقبلية، وتجسيد الأنشطة المختلفة.

ومن أهداف الميزانيات التقديرية ما يلي:-

أ - التحديد الواضح للتنبؤات المستقبلية عن موارد المنظمة والتزاماتها.

ب-نقل التنبؤات المستقبلية للمهتمين في المستويات الإدارية المختلفة في المنظمة.

جـ -تزويد العاملين في المستويات الإدارية المختلفة بخطط مفصلة للعمل على تحقيق أهداف المنظمة.

د -تمكين إدارة المنظمة من استخدام الموارد أفضل استخدام.

هـ -مساعدة الإدارة على القيام بوظيفة الرقابة وتقييم الأداء بشكل فعال.

و-تزويد الإدارة بمقياس للنتائج المتوقعة للخطط التشغيلية المقترحة بما يساعد على الاختيار فيما بينها.

3.2. أهمية الموازنات التقديرية:

تتمثل أهمية الميزانيات التقديرية فيما يلي :

أ -هي أداة مهمة من أدوات التخطيط المالي، حيث يتم عن طريقها ترجمة أهداف المنظمة وسياساتها في شكل أرقام تكون بمثابة مرشد لسير العمل.

ب -تبرز الموازنات التقديرية سياسات المنظمة بشكل واضح.

جـ -تُلزم الموازنات التقديرية وحدات المنظمة المختلفة أن تضع خططاً تتمشى مع خطط الوحدات الأخرى، وهي بذلك تعتبر أداة مهمة من أدوات التنسيق.

د - تعتبر الموازنات التقديرية أداة لتحديد المسؤولية والسلطة ومراكزها.

هـ -تعتبر الموازنات التقديرية أداة من أدوات الرقابة وتقييم الأداء.

و -تساعد الميزانية التقديرية في التخطيط للاقتراض وسداد القروض.

جامعة العلوم والتكنولوجيا
UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
وقل رب زدني علماً

4.2. أنواع الميزانيات التقديرية :

هناك عدد كبير من الميزانيات التقديرية، فهناك الميزانيات التقديرية المرتبطة بالجوانب التشغيلية في المنظمة، مثل الميزانية التقديرية للمبيعات التي هي أساس إعداد الميزانيات التقديرية الأخرى، سواء الفرعية أو الرئيسة، والميزانية التقديرية للإنتاج، والميزانية التقديرية للمتطلبات من المستلزمات السلعية والخدمية المختلفة، وكذلك الميزانية التقديرية للقوى العاملة اللازمة للقيام بأداء العمليات الإنتاجية والخدمية المختلفة...الخ، وهناك الميزانية التقديرية الشاملة التي تتكون من عدد من الميزانيات التقديرية الفرعية لمختلف أنشطة المنظمة، كما أن هناك الميزانية التقديرية النقدية التي هي ترجمة نقدية لكل الميزانيات التقديرية، أو هي الميزانية التقديرية التي تنصب فيها كل الميزانيات التقديرية الأخرى بعد تحويلها إلى نقد. وسوف تقتصر الدراسة على الميزانية التقديرية الشاملة التي تحتوي على جميع التقديرات الواردة في الميزانيات التقديرية الفرعية، والميزانية التقديرية النقدية.

أولاً : الميزانية التقديرية الشاملة وطرق إعدادها :

هي عبارة عن مركز مالي متوقع للمنظمة على شكل قائمة توضح موجودات المنظمة ومتطلباتها لفترة زمنية قادمة وبما يساعد على تحقيق أهدافها، وهي تأخذ نفس هيكل الميزانية العمومية للمنظمة مع بعض الاختلاف، فالميزانية العمومية تمثل أو تعكس أرقاماً فعلية في تاريخ معين، وغالباً في نهاية السنة المالية، أما الميزانية التقديرية فهي عبارة عن أرقام تقديرية لموجودات المنظمة ومطلوباتها لفترة زمنية قادمة.

بمعنى آخر الميزانية التقديرية الشاملة هي عبارة عن خطة مستقبلية على شكل قائمة رقمية، يتم فيها تحديد ما يجب أن تكون عليه موجودات المنظمة ومطلوباتها، وكذلك حقوق الملكية خلال فترة زمنية قادمة لتحقيق أهداف المنظمة المختلفة.

وهناك عدة طرق لإعداد الميزانية التقديرية الشاملة مثل الاعتماد على الميزانيات التقديرية الفرعية لأنشطة المنظمة المختلفة أو إعدادها كنسبة من المبيعات أو المشتريات، أو يتم إعدادها باستخدام خط الانحدار. وفيما يلي توضيح لهذه الطرق:

أ -إعداد الميزانية التقديرية الشاملة بالاعتماد على الميزانية التقديرية الفرعية:

بعد إعداد الميزانيات الفرعية المختلفة من قبل المسؤولين عن مراكز الأنشطة المختلفة بالمنظمة، ووفقاً للخطة العامة المبنية على أهدافها، يتم إعداد الميزانية التقديرية الشاملة من عدد من الميزانيات الفرعية التي تكون في مجموعها الميزانية التقديرية الشاملة، ويتم الموافقة عليها من قبل الإدارة العليا للمنظمة. وفيما يلي ميزانية تقديرية شاملة لإحدى الشركات :

الميزانية التقديرية الشاملة للشركة اليمنية للتجارة والمقاولات

لعام 2005م بالريال

نقدية	10000	أوراق دفع	42000
أوراق قبض	92000	دائنون	60080
أوراق مالية	154000	مصروفات مستحقة	4480
المدينون	79000	مكافآت مستحقة	4000
المخزون	141000		
موجودات أخرى	6000		
		مجموع المطلوبات	110560
مجموع الموجودات المتداولة	482000	قصيرة الأجل	
		قروض طويلة الأجل	24000
المبانى (صافي)	119000	رأس المال	156600
الآلات (صافي)	120000	احتياطى قانونى	120000
أراضى	11160	احتياطى عام	60000
		أرباح محتجزة	261000
مجموع الموجودات الثابتة	250160		
		إجمالى حقوق الملكية	597600
إجمالى الموجودات	732160	إجمالى المطلوبات وحقوق الملكية	732160

ب - إعداد الميزانية التقديرية الشاملة كنسبة من المبيعات :

وهذه الطريقة في إعداد الميزانية التقديرية الشاملة تعتبر من أسهل الطرق، حيث تقوم على اعتبار أن الموجودات والمطلوبات تمثل نسبة مئوية من المبيعات السنوية المتوقعة. ويتم توزيع هذه النسبة على البنود المختلفة للميزانية. ولتوضيح ذلك نورد المثال التالي:

مثال: فيما يلي قائمة المركز المالي لشركة صنعاء للتجارة في 2004/12/31م بالريال :



قائمة المركز المالي لشركة صنعاء للتجارة في 2004/12/31م بالريال

نقدية	72000	دائنون	198000
مدينون	288000	ديون مستحقة	108000
مخزون	324000	قروض طويلة الأجل	200000
مجموع الموجودات المتداولة	684000	إجمالي المطلوبات	506000
		رأس المال	628000
الموجودات الثابتة (صافي)	630000	أرباح محتجزة	180000
		مجموع حقوق الملكية	808000
إجمالى الموجودات	1314000	إجمالى المطلوبات وحقوق الملكية	1314000

وقد كانت مبيعات الشركة للعام الماضي 2004م (1800000) ريال وهي تمثل أقصى طاقة إنتاجية للشركة.

المطلوب: تحديد حجم التمويل الإضافي الذي تحتاج إليه الشركة لمواجهة الزيادة المستهدفة في المبيعات في عام 2005م إلى (2700000) ريال، وما أثر هذه الزيادة على المركز المالي المتوقع لعام 2005م.

خطوات الحل :

- يتم توزيع أثر احتياجات الزيادة في المبيعات على كل بند من بنود المركز المالي المتوقع، سواء في جانب الموجودات (مستلزمات الإنتاج) أو جانب المطلوبات وحقوق الملكية (مصادر التمويل) كما يلي :

1-نجد نسبة إجمالي الميزانية لعام 2004م إلى حجم المبيعات لنفس العام (1314000 ريال إلى 1800000 ريال).

$$= \frac{1314000 \times 100}{1,800,000} = 73\%$$

2 -نجد نسبة كل بند من بنود المركز المالي إلى حجم المبيعات الفعلية كما يلي:

نسبة كل بند من بنود المركز المالي إلى حجم المبيعات لعام 2004م

النقدية	4٪	الدائنون	11٪
المدينون	16٪	الديون المستحقة	6٪
المخزون	18٪	قروض طويلة الأجل	11,11٪
الموجودات المتداولة	38٪	إجمالي المطلوبات	38,11٪
الموجودات الثابتة	35٪	رأس المال	34,89٪
		الأرباح المحتجزة	10٪
		مجموع حقوق الملكية	44,89٪
مجموع الموجودات	73٪	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	73٪

وبافتراض استمرار ثبات نسبة إجمالي الموجودات والمطلوبات إلى إجمالي المبيعات المتوقعة، وهي (73٪)، وكذلك استمرار ثبات نسبة كل بند من بنود الموجودات والمطلوبات، فإنه يمكن إعداد الميزانية التقديرية الشاملة المتوقعة للشركة لعام 2005م كما يلي:

الميزانية التقديرية الشاملة لشركة صنعاء للتجارة لعام 2005م بالريال

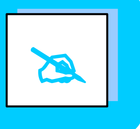
نقدية (4٪ من 2700000)	108000	دائنون 11٪	297000
المدينون 16٪	432000	ديون مستحقة 6٪	162000
المخزون 18٪	486000	قروض طويلة الأجل 11,11٪	299970
الموجودات المتداولة 38٪	1026000		
		إجمالى المطلوبات 28,11٪	758970
الموجودات الثابتة 35٪	945000		
		رأس المال 34,89٪	942030
		الأرباح المحتجزة 10٪	270000
		مجموع حقوق الملكية 44,89٪	1212020
مجموع الموجودات	1971000	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	1971000

∴ حجم التمويل الإضافي الذي تحتاج إليه الشركة لمواجهة الزيادة في المبيعات في عام 2005 = 1971000 – 1314000 = 657000 ريال.

جـ -إعداد الميزانية التقديرية الشاملة باستخدام خطوط الانحدار :

استخدام أسلوب خطوط الانحدار هو أسلوب بديل لأسلوب استخدام النسب المئوية من المبيعات لإعداد الميزانية التقديرية. وهذا الأسلوب يتطلب ما يلي :

1. تحديد قيمة كل بند من بنود الميزانية ورقم المبيعات لعدة سنوات سابقة.
2. تحديد رقم المبيعات المستهدفة خلال الفترة التي تعد فيها الميزانية التقديرية.
3. تصوير العلاقة بين كل بند من بنود الميزانية خلال السنوات السابقة والمبيعات بيانياً وتحديد الخط الذي يمثل العلاقة بينهما.
4. استنتاج القيمة المتوقعة لكل من هذه البنود من الرسم البياني الذي يوضح العلاقة السابقة الموجودة بينه وبين رقم المبيعات.

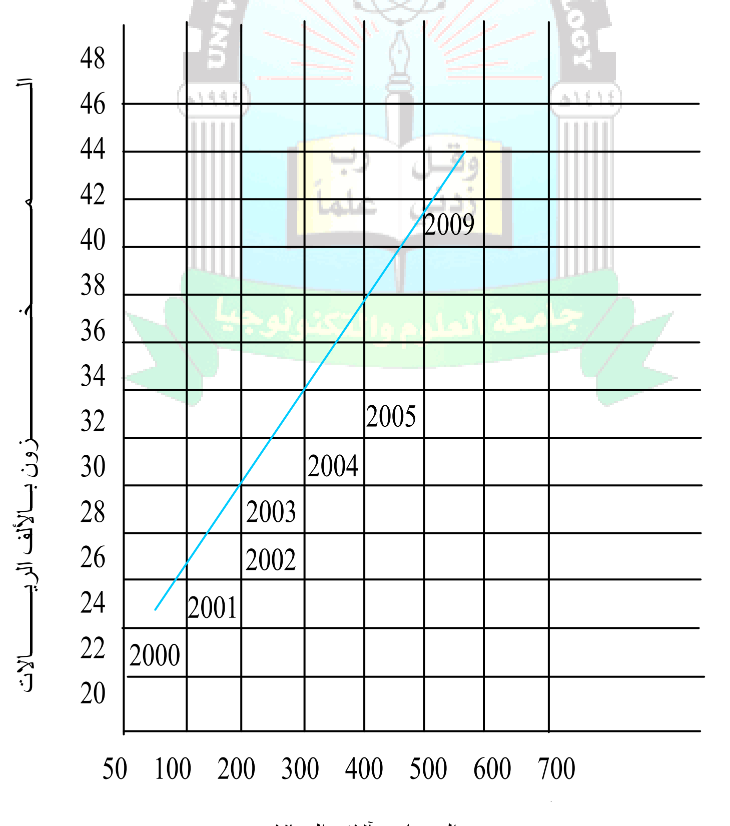


مثال: لنفرض أن المدير المالي في إحدى الشركات لديه البيانات التالية عن رصيد المخزون والمبيعات خلال السنوات من 2000م وحتى سنة 2005م، وأنه يرغب في التنبؤ بقيمة بنود الميزانية لعام 2009م.

العام	المبيعات	المخزون
2000	50000	22000
2001	100000	24000
2002	150000	26000
2003	200000	28000
2004	250000	30000
2005	300000	32000
2009		
(تقدير) 500000		



الحل :



وبالمثل يمكن بالطريقة نفسها تحديد أرقام باقي بنود الميزانية، وذلك بتصوير العلاقة بين كل بند من هذه البنود والمبيعات على الوجه المبين في الشكل.

ثانياً : الميزانية التقديرية النقدية وأهميتها :

هي قائمة توضح الإيرادات (المقبوضات) النقدية المتوقعة خلال فترة زمنية معينة، وتواريخ تحصيلها، وكذلك المدفوعات (المصروفات) النقدية المتوقعة خلال الفترة نفسها وتواريخ سدادها.

وتتمثل أهمية الميزانية التقديرية النقدية فيما يلي :

أ- تعتبر الميزانية النقدية كأداة أو وسيلة لاكتشاف ما إذا كانت النقدية المتوقعة في أي وقت تكفي أو لا تكفي لتغطية الالتزامات المالية التي سوف يحل موعدها.

ب- تعتبر الميزانية النقدية أداة ضرورية للمدير المالي لتحقيق الهدف الخاص بالسيولة.

إعداد الميزانية التقديرية النقدية:

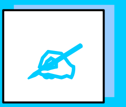
لإعداد الميزانية النقدية يجب القيام بما يلي :

أ- تقدير الايرادات والمصروفات النقدية لفترة زمنية قادمة (المقبوضات والمدفوعات النقدية خلال الفترة القادمة).

ب- تحديد العلاقة بين المقبوضات والمدفوعات في شكل عجز نقدي أو فائض نقدي.

أمثلة: وفيما يلي بعض الأمثلة المحلولة لتوضيح كيف يتم إعداد الميزانيات التقديرية النقدية:

مثال(1): من التقديرات التالية للإيرادات والمصروفات في الشركة اليمنية للصناعة.



المطلوب: إعداد الميزانية التقديرية النقدية للستة الأشهر بدأ من أول يوليو إلى آخر ديسمبر 2008 مع مقارنة النتائج الظاهرة شهرياً بالنتيجة النهائية للستة الأشهر. علماً بأن **رصيد** البنك كان 80000 ريال في 2008/7/1 م.

جامعة العلوم والتكنولوجيا UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY

الشهر	متحصل من الحسابات تحت التحصيل	متحصل السلف الممنوحة	أقساط تأمين العمال	مواد ومستلزمات	أجور ومرتبات	عمولة	ضرائب	بدل إجازات	أجور خدمات	أوراق دفع	سداد السلف
يوليو	126890	194000		73722	85550	19000			16712		
أغسطس	133800			88316	90206	20252			18270		
سبتمبر	158182			81974	111858	21228			27320		
أكتوبر	293254		20000	87928	124172	26612	4114		39274		
نوفمبر	413970			85266	126104	31428			45818		
ديسمبر	457326			58042	94560	33152		12828	28288	40000	20000

الحل:

الميزانية التقديرية للشركة العربية للصناعة للستة الأشهر المنتهية في 31/ 12 / 2008 م

البيانات	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	ستة الأشهر
الرصيد أول الشهر	80000	205906	122662	38464	29618	154972	80000
المقبوضات :							
حسابات تحت التحصيل	126890	133800	158182	293254	413970	457326	1583422
المتحصل من السلف	194000	------	------	------	------	------	194000
مجموع التحصيلات	320890	133800	158182	293254	413970	457326	1777422
مجموع النقدية كلها	400890	339706	280844	331718	443588	612298	1857422
(----) المدفوعات :							
تأمين العمال	------	------	------	20000	------	------	20000
مواد مهمات	73722	88316	81974	78928	85266	58042	475248
أجور ومرتبات	85550	90206	111858	124172	126104	94560	632450
عمولات	19000	20252	21228	26612	31428	33152	151672
ضرائب	------	------	------	4114	------	------	4114
بدل إجازات	------	------	------	------	------	12828	12828
أجور خدمات	16712	18270	27320	39274	45818	282288	175682
أ - دفع	------	------	------	------	------	40000	40000
سداد سلف	------	------	------	------	------	200000	200000
مجموع المدفوعات	194984	217044	242380	302100	288616	466870	1711994
الرصيد في نهاية الشهر	205906	122662	38464	29618	154972	145428	145428

مثال (2):



المعلومات التالية عن الشركة العامة للتجارة والصناعة، والمطلوب إعداد الميزانية التقديرية للثلاثة الأشهر المنتهية في 31/ 12 بالريال :

الشهر	المبيعات	المواد	الأجور	المصاريف الإدارية
يوليو	600000	400000	110000	62000
أغسطس	560000	480000	116000	46000
سبتمبر	640000	500000	120000	68000
أكتوبر	800000	560000	124000	72000
نوفمبر	840000	620000	130000	86000
ديسمبر	760000	500000	140000	80000

مع العلم: أن الرصيد النقدي كان في أول أكتوبر 200000 ريال، وأن حسابات المواد والمصاريف الإدارية تدفع في الشهر التالي، وأن الأجور تدفع في الشهر الذي تكتسب فيه.

وقد كانت شروط الدفع للمبيعات تتطلب أن تدفع في نهاية الشهر التالي لحصولها، وأن يدفع نصفها عند الاستحقاق والنصف الآخر خلال الشهر التالي.

وتحتسب عمولة قدرها 5٪ على المبيعات وتدفع خلال الشهر التالي على أساس المبيعات الفعلية.

وتدفع أرباح للأسهم الممتازة بنسبة لالا٪ من رأس مال قدره 6000000 ريال في أول نوفمبر.

وكان هناك ثمن شراء آلات تركب في نوفمبر 200000 ريال، وتدفع في أول ديسمبر. وكان هناك 10٪ من رأس المال البالغ 5000000 ريال تستحق الدفع في أول أكتوبر وأول ديسمبر

الحل :

الميزانية التقديرية النقدية للشركة العامة للتجارة والصناعة لثلاثة الأشهر

المنتهية في 12/31 بالريال

البيانات	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
المقبوضات :			
رصيد أول مرة	200000	576000	(106000)
المبيعات	600000	720000	820000
رأس المال	500000	—	500000
المجموع	1300000	1296000	1214000
المدفوعات			
المواد	500000	560000	620000
الأجور	124000	130000	140000
المصاريف الإدارية	68000	72000	86000
عمولة المبيعات	32000	40000	42000
أرباح الأسهم الممتازة	—	600000	—
ثمن شراء الآلات	—	—	200000
المجموع	724000	1402000	10880000
الرصيد	576000	(106000)	1260000

أسئلة التقويم الذاتي :

1- عرف التخطيط المالي ، محدداً أهم مراحل عملية التخطيط المالي .

2 - للتخطيط المالي أشكال وأساليب ومجالات متعددة أُذكر مجالات التخطيط المالي .

3 - وضح المقصود بالميزانية التقديرية ، محدداً أهم أهداف الميزانيات التقديرية .

4 - وضح الميزانية التقديرية الشاملة وطرق إعدادها .

5 - وضح المقصود بالميزانية التقديرية النقدية ، وكيفية أعدادها .

؟

تدريب (2)

فيما يلي قائمة المركز المالي للشركة العامة للمقاولات في 31/ 12/ 2007 بالريال :

قائمة المركز المالي للشركة العامة للمقاولات في 2007م بالريال

نقدية في الصندوق والبنك	360000	أوراق دفع	990000
الحسابات المدينة	1440000	دائنون	540000
المخزون السلعى	1620000	ديون مستحقة	500000
	------	قروض طويلة الأجل	500000
الموجودات المتداولة	3420000		—
	—	إجمالى المطلوبات	2530000
صافي الموجودات الثابتة	3150000		—
		رأس المال	3140000
		أرباح محتجزة	900000
			—
		إجمالى حقوق الملكية	4040000
	—		—
صافي الموجودات الثابتة	6570000	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	6570000

وقد كانت مبيعات الشركة في العام الماضي 2007م 9000000 ريال .

المطلوب : تحديد حجم التمويل الذي تحتاج إليه الشركة لمواجهة الزيادة المستهدفة في المبيعات في عام 2008م والبالغة 13500000 ريال .



جامعة العلوم والتكنولوجيا

تدريب (3)

من المعلومات التالية عن شركة صفاء للتجارة أعد الميزانية التقديرية النقدية للثلاثة الأشهر المنتهية في 6/30

الشهر	المبيعات	المواد	الأجور	المصاريف الإدارية
يناير	750000	500000	137500	77500
فبراير	700000	600000	145000	57500
مارس	800000	625000	150000	85000
إبريل	1000000	700000	155000	90000
مايو	1050000	775000	162500	107500
يونيو	950000	625000	175000	100000



وكان الرصيد النقدي المقدر في أول إبريل 250000 ريال .

وحسابات المواد والمصاريف الإدارية تدفع في الشهر التالي . والأجور تدفع في الشهر الذي تكتسب فيه . وكانت شروط الدفع للمبيعات أن تدفع في نهاية الشهر التالي لحصولها ، و يقدر أن تدفع نصفها عند الاستحقاق والنصف الآخر في الشهر التالي .

ويتم احتساب عمولة 5٪ على المبيعات ، وتدفع في الشهر التالي على أساس المبيعات الفعلية ، وتدفع أرباح للأسهم الممتازة قدرها 10٪ من رأس مال قدره 7500000 ريال في أول مايو .

وكان ثمن شراء آلات تركب في مايو بثمن قدره 250000 ريال، وتدفع في أول يونيو و 10٪ من رأس مال الأسهم العادية وقدره 6250000 ريال تستحق الدفع أول إبريل وأول يونيو.

3. تحليل التعادل:

1.3. مفهوم تحليل التعادل وأهميته:

تحليل التعادل يقوم على أساس دراسة العلاقة بين إيرادات المنظمة (بين الأرباح) والتكاليف الثابتة والمتغيرة. ومعنى ذلك أن تحليل التعادل هو مدخل لتخطيط الربحية مبني على أساس العلاقة بين التكلفة والعائد، فهو وسيلة لتحديد حجم المبيعات التي لا يحدث عندها ربح أو خسارة، أو تحديد حجم المبيعات التي تتعادل عنده التكاليف الكلية مع الإيرادات، أو الذي تكون عنده الإيرادات ناقصاً التكاليف الكلية تساوي صفراً.

ويمكن القول: إن نقطة التعادل هي كمية الإنتاج أو المبيعات التي عندها لا تحقق المنظمة أي ربح ولا تتحمل أي خسارة. أي: أن إجمالي الإيرادات يغطي جميع المصروفات الثابتة والمتغيرة، ولا يحدث عندها فائض أو عجز، ولتحديد نقطة التعادل يجب التعرف على إيرادات المبيعات عند مستويات مختلفة من جهة، وعلى التكاليف الكلية (الثابتة والمتغيرة) من جهة أخرى. وتتضمن التكاليف الثابتة كل عناصر التكاليف التي لا تتغير بتغير حجم الإنتاج في ظل طاقة إنتاجية معينة مثل أقساط الاندثار أو الإهلاك، والمصروفات الإدارية، والمصروفات العامة، والإيجار... إلخ.

إما التكاليف التي تتغير بتغير حجم الإنتاج والمبيعات مثل المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج المختلفة، وتكلفة الوقود وأجور عمال الإنتاج، وتكاليف التعبئة والتفريغ. ... إلخ.

وتتمثل أهمية تحليل التعادل فيما يلي :

أ -تقييم حجم الإنتاج أو المبيعات الذي تتعادل عنده الإيرادات مع التكاليف.

ب-تقييم أثر الخطة الإنتاجية والبيعية على ربحية المنظمة.

جـ-إذا تطلبت خطة المنظمة الإنتاجية والبيعية زيادة الاستثمارات، فإن تحليل التعادل يساعد على معرفة ما إذا كان عائد الاستثمار سوف يكون في حدود المعدلات التي تم وضعها من قبل الإدارة أم لا.

UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY ١٤١٤هـ ١٩٩٤م وقل رب زدني علما

د-يساعد في التخطيط للربحية، وتحديد مستويات الإنتاج أو المبيعات المؤدية إلى ذلك.

هـ-يوضح أثر التوسعات الاستثمارية على معدلات الربحية.

و-يساعد على توفير وسائل الرقابة على عمليات المنظمة.

ز-يساعد على توفير البيانات والمعلومات التي على أساسها تبنى قرارات الإدارة وخاصة المرتبطة بسياسات الأسعار والإنتاج.

2.3. طرق تحديد نقطة التعادل :

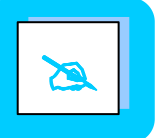
يمكن تحديد نقطة التعادل بثلاث طرق هي:

1-الطريقة الحسابية.

2-الطريقة البيانية.

3-الطريقة الجبرية.

ولتوضيح طرق تحديد نقطة التعادل نأخذ المثال التالي :



مثال: الشركة المتحدة لصناعة الصابون تقوم بإنتاج نوع خاص من الصابون بطاقة إنتاجية سنوية قدرها 4000000 قطعة، وفي تقدير المدير المالي للشركة أن التكاليف الثابت هي 8000000 ريال والتكلفة المتغيرة (6) ريالات للقطعة الواحدة وسعر البيع للقطعة الواحدة (10) ريالات.

المطلوب: استخراج نقطة التعادل بالثلاث الطرق المعروفة لاستخراج نقطة التعادل.

الحل:

1-الطريقة الحسابية :

للوصول إلى النقطة التعادل بالطريقة الحسابية تتبع الخطوات التالية :

أ -نفترض عدة مستويات للمبيعات.

ب -نحسب الإيرادات الكلية عند كل مستوى من مستويات المبيعات.

جـ -نحسب التكاليف المتغيرة والثابتة كل على حدة عند كل مستوى من مستويات المبيعات التي تتعادل عندها التكاليف.

نبحث عن حجم المبيعات التي تتعاد عندها التكاليف الكلية مع الإيرادات الكلية ويكون هو نقطة التعادل. ..

والجدول التالي يوضح ذلك:

الإيرادات والتكلفة عند مستويات حجم المبيعات المختلفة

(1) مستوى حجم المبيعات (وحدة)	(2) الإيرادات الكلية ريال (1) × 10 ريالات	(3) التكلفة الثابتة ريال	(4) التكلفة المتغير ريال 6×(1) ريال	(5) إجمالي التكاليف (ريال) = (4+3)	(6) صافي الربح أو الخسارة ريال= (2 - 5)
500,000	5,000,000	8,000,000	3.000.000	11,000,000	6000000(-)
1,000,000	10,000,000	8,000,000	6,000,000	14,000,000	4000000 (-)
1,500,000	15,000,000	8,000,000	9,000,000	17,000,000	2000000 (-)
20,000,000	20,000,000	8,000,000	12,000,000	30.000.000	صفر
2,500,000	25,000,000	8,000,000	15.000.000	23,000,000	2000000 +
3,000,000	30,000,000	8,000,000	18.000.000	26,000,000	4000000 +
3,500,000	35,000,000	8,000,000	21,000,000	29,000,000	6000000 +
4,000,000	40,000,000	8,000,000	24.000.000	32,000,000	8000000 +

من الجدول السابق نلاحظ ما يلي :

1. أن الشركة لا تحقق أرباحاً ولا تتحمل أي خسائر عند المستوى (2000000)وحدة. حيث يتعادل إجمالي الإيرادات (20000000) ريال مع إجمالي التكاليف الكلية (20000000) ريال.
2. إنه قبل هذا المستوى تتحمل الشركة خسائر، فعند المستوى (500000وحدة) تتحمل الشركة خسائر (6000000 ريال) تتناقص هذه الخسائر إلى (4000000) ريال عند المستوى (1000000) وحدة. وإلى (3000000) ريال عند المستوى (1500000) وحدة.

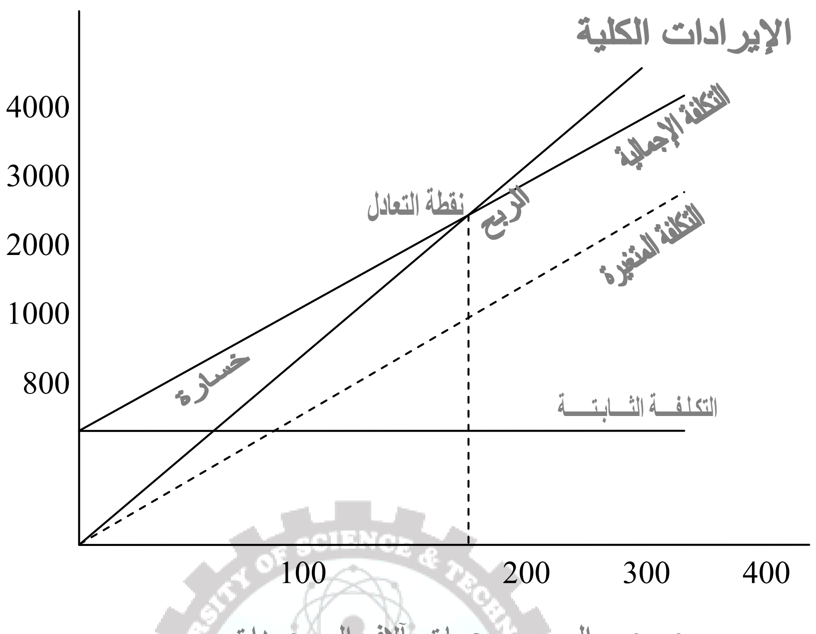
3. إنه بعد المستوى (2000000) وحدة التي يتعادل عنده إجمالي الإيرادات مع إجمالي التكاليف تبدأ في تحقيق الأرباح. تتزايد إلى أن تصل إلى الطاقة القصوى للشركة (4000000) وحدة.

2 -الطريقة البيانية:

وهي طريقة الرسم البياني حيث يتم وضع قيمة أو حجم الإنتاج والمبيعات على المحور الأفقي من الرسم البياني، والإيرادات والتكاليف على المحور الرأسي، ثم يتم تقسيم كل محور وفقاً لمقاييس الرسم المعروفة. ثم يتم رسم خط إيراد المبيعات عند مستويات مختلفة، وكذلك التكاليف الثابتة وخط التكاليف الكلية، وتكون نقطة التعادل عند تقاطع خط الإيراد الكلي مع التكلفة الكلية.

وعند نقطة التقاطع يمكن قراءة كمية الإنتاج أو المبيعات على المحور الأفقي كما يظهر الإيراد والتكاليف على المحور الرأسي، وذلك على فرض أن المتغيرات في الشكل، وهي إيراد المبيعات والتكاليف الثابتة والتكاليف الكلية تأخذ كلها شكل خطوط مستقيمة ما دام سعر البيع ثابتاً، والتكاليف المتغيرة للوحدة المنتجة ثابتة، كما أن التكاليف الثابتة بطبيعتها لا تتغير، وبالتالي فإن التكلفة الكلية تأخذ شكل خط مستقيم.

والشكل التالي يوضح نقطة التعادل بالرسم البياني بالاعتماد على البيانات الواردة في المثال والناتجة عن الطريقة الحسابية.



يتبين من الشكل البياني ما يلي :

أ -أن التكلفة الثابتة لا تتغير مع تغير حجم المبيعات.

ب -أن المحور الرأسي يمثل التكلفة الإجمالية، والتكلفة الثابتة، والتكلفة المتغيرة وكذلك الإيرادات الإجمالية من المبيعات.

جـ -أن المحور الأفقي يمثل حجم المبيعات (الوحدات المنتجة)، بالوحدات.

3- الطريقة الجبرية :

يمكن تحديد نقطة التعادل جبريًّا باستخدام المعادلات التالية :

أ -نقطة التعادل بالكمية :

$$ك = \frac{ث}{س - غ}$$ أو :

$$\text{كمية التعادل} = \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{سعر بيع الوحدة – التكلفة المتغيرة للوحدة}}$$

$$= \frac{8000000}{10 - 6}$$

$$= \frac{8000000}{4} = 2000000 \text{ وحدة}$$

ب - نقطة التعادل بالقيمة :

$$\text{ك س} = \frac{\text{ث}}{1 - \frac{\text{غ ك}}{\text{س ك}}} \quad \text{أو}$$

$$\text{إيرادات التعادل} = \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{1 - \frac{\text{التكلفة المتغيرة للوحدة}}{\text{سعر بيع الوحدة}}} = \frac{8000000}{1 - \frac{6}{10}} = \frac{8000000}{\frac{4}{10}}$$

$$= \frac{8000000 \times 10}{4} = 20,000,000 \text{ ريال.}$$

$$\text{إيرادات التعادل} = \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{1 - \frac{\text{إجمالى التكلفة المتغيرة للمبيعات}}{\text{إجمالى إيرادات المبيعات}}} = \frac{8000000}{1 - \frac{24000000}{40000000}} = 20000000 \text{ ريال}$$

جـ - نقطة التعادل كنسبة مئوية من الطاقة القصوى :

$$\text{م} = \frac{\text{ث}}{\text{س ط – غ ط}} \times 100 \quad \text{أو :}$$

UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
جامعة العلوم والتكنولوجيا

نقطة التعادل كنسبة مئوية من الطاقة القصوى =

$$= \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{إيرادات الطاقة القصوى} - \text{التكلفة المتغيرة للطاقة القصوى}} \times 100$$

$$= \frac{8000000}{40000000 - 24000000} \times 100 = 50\%$$

3.3. استخدامات تحليل التعادل:

تحليل التعادل يمكن أن يستخدم في أي من الأغراض التالية:

أ - عند اتخاذ القرارات الخاصة بإنتاج منتج جديد، حيث يعاد تحليل التعادل وفقاً لتحديد حجم المبيعات الذي لا يتحقق عنده ربح أو خسارة، وبالتالي تحديد حجم المبيعات الضروري لتحقيق أرباح، والمثال السابق يمثل هذا النوع من استخدامات تحليل التعادل.

ب -يستخدم تحليل التعادل لدراسة أثر التوسعات في أعمال المنظمة وتحليلها، حيث يتم حساب نقطة التعادل على أساس قيمة المبيعات، وهذا يفيد المنظمة عندما تقوم بإنتاج أكثر من منتج وبأسعار مختلفة، حيث يتم الاعتماد على بيانات المبيعات والتكاليف الثابتة، والمتغيرة. ويتم احتساب نقطة التعادل كقيمة من المبيعات كما يلي :

$$\text{نقطة التعادل كقيمة من المبيعات} = \frac{\text{(التكلفة الثابتة)}}{1 - \frac{\text{(التكلفة المتغيرة)}}{\text{إيرادات المبيعات}}}$$

وبافتراض أي مستوى للمبيعات، وليكن 8000000 ريال لأنواع مختلفة من المنتجات، والتكاليف المتغيرة لهذا المستوى 4800000 ريال والتكاليف الثابتة 4000000 ريال، فإن نقطة التعادل تكون كما يلي :

$$\text{نقطة التعادل كقيمة من المبيعات} = \frac{4000000}{1 - \frac{4800000}{8,000,000}}$$

$$= \frac{4000000}{1 - 0,6} = \frac{4000000}{0,6 - 1} =$$

$$= \frac{4000000}{0,4} = 10000000 \text{ ريال}$$

أي أنه عند حجم مبيعات قيمتها 10000000 ريال لا تحقق المنظمة ربحاً أو خسارة، ولا بد من زيادة قيمة المبيعات عن 10000000ريال حتى يمكن تحقيق ربح.

جـ -يستخدم تحليل التعادل لدراسة برنامج إحلال الآلات وتجديدها:

حيث يتم استخدام تحليل التعادل في المفاضلة بين البدائل المختلفة التي يمكن اتباعها عندما ترغب المنظمة في إحلال آلاتها ومعداتها وتجديدها.

فمثلاً إذا كان لدى المنظمة ثلاثة بدائل لتجديد آلاتها، وهي:

أ-الآلات الأصلية التي تتحمل تكلفة ثابتة أقل، لكونها ليست أوتوماتيكية وأقساط إهلاكها منخفضة، إلا أن تكلفتها المتغيرة مرتفعة، ولذلك تريد المنظمة استبدالها وفقاً لأي من البديلين التاليين:

ب-البديل ((ب)): استخدام آلات نصف أوتوماتيكية تكلفتها الثابتة والمتغيرة معقولة.

جـ-البديل ((جـ)): استخدام آلات ذات أوتوماتيكية عالية، وتكلفة ثابتة ومرتفعة.

و فيما يلي بيانات البدائل الثلاثة :

	أ	ب	جـ
سعر بيع الوحدة (ريال)	400	400	400
التكلفة الثابتة (ريال)	4,000,000	8,000,000	12000000
التكلفة المتغيرة للوحدة (ريال)	300	340	200
الطاقة الإنتاجية القصوى (وحدة)	15000000	15000000	15000000

ويمكن استخراج نقطة التعادل لكل بديل بتطبيق المعادلة التالية :

نقطة التعادل = التكلفة الثابتة / (سعر بيع الوحدة – التكلفة المتغيرة للوحدة)

وبتطبيق المعادلة على البدائل الثلاثة تكون نقطة التعادل كما يلي :

نقطة التعادل للبديل (أ) = $\frac{4000000}{300 - 400}$ = 40000 وحدة

نقطة التعادل للبديل (ب) = $\frac{8000000}{240 - 400}$ = 50000 وحدة

نقطة التعادل للبديل (جـ) = $\frac{12000000}{200 - 400}$ = 60000 وحدة

ونتيجة لذلك فإن البديل (أ) هو الأفضل ؛ لأن نقطة التعادل تتحقق عند مستوى أقل وهو 40000 وحدة، وبالتالي فإن هناك إمكانية لتحقيق ربح أكبر. ..

4.3. تحليل التعادل النقدي:

نقطة التعادل التي سبق توضيحها تأخذ في الاعتبار كل أنواع المصروفات، سواء النقدية منها أو غير النقدية. ونقطة التعادل النقدي لا تأخذ في الاعتبار المصروفات غير النقدية مثل قسط إهلاك الآلات والمعدات والمباني ... الخ لكونها مصروفاً غير نقدي، وظهورها ضمن التكلفة الثابتة يرفع من مستوى نقطة التعادل. فمثلاً لو تم الرجوع للمثال السابق حيث كانت التكاليف الثابتة 8000000 ريال، وسعر بيع الوحدة (10) ريال والتكلفة المتغيرة للوحدة الواحدة (6)، وكانت نقطة التعادل كما يلي :

$$\text{نقطة التعادل} = \frac{8000000}{10 - 6} = 2000000 \text{ وحدة}$$

ولو فرضنا أنه كان من ضمن التكاليف الثابتة مبلغ 750000 ريال أقساط إهلاك، فإن نقطة التعادل النقدي تكون كما يلي :

$$\text{نقطة التعادل النقدى} = \frac{8000000 - 750000}{10 - 6} = \frac{7250000}{4} = 1812500 \text{ وحدة}$$

ويهم إدارة المنظمة احتساب نقطة التعادل النقدي بهدف التعرف على حجم المبيعات الذي يعطي لها كافة النفقات النقدية التي ستدفع للغير. ..

5.3. الرافعة التشغيلية :

الرافعة التشغيلية يقصد بها نسبة التغير في الربح الناتج عن التغير في حجم المبيعات. أي أنه المعدل الذي يوضح مدى تأثير المبيعات على الأرباح. ويتم قياس رافعة التشغيل بقسمة نسبة التغير في الأرباح على نسبة التغير في المبيعات :

$$\text{درجة الرافعة التشغيلية} = \frac{\text{نسبة التغير في الأرباح}}{\text{نسبة التغير في المبيعات}}$$

ويمكن توضيح درجة الرافعة التشغيلية بالعودة إلى المثال السابق الخاص بالشركة المتحدة لصناعة الصابون (أول الفصل)، والمستخدم لتحديد نقطة التعادل، حيث نجد أنه عند حجم مبيعات 2500000 وحدة حققت المنظمة ربحاً قدره 2000000 ريال، وعند ارتفاع حجم المبيعات إلى 3000000 وحدة ارتفع الربح المحقق إلى 4000000 ريال. أي أنه عندما زاد حجم المبيعات 500000 وحدة ارتفع الربح إلى 4000000 ريال.

إذن نسبة الزيادة في حجم المبيعات كانت 500000 وحدة (3000000 – 2500000)

ونسبة الزيادة في الأرباح كانت 2,000,000 ريال (4000000 – 2000000)

ونسبة الزيادة في حجم المبيعات = $\frac{500000}{2500000}$ ×100 = 20 ٪

ونسبة الزيادة في الأرباح = $\frac{2000000}{2000000}$ ×100= 100 ٪

وبالتالي تكون درجة الرافعة التشغيلية كما يلي :

درجة الرافعة التشغيلية = $\frac{100}{20}$ = 5

درجة الرافعة التشغيلية تستخدم للأغراض التالية :

أ-معرفة درجة حساسية المنظمة للتغير في الأرباح نتيجة الزيادة في المبيعات، حيث إنه كلما انخفضت درجة الرافعة التشغيلية فإن ذلك يدل على انخفاض درجة الحساسية المنظمة للتغير في الأرباح والعكس صحيح.

ب -في حالة المقارنة بين عدة منظمات تفرض تحديد حساسية المنظمة للتغير في الأرباح نجد أن المنظمة التي تكون درجة الرافعة التشغيلية فيها (5)خمسة يكون أكثر حساسية للتغير في الأرباح عن منظمة أخرى تكون درجة الرافعة التشغيلية فيها (2) اثنين، وبمعنى أخر: إنه بمجرد أن تصل المنظمة

الأولى التي فيها درجة الرافعة التشغيلية خمسة إلى نقطة التعادل فإن أرباحها ترتفع بمعدل أسرع من المنظمة الثانية.

6.3 الانتقادات الموجهة لتحليل التعادل :

أ -إن العلاقة بين حجم المبيعات أو الإيرادات وبين التكاليف المتغيرة والأرباح قد لا تكون دائماً علاقة خطية، أي: أنه كلما زادت المبيعات، زادت الأرباح، إذْ إنه في كثير من الأحوال يؤدي انخفاض سعر البيع إلى زيادة كمية المبيعات، وخاصة إذا كان الطلب على السلعة مرناً، وهذه العلاقة تؤدي إلى ظهور خط إيراد المبيعات في شكل منحني، وليس خطّاً مستقيماً. ومن ناحية أخرى فإن متوسط التكلفة المتغيرة للوحدة تزداد بزيادة الوحدات المنتجة، إما بسبب انخفاض كفاءة العمالة أو بسبب زيادة الأجور الإضافية.

ب-إن تقسيم التكاليف إلى ثابتة ومتغيرة غير دقيق؛ حيث توجد بعض عناصر التكاليف التي يطلق عليها شبه متغيرة، وهي التكاليف التي تكون ثابتة لفترة زمنية معينة، إلا أنها تتغير من وقت إلى آخر، وفي هذه الحالة يكون من الصعوبة بمكان تحديد ما إذا كانت تكلفة ثابتة أو متغيرة.

جـ -من الصعب استخدام تحليل التعادل عندما تنتج المنظمة أكثر من منتج، فإذا تم حساب نقطة التعادل لكل منتج على حده فقد توجد صعوبة تقسيم التكلفة بين المنتجات المتعددة. وإذا ما تم احتساب نقطة التعادل بالقيمة بغرض التغلب على تلك الصعوبة فإن المنظمة قد لا تتمكن من تحديد كمية المبيعات (لأكثر من منتج) التي تغطي التكلفة الثابتة والمتغيرة من كل نوع.

د -إن تحليل التعادل يتم بالنسبة للمدة القصيرة فقط، عندما يطبق على عمليات المنظمة خلال سنة قادمة فقط. فإذا قامت المنظمة بعمليات يمتد أثرها على فترة أكثر من السنة، وعلى ذلك فإن المصروفات الخاصة بتلك العمليات سوف يتم إضافتها إلى مصاريف التشغيل الخاصة بالسنة، وبالتالي ترفع من المستوى الذي يتحقق عنده التعادل، بالرغم من أن أثر هذا الإنفاق لن يظهر بالكامل في هذه السنة بل سيمتد إلى عدد من السنوات، ومن أمثلة تلك العمليات التي

تمتد لأكثر من سنة نفقات الإعلان والبحوث والتطوير، ولذلك لا بد من معالجة مثل هذه البنود بحرص عند استخدام أسلوب تحليل التعادل.

أسئلة التقويم الذاتي:

?

1- وضح مفهوم تحليل التعادل وأهميته .
2- وضح كيف يمكن الوصول إلى نقطة التعادل بالطريقة الحسابية .
3- أُذكر استخدامات تحليل التعادل.
4- وضح تحليل التعادل النقدي .
5- ما المقصود بالرافعة التشغيلية؟
6- أُذكر الانتقادات الموجهة لتحليل التعادل .

تدريب (4)



الشركة اليمنية لصناعة المواد الغذائية، تقوم بإنتاج منتج جديد بطاقة إنتاجية سنوية قدرها 1000000 طن. وقد قدرت التكاليف الثابتة بـ 8000000 ريال، والتكاليف المتغيرة (80) ريالاً للطن الواحد، وسعر بيع الطن (100) ريال .

المطلوب:

استخراج نقطة التعادل بالثلاث الطرق التي درستها .

تدريب (5)



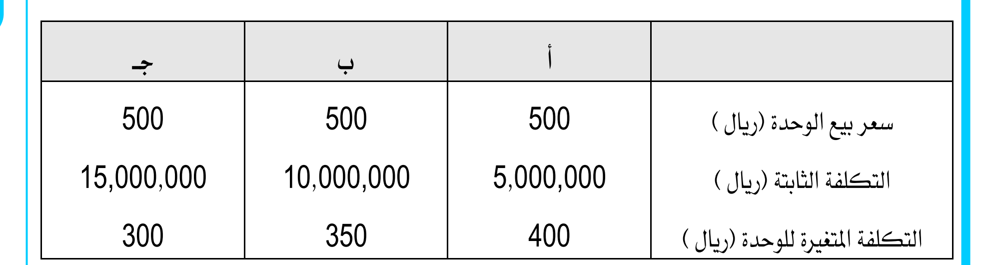
الشركة اليمنية لصناعة المواد الغذائية ترغب في إحلال آلاتها وتجديدها ، وكان أمامها ثلاثة خيارات هي :

أ -الإبقاء على الآلات القديمة التي تتحمل تكلفة ثابتة منخفضة .

ب -إدخال آلات نصف آلية بتكلفة ثابتة ومتغيرة متوسطة .

جـ -إدخال آلات أوتوماتيكية ، وتكلفتها الثابتة مرتفعة .

وفيما يلي بيانات الخيارات الثلاثة :



	أ	ب	جـ
سعر بيع الوحدة (ريال)	500	500	500
التكلفة الثابتة (ريال)	5,000,000	10,000,000	15,000,000
التكلفة المتغيرة للوحدة (ريال)	400	350	300

فأي من الخيارات الثلاثة هو الأفضل للشركة ؟

4. تخطيط الاستثمارات الرأسمالية:

1.4. مفهوم تخطيط الاستثمارات الرأسمالية والهدف منه :

تخطيط الاستثمارات الرأسمالية يعتبر جزءا أساسياً من عملية التخطيط المالي للأجل الطويل، ويتم بهدف إنشاء أو التوسع أو الإحلال والتجديد أو الاستكمال لمنظمة استثمارية بهدف زيادة إنتاج السلع أو الخدمات المرغوب فيها لفترة زمنية قادمة.

وتخطيط الاستثمارات الرأسمالية الهدف منه المساعدة على اتخاذ القرارات الاستثمارية المتعلقة بإنشاء منظمة جديدة أو التوسع فيها أو استكمال أجزائها أو إحلال بعض آلاتها وتجديدها بهدف زيادة الإنتاج. ويمكن القول: إن الهدف من تخطيط الاستثمارات الرأسمالية يتمثل بما يلي:

أ-تسهيل اتخاذ القرار الخاص بتحديد ما يجب على الإدارة القيام به، أي: هل تقوم بإنشاء منظمة جديدة ؟ أو توسيعها، أو تجديدها، أو استكمالها؟ أي: أن عملية التخطيط تساعد الإدارة على القيام بعملية المفاضلة بين البدائل المختلفة وفقاً للأسس العلمية السليمة، وبما يتفق مع أهداف المنظمة.

ب-المساعدة على إدخال التعديلات الضرورية على المنظمات الاستثمارية بما يؤدي إلى رفع كفاءتها ودرجة مساهمتها في تحقيق أهداف المنظمة.

ج-المساعدة على اتخاذ القرار برفض المنظمة التي تعجز حتى بعد تعديلها على تحقيق أهدافها.

2.4. خطوات التخطيط للاستثمارات الرأسمالية :

هناك مجموعة من الخطوات الواجب القيام بها لتخطيط الاستثمارات الرأسمالية، وهذه الخطوات تتم بشكل متعاقب ويشارك فيها عدد من الإداريين والفنيين والاقتصاديين، وذلك بهدف دراسة عملية الاستثمار وتحديد الحلول البديلة، وتتمثل هذه الخطوات فيما يلي:

أ-القيام بإعداد الدراسات عن البدائل الممكنة للمنظمة الاستثمارية مثل الدراسات الفنية، والدراسات المتعلقة بتحليل عملية الاستثمار، وتكاليف التشغيل (تكلفة الآلات، والقوى العاملة، والمواد، والطاقة...الخ)، والشروط الثانوية والمالية المتعقلة بالضرائب، والاستثمار، والنظم واللوائح المنظمة لذلك، ومعرفة إمكانية توفير الموارد البشرية والمادية المختلفة بالنسبة لكل بديل من البدائل.

ب-مقارنة البدائل: فبعد استكمال الخطوة الأولى المتمثلة بإعداد الدراسات المختلفة عن البدائل الممكنة، فإن الخطوة التالية هي القيام بعملية المقارنة بين البدائل من حيث الدخل والإنفاق، أو التكلفة والعائد، واختيار البديل الأفضل وفقاً لذلك، وعلى أساس الإجابة عن الأسئلة التالية: ما البديل الذي يعتبر الأكثر تميزاً عن غيره أو الذي يعطي أعلى معدل عائد ؟ وهل

البديل الذي يعطي أعلى معدل للعائد يحقق ربحاً لتبرير اتخاذ القرار وفقاً لفرص الاستثمار في القطاعات الأخرى ؟

جـ-تنفيذ البديل الأفضل: فبعد اتخاذ القرار باختيار البديل الأفضل فإن المسؤولين في المشروع يبدؤون في تنفيذ البديل الاستثماري المختار، وعملية التنفيذ تشمل على ما يلي :

- إعداد الدراسات الفنية بمساعدة المكاتب الاستشارية، أي إعداد دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية.
- الدعوة للتقدم بعروض التنفيذ الفعلي للمنظمة الاستثمارية.
- القيام بإجراء المفاوضات مع المستثمرين والمنشآت المالية للحصول على القروض أو التمويل اللازم لعملية الاستثمار.
- العمل على توفير القوى العاملة اللازمة والمؤهلة وتدريبها، وتكوين الفريق الإداري.

3.4. طرق تقييم ربحية الاستثمارات الرأسمالية :

إن عملية تقييم الاستثمار هو بمثابة قياس لكفاءة المنظمة للتأكد من أن عملية الاستثمار تحقق أهدافها وبأنها تتم بأقل تكلفة ممكنة وبأعلى عائد اقتصادي ممكن. وعملية التقييم تتم بهدف معرفة ربحية المنظمة الاستثمارية وربحيتها على المستوى القومي. والإدارة المالية تهتم بالربحية الاستثمارية، أما الربحية القومية فهي تمثل إحدى اهتمامات علم الاقتصاد. ولتقييم ربحية الاستثمارات الرأسمالية يتم استخدام طرق مختلفة من أهمها طريقة معدل العائد على الاستثمار البسيط، وطريقة فترة الاسترداد، وطريقة صافي القيمة الحالية، وطريقة عائد الاستثمار الداخلي، وهي التي سيتم دراستها كما يلي:

4.4. طريقة عائد الاستثمار البسيط :

UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٩٩٤م ١٤١٤هـ
وقل رب زدني علما
جامعة العلوم والتكنولوجيا

عائد الاستثمار البسيط هو نسبة الربح الصافي في سنة عادية إلى إجمالي الأموال المستثمرة. ويقصد بالسنة العادية: السنة التي تمثل جميع سنوات عمر المنظمة التي تكون المنظمة فيها قد وصلت إلى طاقاتها الإنتاجية المستهدفة وأن قسط سداد القروض لا زال مستمراً. ومن الممكن بالطبع أن يكون هناك أكثر من سنة عادية واحدة، وعلى المقيم أن يختار أكثرها تمثيلاً من حيث الربح الصافي والتزامات فوائد القروض.

$$\text{معدل العائد على الاستثمار البسيط} = \frac{\text{صافي الربح + الفوائد السنوية على القروض}}{\text{إجمالي الأموال المستثمرة}}$$

$$\text{أو هو} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{رأس المال}}$$



مثال : فيما يلي بعض المعلومات عن أحد المنظمات :

- إجمالي الاستثمارات	4,000,000	ريال
- رأس المال	2,300,000	ريال
- المطلوبات القصيرة والطويلة الأجل	1,700,000	ريال
- صافي الربح بعد الضرائب والفوائد	400,000	ريال
- صافي الربح بعد الضرائب وقبل خصم الفوائد	500,000	ريال

المطلوب : إظهار المعدل البسيط للعائد على الأموال المستثمرة.

الحل

صافي الربح + الفوائد

المعدل البسيط للعائد على الاستثمار = ____________________

إجمالي الأموال المستثمرة(رأس المال+ المطلوبات الطويلة والقصيرة الأجل)

(100000 + 400000)]

= __________ = 12,5٪

100 × [4000000

الانتقادات التي توجه إلى معدل العائد البسيط للاستثمار :

1. إنه يعتمد على بيانات سنة واحدة فقط، ويهمل بيانات باقي عمر المنظمة.
2. قد يكون من الصعب من وجهة النظر العلمية تحديد سنة عادية تمثل بطريقة صحيحة أداء المنظمة خلال عمرها الإنتاجي.
3. إهمال توزيع الربح الصافي والتكاليف طوال سنوات المنظمة.

ومع ذلك فإن المعدل البسيط للعائد على الاستثمار يعتبر أداة فعالة للتحليل السريع لربحية الاستثمار للمنظمة. وخاصة بالنسبة للمنظمات ذات العمر الإنتاجي القصير نسبيّاً. كما أنه يستخدم في حالات عدم توفر المعلومات التفصيلية الكافية لتحليل أكثر شمولاً، أو للتقييم المبدئي في المراحل المبكرة من التخطيط للمشروع.

5.4. طريقة فترة الاسترداد :

فترة الاسترداد هي: الفترة الزمنية اللازمة لاسترداد أصل الإنفاق الاستثماري المبدئي عن طريق صافي التدفقات النقدية الناتجة عن هذا الإنفاق.

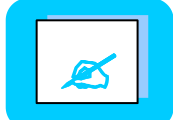
وطريقة فترة الاسترداد هي: أسلوب لقياس الفترة الزمنية اللازمة لكي تستعيد المنظمة جملة استثماراتها من خلال صافي الإيرادات النقدية السنوية الناتجة عن هذا الاستثمار.

وتوجد طريقتان أو أسلوبان لحساب فترة الاسترداد هما:

أ-الأسلوب الأول: بموجبه يتم حساب فترة الاسترداد وفقاً للخطوات التالية :

1. تحديد إجمالي الإنفاق الاستثماري.
2. التنبؤ بصافي التدفقات النقدية الصافية (طرح التدفقات الخارجية من التدفقات الداخلية) لكل سنة من سنوات عمر المنظمة.

3. يتم خصم (طرح) التدفقات النقدية الصافية لكل سنة من سنوات عمر المنظمة من أصل الإنفاق الاستثماري إلى أن يتم تغطية إجمالي أصل الإنفاق الاستثماري.
4. عند تغطية إجمالي الإنفاق الاستثماري عن طريق التدفقات النقدية تكون فترة الاسترداد حدّدت.



مثال: الشركة اليمنية للتجارة تقوم بتنفيذ مشروع يتطلب إنفاق مبلغ استثماري يبلغ 2,000,000 ريال تنفق دفعة واحدة في بداية المنظمة، وإن التدفقات النقدية الصافية بعد خصم الضرائب قدرت كما هو موضح في الجدول التالي :

الإنفاق الاستثماري والتدفقات النقدية بالريال

السنوات	الإنفاق الاستثماري	التدفقات النقدية			قيمة الإنفاق الاستثماري غير المغطاة عند نهاية كل سنة
		الداخلية (الإيرادات)	الخارجية (المصروفات)	صافي التدفقات النقدية	
0	2,000,000				
1		500000	360000	140000	1860000
2		600000	380000	220000	1640000
3		700000	400000	300000	1340000
4		740000	400000	340000	1000000
5		740000	400000	340000	660000
6		740000	400000	340000	320000
7		740000	400000	320000	صفر
8		700000	380000	320000	
9		860000	380000	300000	
10		660000	480000	180000	
المتوسط خلال العشر سنوات		860000	400000	280000	

يتبين من الجدول أن فترة الاسترداد هي سبع سنوات، أي سيتم استعادة إجمالي الإنفاق الاستثماري في نهاية السنة السابعة. والفترة تكون مقبولة إذا

كانت أقل أو مساوية للفترة التي يحددها متخذ القرار، وتكون الفترة مرفوضة إذا كانت أكبر من الفترة التي حددها متخذ القرار.

- وعادة ما يقوم متخذ القرار بتحديد فترة الاسترداد بناء على الخبرة السابقة وعمليات الاستثمار الأخرى التي قام بها.
- وعندما يجري المفاضلة بين عدة مشروعات بديلة يتم اختيار المشروع الذي يحقق أقصر فترة لاسترداد أصل مبالغ الإنفاق الاستثماري.

ب - الأسلوب الثاني: (لاحتساب فترة الاسترداد)

بموجب هذا الأسلوب يتم احتساب فترة الاسترداد وفقاً للخطوات التالية :

1- تحديد إجمالي الإنفاق الاستشاري، وهو 2000000 ريال (كما هو محدد في الجدول السابق).
2- التنبؤ بصافي التدفقات النقدية لكل سنة من سنوات المشروع.
3- إيجاد متوسط صافي التدفقات النقدية السنوية، بقسمة إجمالي التدفقات السنوية على عدد السنوات، وهو 280,000 ريال (كما هو مبين من الجدول السابق).
4- تحديد فترة الاسترداد، وذلك بقسمة إجمالي الإنفاق الاستشاري على متوسط صافي التدفقات النقدية السنوية.

وبالتالي تكون فترة الاسترداد، في المثال السابق = $\frac{\text{الإنفاق الاستثماري}}{\text{متوسط صافي التدفقات النقدية}}$

$$= \frac{2000000}{280000} = 7,1 \text{ سنة}$$

مزايا طريقة فترة الاسترداد :

1- سهلة الاحتساب، ولذلك يمكن أن تستخدم كإجراء سريع لاستبعاد أي مشروع يبدو أنه لا يبشر بنجاح، للحيلولة دون إجراء تحليل يستخدم أساليب فنية دقيقة ومكلفة.

2- قد تعتبر فترة الاسترداد معياراً مناسباً للمنشآت التي تتاح لها فرص كثيرة للاستثمار، ولكن مواردها المالية محدودة.

3- قد تكون مفيدة في تحديد نوعية الاستثمارات التي تنطوي على مخاطر كبيرة.

عيوب فترة الاسترداد :

1. لا تعطي تفاصيل عن ربحية المنظمة، لكونها لا تجيب إلا على سؤال واحد وهو: ما الفترة التي تستطيع المنظمة خلالها أن تسترد أصل المبلغ الاستثماري؟
2. تركز على العائد السريع.
3. لا تعطي اعتباراً لطول حياة المنظمة وما قد يحدث بعد فترة الاسترداد.
4. تُهمل القيمة الزمنية للنقود.
5. تُهمل الفائدة على التدفقات الداخلية.

6.4 طريقة صافي القيمة الحالية:

إن القيمة الحالية الصافية تمثل الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة (الإيرادات) والتدفقات النقدية الخارجة (المصروفات). بمعنى أخر هي القيمة الحالية لصافي الأرباح التقديرية للمنظمة. (أي: القيمة النقدية الحالية للأرباح المتوقعة عند بداية المشروع).

وتعتبر المنظمة مقبولة إذا كانت القيمة الحالية لصافي الربح أكبر من القيمة الحالية للإنفاق الاستثماري أو على الأقل مساوياً له. وعند الاختيار بين المنظمات البديلة تختار المنظمة التي لها أكبر قيمة حالية صافية.

جامعة العلوم والتكنولوجيا UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY وقل رب زدني علماً

ويمكن حساب صافي القيمة الحالية للمنظمة، ونسبة صافي القيمة الحالية وفقاً للخطوات التالية:

أ-احتساب التدفقات النقدية الداخلة على مدى عمر المنظمة، وكذلك احتساب التدفقات النقدية الخارجة.

ب-استخراج صافي التدفقات لكل سنة على مدى عمر المنظمة.

جـ-تحديد معدل سعر الخصم المناسب لخصم التدفقات النقدية الصافية في المستقبل إلى قيمتها الحالية: (سعر الخصم هو المعدل الذي تخصم به الوحدة النقدية المستقبلية لتحديد قيمّها الحالية).

د-ضرب (×) القيمة الاسمية لصافي التدفق النقدي لكل سنة في معامل القيمة الحالية للوحدة النقدية تحت معامل سعر الخصم المقابل للحصول على قيمتها الحالية.

هـ-جمع القيم الحالية لصافي التدفقات النقدية لكل السنوات للحصول على إجمالي القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية، ومن ثم طرح مبلغ الإنفاق الاستثماري من ذلك القيمة الحالية للمشروع.

و-احتساب نسبة القيمة الحالية إذا كانت مطلوبة،يتم بقسمة إجمالي القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية على مبلغ الإنفاق الاستثماري.

وبتطبيق هذه الخطوات على البيانات الواردة في الجدول السابق، يمكن الحصول على القيمة الحالية للتدفقات النقدية الواردة من المشروع، مع افتراض معدل سعر الخصم 5٪ .

السنوات	معامل القيمة الحالية للوحدة النقدية تحت سعر خصم 5 ٪	الإنفاق الاستثماري	التدفقات النقدية			إجمالي القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية
			(الإيرادات) الداخلة	(المصروفات) الخارجة	صافي التدفقات النقدية	
0	1,000	2000000				

1	0,952		500000	360000	140000	133280
2	0,907		600000	380000	220000	199540
3	0,864		700000	400000	300000	295200
4	0,823		740000	400000	340000	279820
5	0,784		740000	400000	340000	266560
6	0,746		740000	400000	340000	253640
7	0,711		740000	400000	340000	241740
8	0,677		700000	380000	320000	216640
9	0,645		680000	380000	300000	193500
10	0,614		660000	4800000	180000	110520
المجموع		2000000			28200000	2154440

يتبين من الجدول أن القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية الواردة في المشروع هي 2.154.440 ريال تحت سعر الخصم 5٪ والإنفاق الاستثماري المطلوب للمشروع 2.000.000 ريال، أي: أن إجمالي القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية أعلى من الإنفاق الاستثماري المطلوب بـ 154440 ريالاً. وفي مثل هذه الحالة فإن عملية الاستثمار تحت سعر خصم 5٪ تكون مقبولة.

كما نجد أن نسبة صافي القيمة الحالية = $\frac{2154440}{2,000,000}$ =1,077

أي: أن كل ريال من الإنفاق الاستثماري يُعطي عائداً صافياً لقيمته الحالية 1,077 أي: أكثر من واحد صحيح. وإذا ما تم احتساب صافي القيمة الحالية للمنظمة مرة ثانية على أساس سعر 10٪ فإن الأمر قد يختلف. كما يتبين في الجدول التالي :

السنة	معامل القيمة الحالية للوحدة النقدية تحت سعر خصم 10٪	الإنفاق الاستثماري	التدفقات النقدية			إجمالي القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية
			الداخلة	الخارجة	صافي التدفقات النقدية	
0	1,000	2000000				
1	0,909		500000	360000	140000	127260
2	0,826		600000	380000	220000	181720
3	0,751		700000	400000	300000	2215300
4	0,683		740000	400000	340000	222220
5	0,621		740000	400000	340000	211140
6	0,565		740000	400000	340000	192100
7	0,513		740000	400000	340000	164160
8	0,467		700000	380000	320000	149440
9	0,424		680000	380000	300000	127200
10	0,386		660000	4800000	180000	69480
المجموع		2000000			28200000	1680020

يتبين من الجدول أن القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية الواردة في المشروع هي 1680020 ريالاً تحت سعر خصم 10٪ والإنفاق الاستثماري المطلوب للمنظمة 2000000 ريال، أي : أن إجمالي القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية أقل من الإنفاق الاستثماري المطلوب بـ 319980 ريالاً. وفي مثل هذه الحالة فإن عملية الاستثمار تحت سعر خصم 10٪ تكون غير مقبولة. ونسبة صافي القيمة الحالية تكون كما يلي :

$$= \frac{1680020}{2000000} = 0,84$$

بمعنى: أن كل ريال من الإنفاق الاستثماري يعطي عائداً صافياً لقيمته الحالية 0,84 ((فلس)) أي أقل من ريال.

جامعة العلوم والتكنولوجيا
وقل رب زدني علما

7.4. طريقة المردود والمعدل الداخلي:

بموجب هذه الطريقة، يكون معدل الخصم مجهولاً (عكس طريقة صافي القيمة الحالية) والمعدل الداخلي للعائد: هو معدل الخصم الذي يخفض صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة إلى أن يتساوى مع الإنفاق الاستثماري المطلوب. أو هو الذي تتساوى عنده صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مع الإنفاق الاستثماري المطلوب :

$$= \frac{\text{ر س}}{1 + \text{ع}} - \text{ك} = \text{صفر}$$

حيث إن :

ر س = صافي التدفقات النقدية الداخلة خلال حياة المشروع.

ع = معامل القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية.

ك = الإنفاق الاستثماري المطلوب.

وبتطبيق هذه المعادلة على المثال السابق نجد ما يلي :

$$\frac{\text{ر س}}{1 + \text{ع}} - \text{ك} = \text{صفر}$$

/ بما أن س = 10 سنوات، ور س = 2820000 ريال و ك = 20000000

$$\frac{2820000}{1 + \text{ع}} - 2000000 = \text{صفر}$$

$$\text{إذن } 1 + \text{ع} = \frac{2820000}{2000000} = 1,41$$

UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
وقل رب زدني علما
جامعة العلوم والتكنولوجيا

إذن 1 + ع =1,41   ع = 1,41- 1 = 0,41

إذن ع = 0,41 وهو معامل القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية.

وبالرجوع إلى جداول القيمة الحالية للوحدة النقدية لمعدلات الخصم المختلفة، وبالبحث أمام عشر سنوات، نجد أن 0,41 يقع بين معدل الخصم 8 ٪ و 9 ٪.

أسئلة التقويم الذاتي :

1- وضح مفهوم تخطيط الاستثمارات الرأسمالية والهدف منه .

2- لتقييم ربحية الاستثمارات الرأسمالية يتم استخدام طرق مختلفة أُذكر أهم هذه الطرق

3- طريقة فترة الاسترداد هي أحدى طرق تقييم ربحية الاستثمارات الرأسمالية حدد مفهومها ، وأهم مزاياها .

4- أُذكر خطوات احتساب صافي القيمة الحالية للمنظمة .

تدريب (6)



المعلومات التالية عن أحد المشروعات :

- رأس المال	8,000,000	ريال
- صافي الربح قبل الفوائد وبعد خصم الضرائب	2,000,000	ريال
- صافي الربح بعد الفوائد والضرائب	1,500,000	ريال
- المطلوبات القصيرة والطويلة الأجل	3,000,000	ريال
- وقد قام المشروع باستثمار	11,000,000	ريال

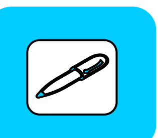
المطلوب : إظهار معدل العائد البسيط على الاستثمار .

تدريب (7)

تقوم شركة (أبو هيثم) التجارية بتنفيذ مشروع يتطلب إنفاقاً استثمارياً قدر بـ 5,000,000 ريال، يتم إنفاقه دفعة واحدة في بداية إنشاء المشروع، وقد كانت التدفقات النقدية الصافية بعد خصم الضرائب كما يلي:

السنة	صافي التدفقات النقدية
1	500,000
2	570,000
3	620,000
4	620,000
5	620,000
6	600,000
7	580,000
8	550,000
9	340.000
10	300.000

المطلوب : احتساب فترة الاسترداد .





تدريب (8)

شركة سبأ للتجارة والصناعة ترغب في برنامج استثماري يتطلب إنفاق مبلغ وقدره 6,000,000 ريال ينفق دفعة واحدة في بداية تنفيذ البرنامج . وقد كانت التدفقات النقدية الصافية بعد خصم الضرائب كما يلي :

السنة	التدفقات النقدية
1	420,000
2	660,000
3	900,000
4	1,020,000
5	1,020,000
6	1,020,000
7	960,000
8	960,000
9	900,000
10	540,000

المطلوب :

-احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية ، مع العلم أن معدل سعر الخصم هو 5٪.

- إيجاد نسبة صافي القيمة الحالية .



5-الخلاصة:

إن التخطيط المالي يمثل المرحلة الفكرية السابقة لتنفيذ الأعمال المالية الأخرى؛ فهو الطريق الذي يرسم بصورة مسبقة ليسلكه المسؤولون عند اتخاذهم القرارات المالية، ويساعد على تنفيذ الأعمال، كما أنه أساس وجود الرقابة، ويُمَكِّن من معرفة المشاكل والصعوبات التي تعترض طريق المنظمة. والتخطيط إما أن يكون طويل الأجل أو متوسطه أو قصيرة، وقد يتناول التخطيط المنظمة ككل أو يقتصر على أحد أنشطتها. وللتخطيط المالي أشكال وأساليب ومجالات متعددة، والممثلة بالميزانيات التقديرية التي هي بمثابة خطة متناسقة شاملة لأنشطة المنظمة، ومواردها واحتياجاتها المستقبلية، والتخطيط للربحية من خلال تحليل التعادل الذي يقوم على أساس دراسة العلاقة بين التكلفة والعائد، والتخطيط للاستثمارات الرأسمالية بهدف المساعدة على اتخاذ القرارات الاستثمارية المتعلقة بإنشاء منظمة جديدة، أو التوسع فيها، أو استكمال بعض أجزائها، أو إحلال بعض آلاتها وتجديدها بهدف زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الأرباح.

6. لمحة مختصرة عن الوحدة الدراسية التالية :

تتناول الوحدة التالية، مكوناً أساسياً من مكونات مادة الإدارة المالية، هو التحليل المالي، من خلال مقدمة أو مدخل إلى التحليل المالي ثم التحليل المالي بالنسب المالية، والتحليل المالي باستخدام قائمة التغير في المركز المالي .

7 – إجابات التدريبات :

تدريب (1)

1- نسبة إجمالي الميزانية لعام 2007 م على حجم المبيعات لنفس العام :

$$= \frac{100 \times 657000}{9000000} = 73\%$$

2- نسبة كل بند من بنود المركز المالي إلى حجم المبيعات لعام 2007م

النقدية	4٪	أوراق دفع	11٪
الحاسبات المدينة	16٪	دائنون	6٪
المخزون السلعي	18٪	ديون مستحقة	5.5٪
الموجودات المتداولة	38٪	قروض طويلة الأجل	5.5٪
الموجودات الثابتة	35٪	إجمالي المطلوبات	28٪
		رأس المال	35٪
		أرباح محتجزة	10٪
		إجمال حقوق الملكية	45٪
صافي الموجودات	73٪	إجمال المطلوبات وحقوق الملكية	73٪

3- وبافتراض استمرار نسبة إجمالي الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية إلى إجمالي المبيعات المتوقعة (73٪)، وكذلك استمرار ثبات نسبة كل بند من بنود الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية. فإن الميزانية التقديرية الشاملة المتوقعة للشركة لعام 2008م تكون كما يلي :

نقدية 4٪ من 13500000 =	540000	أوراق دفع 11٪	1485000
الحسابات المدينة 16٪ =	2160000	دائنون 6٪	810000
المخزون السلعي 18٪ =	2430000	ديون مستحقة 5.5٪	742500
الموجودات المتداولة 38٪ =	5130000	قروض طويلة الأجل 5.5٪	742500
الموجودات الثابتة 35٪ =	4725000	إجمالي المطلوبات 28٪	3780000
		رأس المال 35٪	4725000
		أرباح محتجزة 10٪	1350000
		إجمال حقوق الملكية 45٪	6075000
إجمالي الموجودات 73٪	9855000	إجمال المطلوبات وحقوق الملكية 73 ٪	9855000

UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
وقل رب زدني علما
جامعة العلوم والتكنولوجيا

∴ حجم التمويل الذي تحتاج إليه الشركة لمواجهة الزيادة المستهدفة في المبيعات في عام 2008م = 9855000 – 6570000 = 3285000 ريال

تدريب (2) :

الميزانية التقديرية للمقاولات والتجارة العامة لشهر يوليو 2008م بالريال

الرصيد أول الشهر :	650000	
المقبوضات :		
المبيعات النقدية :	864000	
متحصلات نقدية :	373000	
فوائد استثمارات :	15000	
إيجارات :	360000	
مجموع التحصيلات :		1612000
مجموع النقدية كلها :		2262000
(-) المدفوعات :		
حسابات دفع :		826000
ضرائب :		55000
أجور ومرتبات :		165000
صيانة مباني :		306000
مصاريف إدارية :		80000
مصاريف أخرى :		24000
مجموع المدفوعات :		1456000
الرصيد في نهاية الشهر :		806000 (فائض)

تدريب (3) :

الميزانية التقديرية النقدية لشركة صفاء للتجارة للثلاثة الأشهر المنتهية في 6/30.

البيان	إبريل	مايو	يونيو
المقبوضات :			
رصيد أول المدة	250000	720000	(132000)
المبيعات	750000	900000	1025000
رأس المال	625000	ـــــ	625000
مجموع المقبوضات	1625000	1620000	1518000
المدفوعات :			
المواد:	625000	700000	775000
الأجور :	155000	162000	175000
المصاريف الإدارية :	85000	90000	107500
عمولة المبيعات :	40000	50000	52500
أرباح الأسهم الممتازة:	ـــــ	750000	ـــــ
ثمن شراء ألآلات			250000
مجموع المدفوعات	905000	1752000	1360000
الرصيد	720000	(132000)	158000

UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
جامعة العلوم والتكنولوجيا

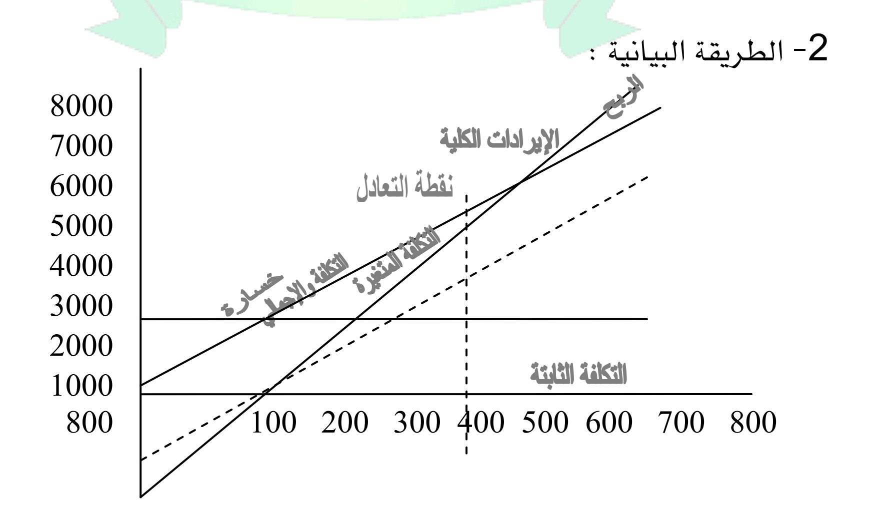
تدريب (4):

1 – الطريقة الحسابية

الإيرادات والتكلفة عند مستويات حجم المبيعات المختلفة

مستوى حجم المبيعات وحدة (1)	الإيرادات الكلية (2) ريال (1) ×100	التكلفة الثانية (3) ريال	التكلفة المتغيرة بالريال (4) 1×80	إجمالي التكاليف بالريال (5) 4+3	صافي الربح أو الخسارة بالريال (6) 5-2
100000	10000000	8000000	8000000	16000000	6000000(-)
200000	20000000	8000000	16000000	24000000	4000000(-)
300000	30000000	8000000	24000000	32000000	2000000(-)
400000	40000000	8000000	32000000	40000000	صفر
500000	50000000	8000000	40000000	48000000	2000000(+)
600000	60000000	8000000	48000000	56000000	4000000 (+)
800000	70000000	8000000	56000000	6400000	6000000(+)
800000	80000000	8000000	64000000	72000000	8000000 (+)
900000	90000000	8000000	72000000	80000000	10000000 (+)
1000000	100000000	8000000	80000000	88000000	12000000(+)

2- الطريقة البيانية :



3- الطريقة الجبرية :

أ - كمية التعادل = $\frac{\text{التكلفة الثابتة}}{\text{سعر بيع الوحدة – التكلفة المتغيرة للوحدة}}$

$= \frac{8000000}{80 - 100}$

$= \frac{8000000}{20} = 400000$ وحدة

ب – نقطة التعادل بالقيمة = $\frac{\text{التكلفة الثابتة}}{1 - \frac{\text{التكلفة المتغيرة}}{\text{سعر بيع الوحدة}}} = \frac{8000000}{1 - \frac{80}{100}}$

$= \frac{8000000}{\frac{20}{100}} = \frac{8000000 \times 100}{20} = 40000000$ ريال

جـ-نقطة التعادل كنسبة من الطاقة القصوى = $\frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{إيرادات الطاقة القصوى - التكلفة المتغيرة للطاقة القصوى}} \times 100$

$= \frac{8000000}{80000000 - 100000000} \times 100 =$

$= \frac{8000000}{20000000} \times 100 = 40$ ٪

تدريب رقم (5) :

يتم استخراج نقطة التعادل لكل بديل كما يلي وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{نقطة التعادل} = \frac{\text{التكلفة الثابتة}}{\text{سعر بيع الوحدة} - \text{التكلفة المتغيرة للوحدة}}$$

وبتطبيق هذه المعادلة على البدائل الثلاثة تكون نقطة التعادل لكل بديل كما يلي:

- نقطة التعادل للبديل (أ) = $\frac{5000000}{500 - 400}$ = 50000 وحدة
- نقطة التعادل للبديل (ب) = $\frac{10000000}{500 - 350}$ = 66667 وحدة
- نقطة التعادل للبديل (جـ) = $\frac{15000000}{500 - 300}$ = 75000 وحدة

والبديل (أ) هو الأفضل، لأن نقطة التعادل تتحقق عند مستوى أقل، وهو 50000 وحدة وبالتالي فإن هناك إمكانية لتحقيق ربح أكبر.

تدريب (6) :

$$\text{معدل العائد البسيط على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الربح} + \text{الفوائد}}{\text{إجمالي الأموال المستثمرة (رأس المال + المطلوبات)}} \times 100$$

$$= \frac{1500000 + 500000}{1100000} \times 100$$

$$= \frac{2000000}{11000000} \times 100 = 18.18\ \%$$

تدريب (7) :

الإنفاق الاستثماري والتدفقات النقدية بالريال

UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
وقل رب زدني علما
جامعة العلوم والتكنولوجيا

السنوات	الإنفاق الاستثماري	صافي التدفقات النقدية	قيمة الإنفاق الاستثماري غير المغطى عند نهاية كل سنة
0	5000000		
1		500000	4500000
2		570000	3930000
3		620000	3310000
4		620000	2690000
5		620000	2070000
6		600000	1470000
7		580000	890000
8		550000	340000
9		340000	صفر
10		300000	
متوسط صافي التدفقات النقدية		530000	

يتبين من الجدول أن فترة الاسترداد هي تسع سنوات بحيث يتم استعادة إجمالي الإنفاق الاستثماري نهاية السنة التاسعة.

كما يمكن احتساب فترة الاسترداد كما يلي :

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{الإنفاق الاستثمارى}}{\text{متوسط صافي التدفقات النقدية}}$$

$$= \frac{5000000}{530000} = 9.4 \text{ سنة}$$

تدريب (8):

القيمة الحالية للتدفقات النقدية تحت سعر الخصم 5٪

السنوات	معدل القيمة الحالية للوحدة النقدية تحت سعر الخصم 5٪	الإنفاق الاستثماري	صافي التدفقات النقدية	إجمالى القيمة الحالية الصافية للتدفقات النقدية
0	1.000	6.000000		
1	0.952		420000	399840
2	0.907		660000	598620
3	0.864		900000	777600
4	0.823		1020000	839460
5	0.784		1020000	799680
6	0.746		1020000	760920
7	0.711		960000	682560
8	0.677		960000	649920
9	0.645		900000	588600
10	0.614		450000	331560
المجموع		6.000000	8.400.000	6.428.760

يتبين من الجدول أن القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية هي (6428760) ريالاً تحت سعر الخصم 5٪ والإنفاق الاستثماري هو (6000000) ريال. أي: أن القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية أعلى من الإنفاق الاستثماري بـ (428760) ريالاً. أي: أن عملية الاستثمار مقبولة تحت سعر خصم 5٪.

كما أن صافي القيمة الحالية = $\frac{6428760}{6000000}$ = 1.71

أي: أن كل ريال من الإنفاق الاستثماري يعطي عائداً صافياً قدره 1.71 ، أي: أكثر من واحد صحيح....

8. المراجع :

1. حسون، توفيق، الإدارة المالية، منشورات جامعة دمشق . دمشق 1996م . الطبعة السابعة.
2. الجزيري، خيري، إدارة مالية (2) منشورات جامعة القاهرة. القاهرة 1993م .
3. حنفي، عبد الغفار، الإدارة المالية المعاصرة، المكتب العربي الحديث الإسكندرية 1993م.
4. محمد عقل، مفلح، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر والتوزيع عمان 2000م.



الوحدة الثالثة 3

التحليل المالي


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٩٩٤م
١٤١٤هـ
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

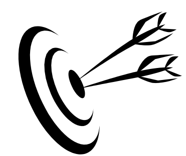
محتويات الوحدة

1. المقدمة:

1 -1. التمهيد:

عزيزي الدارس، مرحباً بك إلى الوحدة الثالثة من مقرر الإدارة المالية (التحليل المالي) التي تنقسم إلى ثلاثة أقسام، يتناول القسم الأول مدخلاً إلى التحليل المالي، كمقدمة لا بد منها لفهم طبيعة التحليل المالي ومفهومه، وأهميته، مع نبذة عن مجالات التحليل المالي، والأطراف المعنية بالتحليل المالي، وأسسه، ومعاييره، وأدواته مع توضيح عن أنواع التحليل المالي، والقسم الثاني من الوحدة يتناول التحليل المالي بالنسب المالية الذي يعتبر من أقدم أنواع التحليل المالي وأكثرها استخداماً، حيث يتم توضيح مفهوم التحليل المالي بالنسب المالية: نسب السيولة، ونسب الربحية، ونسب النشاط، ونسب المديونية. أما القسم الثالث فيتناول موضوع التحليل المالي باستخدام قائمة التغير في المركز المالي، من خلال توضيح مفهومه، وأهميته، وكيفية إعداد قائمة التغير في المركز المالي، وكذلك يتناول هذا القسم أنواع قوائم التغير في المركز المالي : قائمة التغير على أساس نقدي، وعلى أساس صافي رأس المال العامل، وقائمة التغير الشاملة . وتشكل هذه الوحدة الأساس في مفهم التحليل المالي من الناحية النظرية والعملية.

1 -2. أهداف الوحدة:



عزيزي الدارس بعد انتهائك من دراسة هذه الوحدة يجب أن تكون قادراً على أن:

1. **تكون فكرة عن التحليل المالي: مفهومه، وأهميته، وأهم مجالاته، والأطراف المعنية به، وأسسه، ومعاييره، وأدواته وأنواعه .**
2. **نتعرف على التحليل المالي بالنسب المالية، ومفهومه، سواء كانت نسب السيوله، أو الربحية، أو نسب النشاط، أو نسب المديونية .**
3. **تلم بمفهوم التحليل المالي باستخدام قائمة التغير في المركز المالي، وأهميته، وكيفية إعداد قائمة التغير في المركز المالي، وكذلك التعرف على أنواع قوائم التغير في المركز المالي: قائمة التغير على أساس نقدي وقائمة التغير على أساس صافي رأس المال العامل، وقائمة التغير الشاملة .**

1-3. أقسام الوحدة:

تنقسم هذه الوحدة إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول: ويتناول هذا القسم مفهوم التحليل المالي، وأهميته، ومجالاته، والأطراف المعنية به، وأسسه، ومعاييره، وأدواته، وأنواعه .

القسم الثاني: ويتناول مفهوم التحليل المالي بالنسب المالية، ونسب السيولة، ونسب الربحية، ونسب النشاط، ونسب المديونية .

القسم الثالث: ويتناول مفهوم التحليل المالي وهدفه باستخدام قائمة التغير في المركز المالي، وأهمية قائمة التغير في المركز المالي، وكيفية إعدادها، وأنواعها: قائمة التغير في المركز المالي على أساس نقدي، وعلى أساس صافي رأس المال العامل، وقائمة التغير الشاملة.

1-4. قراءات مساعدة:



عزيزي الدارس، حاول الانتفاع ما أمكن بالمراجع التالية، نظراً لاتصالها المباشر بموضوع هذه الوحدة:

1-د. خليل محمد الشماع، د.خالد أمين عبدالله. التحليل المالي للمصارف، اتحاد المصارف العربية .عمان 1990م

2-د.زياد رمضان، أساسيات الإدارة المالية، دار صفاء، عمان 1996م.

3 -د.أحمد عبد الرزاق محمد، دليل استخدام النسب المالية للمنشئآت الاقتصادية والمصارف، الطبعة الأولى، صنعاء 2008م.

2 . مدخل إلى التحليل المالي:

1.2 : مفهوم التحليل المالي :

يعتبر التحليل المالي، من الناحية التاريخية، وليد الظروف التي صاحبت الكساد العالمي، مع بداية الثلاثينيات من القرن الماضي، وأدى ظهور بعض حالات الغش والخداع، الأمر الذي استدعى ضرورة نشر البيانات والمعلومات عن المنظمات، وبالتالي أدى إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية هي وظيفة التحليل المالي، التي من وظائفها الأساسية القيام بتحليل البيانات والمعلومات وإيجاد علاقات مختلفة بينها بغرض الحصول على بعض الدلالات التي تفيد في عملية التخطيط والرقابة المالية واتخاذ القرارات .

والتحليل المالي هو ((أسلوب منظم لمعالجة البيانات بهدف التعرف على الموقف المالي للمنظمة ونقاط القوة و الضعف فيها، وبما يساعد على التخطيط، وتقييم الأداء واتخاذ القرارات، من خلال إيجاد العلاقات المختلفة بين تلك البيانات والتعرف على التغيرات المختلفة التي طرأت عليها)) .

أي : أن التحليل المالي تم بهدف التعرف على مواطن القوة في المنظمة والعمل على تعزيزها، أو مواطن الضعف فيها والعمل على علاجها، وبما يساعد على حسن التخطيط وتقييم الأداء واتخاذ القرارات .

وعملية التحليل المالي تتطلب - من أجل القيام بها على أحسن وجه - معرفة تامة بالمحاسبة والاقتصاد وإدارة الأعمال وبالظروف المحيطة بالمنظمة موضوع التحليل وإداراته المختلفة .

2.2. أهمية التحليل المالي :

تتمثل أهمية التحليل المالي في كونه يساعد في التعرف على مواطن القوة في المنظمة والعمل على تعزيزها، ومواطن الضعف فيها والعمل على علاجها، حيث إن مسؤولية إدارة المنظمة بالدرجة الأولى حسن استخدام الموارد الإنتاجية المتاحة، سواء المادية أو البشرية، وهذا لا يتم إلا من خلال القيام بعملية التحليل المالي .

ونظراً لأن وظائف الإدارة المالية تنحصر في ثلاث وظائف رئيسة هي التخطيط المالي، والرقابة المالية وتقييم الأداء، والتمويل والاستثمار، فإن من الوظائف الأساسية للمدير المالي القيام بوضع الخطط المالية الرامية إلى تحقيق أهداف المنظمة، وهذه المهمة ليست بالسهولة، وخاصة بعد أن تضخمت المنظمات وكبر حجمها وتعددت واجباتها، وعملية التخطيط تعتمد على البيانات والمعلومات المالية المتوفرة عن الماضي والمتصلة بنشاط المنظمة، ولكن وجود هذه البيانات وحده لا يكفي للقيام بعملية التخطيط، ولا بد من القيام بتحليل هذه البيانات وإيجاد علاقات مختلفة بينها لتعطي مؤشرات ودلالات معينة تفيد في عملية التخطيط، وبذلك يكون التحليل المالي هو نقطة البداية لعمل الخطط قبل القيام بأي إجراءات متقدمة للتنبؤ بالميزانيات التقديرية وإعدادها .

كما أنه لا بد من القيام بعملية الرقابة المالية وتقييم الأداء بهدف تقييم كفاءة السياسات المالية والمبادرة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت لمناسب، ولكي يتم القيام بذلك لا بد من القيام بعملية التحليل المالي .

وكما تفيد عملية التحليل المالي في القيام بعملية التخطيط والرقابة المالية فإنها تفيد المنظمة أيضا عند رغبتها في الحصول على الأموال من المنظمات المالية المتخصصة مثل المصارف والمقرضين المختلفين، حيث لم تعد عملية الحصول على القروض مرتبطة بالاتصالات والعلاقات الشخصية، وأصبح ذلك مرتبطاً ارتباطاً كاملاً بالمركز المالي للمنظمة المقترضة، الأمر الذي يتطلب القيام بعملية تحليل المركز المالي لها قبل اتخاذ القرار الخاص بمنح القرض من عدمه، حيث تقوم المنظمة المقرضة بعملية التحليل بالرغم من أنه ليس هناك مانع من قيام المنظمة المقترضة بتقديم البيانات مصحوبة بالتحليل المالي المطلوب. وكما يقوم الأفراد والمنظمات نحو القروض بتحليل المركز المالي للمنظمة فإن المستثمرين الذين يرغبون في استثمار أموالهم في المنظمة يقومون بعملية التحليل أيضاً للتعرف على سلامة الاستثمار والعائد المحقق من ورائه .

مما سبق يتبين أن أهمية التحليل المالي تتمثل في كونه المنطلق الأساسي للتعرف على وضع المنظمة من حيث القوة والضعف، وبما يساعد إدارة المنظمة على

حسن استغلال مواردها الإنتاجية المتاحة، كما تتمثل أهمية التحليل المالي في أنه أيضاً الخطوة الأساسية التي لا بد من القيام بها قبل القيام بعمليات التخطيط والرقابة، وقبل حصول المنظمة على الأموال اللازمة، وقبل القيام بعملية الاستثمار.

3.2. مجالات التحليل المالي:

تتمثل مجالات التحليل المالي بالتحليل من أجل التخطيط، ومن أجل الرقابة وتقييم الأداء، ومن أجل الائتمان والاستثمار، والتحليل من أجل الاندماج والشراء. فالتحليل المالي بغرض التخطيط يكون ضرورياً لمواجهة التقلبات التي تتعرض لها أسواق السلع والخدمات، بحيث يكون من الضروري على المنظمة أن تقوم بعملية التخطيط لمواجهة المستقبل، والتنبؤ ووضع الميزانيات التقديرية، ووضع تصور للأداء في المستقبل استناداً إلى الأداء في السابق، وكل هذا لا يتم إلا باستعمال أدوات التحليل المالي .

والتحليل المالي بغرض الرقابة وتقييم الأداء يعتبر أداة مثالية لتقييم كفاءة سياسات المنظمة المالية وكفاءة الربحية والسيولة واتجاهات نموها، وكذلك تقييم أداء الإدارة المالي بهدف تصحيح الأخطاء والانحرافات في الوقت المناسب.

أما التحليل الائتماني فالهدف منه التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المشروع المقرض في علاقته مع المقترضين، وتقييمها، وبناء قراره بالموافقة على القرض استناداً إلى نتيجة هذا التقييم، والذي يعتمد على عملية التحليل المالي، كأن تتم المقارنة بين الفوائد المتوقع الحصول عليها من عملية الإقراض والمخاطر المتوقع أن تواجهها المنظمة، والأخذ بالجانب الأرجح من المقارنة . ويعتبر التحليل المالي الإطار المناسب والفعال الذي يُمكّنُ من اتخاذ القرار المناسب، وذلك لما لأدوات التحليل المالي من قدرة للتعرف على المخاطر المالية بشكل عملي .

والتحليل المالي بغرض الاستثمار يمثل أفضل تطبيق عملي للتحليل المالي، سواء كان ذلك الاستثمار في الأسهم والسندات، أو الاستثمار في مجالات الاستثمار المختلفة الأخرى، وبصورة عامة يهتم المستثمر بنتيجة عمليات المنظمة، وبالعائد على الاستثمار وهيكل رأس المال، ومديونية المنظمة على المدى الطويل والقصير.

والاندماج الناتج عن انضمام منظمتين اقتصاديتين أو أكثر لا يمكن أن يتم إلا بعد القيام بعملية التحليل المالي لكلا المشروعين، حيث تقوم الإدارة المالية للمنظمة المشترية بعملية التحليل لتقدير القيمة الحالية للمنظمة التي تنوي شراءها، وتقدير الأداء المستقبلي لها، في حين تتولى الإدارة المالية للمنظمة البائعة القيام بعملية التحليل المالي من أجل تقييم العرض المقدم والحكم على مدى ملاءمته .

4.2. الأطراف المعينة بالتحليل المالي :

يهتم بعملية التحليل المالي كل من إدارة المنظمة، وجهات خارجية أخرى مثل المستثمرين والدائنين والعاملين في المنظمة، وسماسرة الأوراق المالية، والأجهزة الحكومية المختلفة، وكذلك المنظمات المتخصصة في التحليل المالي، وطبيعة التحليل تختلف من جهة إلى أخرى وفقاً للغرض من عملية التحليل وهدف المحلل . كما أن كل فئة من الفئات المهتمة بالتحليل المالي تعتمد في عملية التحليل على معلومات تختلف عن المعلومات التي تعتد عليها الفئات الأخرى وفقاً لاختلاف الغرض لكل منها، وذلك كما يلي :

أ – إدارة المنظمة:

تقوم إدارة المنظمة بعملية التحليل الشاملة، فيكون اهتمامها بكل مظاهر التحليل المالي القصير الأجل والطويل الأجل، وبالسيولة والربحية، وبكل نشاط المنظمة وتطوراته المتوقعة، وكذلك العلاقة بين مصادر التمويل المتخلفة، وذلك بهدف تحديد قدرة المنظمة على مقابلة الالتزامات القصيرة الأجل، وتحديد مصادر التمويل الطويلة الأجل والعلاقة بينها، وتحديد مدى قدرة المنظمة على استخدام وإدارة أصولها المختلفة... ألخ، وكذلك التعرف على تقييم المستثمرين لربحية المنظمة، ولدى تفضيلهم استثمار أموالهم في المنظمة، ولذا فإدارة المنظمة تهتم بالحصول على البيانات التالية للحكم على كفاءتها في إدارة المنظمة خلال فترة زمنية معينة:

- ربحية المنظمة وعائد الاستثمار .
- نتيجة مقارنة أداء المنظمة بأداء المنظمات الأخرى المماثلة في الصناعة التي تنتمي إليها .
- اتجاهات أداء المنظمة .
- كفاءة إدارة الأصول .
- كيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستخدام المختلفة .
- فاعلية الرقابة .

ب -المستثمرون .

ينصب اهتمام المستثمرين (الدائنون طويلو الأجل) بتحليل المركز المالي للمنظمات للسنوات السابقة، كما يركزون على تحليل الميزانيات التقديرية للسنوات القادمة بهدف معرفة قدرة المنظمة على تحقيق الأرباح، ومدى قدرتها على الالتزام بالديون طويلة الأجل، ولذا فهم يهتمون بالحصول على البيانات التالية مثالاً، قبل اتخاذهم للقرارات الاستثمارية :

- أداء المنظمة على المدى الطويل والقصير، ومدى قدرتها على تحقيق أرباح.
- الوضع المالي للمنظمة حالياً والعوامل الممكنة أن تؤثر فيه مستقبلاً .
- الاتجاه الذي اتخذته ربحية المنظمة على مدى فترة زمنية معقولة .
- سياسة توزيع الأرباح التي تتبعها المنظمة .
- الهيكل المالي للمنظمة مع بيان الآثار السلبية والإيجابية المتوقعة نتيجة للتركيبة الذي يتخذها هذا الهيكل .
- نتيجة مقارنة أداء المنظمة بأداء المنظمات الأخرى المشابهة وأداء الصناعة التي تنتمي إليها .
- إمكانية نمو المنظمة وتطوره، وأثر ذلك على الأرباح وقيمة الأسهم .

جـ-الدائنون :

الدائنون، مثل الموردين والمقرضين قصيري الأجل، يهتمون في المقام الأول بالتأكد من أن المنظمة قادرة على الوفاء بالتزاماتها على المدى القصير، ويقتصر تحليلهم لسيولة المنظمة، ومدى كفاءة رأس المال العامل، ولذلك فهم يهتمون بالحصول على المعلومات التالية بغرض تقييم قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها :

- مدى سلامة الوضع المالي للمنظمة .
- سيولة المنظمة لكونها المؤشر الأمثل على قدرة المنظمة على الوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل .
- ربحية المنظمة وهيكلها المالي والمصادر الرئيسة للأموال، واستخداماتها، والتوقعات الطويلة الأجل لكونها المؤشر الأفضل على قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها الطولية الأجل .
- السياسات التي اتبعت في الماضي من قبل المنظمة بغرض مواجهة احتياجاتها المالية .
- قدرة المنظمة على تحقيق الأرباح التي تعتبر أحد الموارد الرئيسة للوفاء بالديون القصيرة الأجل والطويلة الأجل .

د-المحللون الماليون المتخصصون:

هناك بعض المكاتب المتخصصة بالتحليل المالي تقوم بذلك إما بمبادرة منها أو بناءً على تكليف من قبل المنظمة المهتمة بأمر منظمة أخرى، وذلك مقابل أتعاب محددة تتقاضاها هذه المكاتب، وقد تقوم المنظمة (موضوع التحليل المالي) بالطلب إلى هذه المكاتب القيام بتحليله ونشر نتائجه لمعرفة ترتيبه الائتماني في السوق، الأمر الذي يعكس قدرة المنظمة على الاقتراض وسعر القروض، لأن المنظمة ذات التصنيف الجيد ستتمكن من الاقتراض بسعر فائدة أقل .

هـ - سماسرة الأوراق المالية :

وهم يهتمون بعملية التحليل المالي بغرض معرفة التغيرات المحتملة على أسعاء الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المنظمة، وكذلك بغرض تحديد أسهم المنظمات التي من الممكن أن توجد بها فرص استثمار جديدة .

و-العاملون في المنظمة :

وهم يهتمون بنتائج التحليل المالي في المنظمة بغرض الحكم على كفاءتها وفعالية إنجازاتها الأمر الذي له أثر في مستوى الإنتاجية، ويعزز الشعور بالانتماء، بالإضافة إلى التعرف على النتائج الفعلية مما يجعلهم في وضع أفضل لتقديم مطالب معقولة إلى إدارة المنظمة .

ز - الأجهزة الحكومية:

ويكون اهتمامهم بالدرجة الأولى بالتحليل المالي لأغراض رقابية وضريبية.

5.2. أسس التحليل المالي :

هناك مجموعة من الأسس العامة اللازم أخذها بنظر الاعتبار عند القيام بعملية التحليل المالي، من أهم هذه الأسس ما يلي :

أ- أن يكون هناك هدف لعملية التحليل بما يساعد على تجنب العمل غير اللازم واقتصار جهد المحلل على ما يخدم الهدف .

ب-تكوين مجموعة الأسئلة المحددة بحيث يكون إجاباتها ضرورية لتحقيق الهدف المحدد لعملية التحليل .

ج- اختيار أداة التحليل المناسبة للتعامل مع المشكلة المعنية .

د- تحديد الفترة أو الفترات التي سيتم تحليل قوائمها المالية .

ه- تحليل الانحراف عن المعيار للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة والنسبة المئوية .

و- تحليل أسباب الانحراف وتحديدها .

ز- وضع التوصيات المناسبة بالاعتماد على نتائج التحليل .

6.2. معايير التحليل المالي :

هناك مجموعة من المعايير التي تتم وفقاً لها عملية التحليل و المقارنة، بعض هذه المعايير يستخدم عند القيام بعملية المقارنة الزمنية، وبعضها الآخر يستخدم عند القيام بالمقارنة المكانية، وهذه المعايير يحب أن تتسم بالواقعية، والثبات مع إدخال بعض التعديلات عليها كلما دعت الضرورة، كما يجب أن تتسم بالبساطة والوضوح، مع ضرورة عدم وجود احتمال لأكثر من معنى للمعيار . وأنواع معايير التحليل المالي هي :

أ - المعايير المطلقة :

وهي النسب والمعدلات المتعارف عليها في حقل التحليل المالي وفي جميع المجالات، رغم اختلاف نوع المنظمة الذي يتم تحليلها، وعمرها ووقت التحليل، والغرض من عملية التحليل ومن أمثلة المعايير المطلقة نسبة التداول التي هي : 1:2 أو 200 ٪ أو 2 مرة، ونسبة السيولة السريعة التي هي : 1:1 أو 100 ٪ أو 1 مرة . ويؤخذ على هذه المعايير أنها مؤشر مالي ضعيفُ المدلول ؛ لأنه يعتمد على إيجاد صفات مشتركة بين عدد من المنظمات والقطاعات المختلفة، الأمر الذي يعني محدودية هذا المعيار كقياس لجميع الحالات .

ب - معيار الصناعة :

وهو عبارة عن متوسط مجموعة من النسب المأخوذة من مجموعة كبيرة من المنظمات التي تنتمي إلى صناعة واحدة وفترة زمنية معينة، وهذا المعيار يفيد عند مقارنة النسبة الخاصة بالمنظمة موضوع التحليل لمعرفة المركز النسبي للمنظمة، ومدى تطابقه مع معدل الصناعة، وهل هو ضمن المعدل السائد أو أعلى منه أو اقل؟.

يتولى إعداد هذا المعيار الغرف والاتحادات التجارية والصناعية في البلد، ومن أجل أن تكون المقارنة بموجب هذا المعيار دقيقة وناجحة يجب أن تكون المنظمات موضوع التحليل تابعة لصناعة واحدة، وأن تكون ممثلة في الحجم، وأن تستخدم نفس الأسس والأساليب المحاسبية، وأن تنتمي هذه المنظمات إلى منطقة جغرافية واحدة . ويؤخذ على هذا المعيار ما يلي :

- صعوبة تحديد الصناعات وتصنيفها بسبب تنوع أنشطتها .
- صعوبة تحديد المقصود بالصناعة الواحدة، وحتى الصناعات التي يمكن أن تصنف ضمن الفئة نفسها يصعب مقارنتها، فمثلاً قد تكون شركة للنفط تقوم بأعمال التنقيب، وأخرى تقوم بأعمال التنقيب والتكرير والتسويق والبيع بالمفرد.
- اختلاف الظروف التاريخية والحجم ونمط الإنتاج .
- اختلاف شروط الائتمان التي تحصل عليها المنظمات ويمنحها لعملائها .
- اختلاف الأساليب المحاسبية بين المنظمات المختلفة قد يؤدي إلى اختلاف النتائج .
- تنوع المنتجات والموقع الجغرافي، واختلاف الأهداف .

وبالرغم من ذلك فإن معيار الصناعة يمثل إطاراً عامّاً للتحليل، ويلفت النظر إلى الانحرافات عن المعدل العام للصناعة .

جـ- المعيار التاريخي :

وهو يعتمد على الاتجاهات التي اتخذها أداء المنظمة في الماضي كمقياس لأدائه الحالي وتوقع أدائه في المستقبل. وهذا المعيار أو المعدل يتم استخراجه للمنظمة الواحدة من خلال إيجاد المتوسط لفترات سابقة مُحدّدّة ومقارنة ذلك بالمعدل المستخرج عن الفترة الحالية ؛ لأن الافتراض القائم عليه هذا المعيار يقوم على أساس أن الحاضر وليد الماضي، والمعيار التاريخي يستخدم في الحالات التالية :

- للتعرف على الاتجاه الذي يتخذه أداء المنظمة .
- في حالة عدم وجود معايير أخرى .
- في حالة عدم وجود صناعات أخرى مشابهة .
- في حالة عدم إمكان مقارنة أداء المنظمة بأداء الصناعة وأسباب تتعلق بالحكم أو العمر أو غير ذلك.

ونقطة الضعف في هذا المعيار تكمن في طريقة احتسابه من حيث تقرير عدد الفترات الماضية الواجب استخدامها، ومدى استمرار انطباق الماضي على المستقبل في حالة تغير الظروف نتيجة تغير البيئة الخارجية والداخلية للمنظمة، بالإضافة إلى أن المقارنة مع الماضي لا توفر أسساً مطلقة للقياس .

د-المعيار المخطط:

حيث يتم إعداد تقديرات مسبقة ومخطط لها، أي: إعداد معايير مستهدف تحقيقها خلال فترة محددة، وهذا المعيار يستخدم من قبل إدارة المنظمة بغرض مقارنة ما تم تحقيقه فعلاً بما كان متوقعاً من المنظمة تحقيقه وفقاً للتقديرات المعدة أو المخطط لها .

7.2. أدوات التحليل المالي :

لكي تتم عملية التحليل المالي لا بد أن يحدد المحلل الأدوات التي قد يلجأ إليها للقيام بعملية التحليل، وهذه الأدوات متعددة، من أهمها ما يلي :

أ – التحليل المالي بالنسب :

وهو من أكثر الأدوات المستخدمة في هذا المجال، ويتم استخدام النسب المالية في التحليل بغرض توضيح موقف المنظمة من العمليات التي قامت بها خلال الفترة الماضية، ويقوم التحليل باستخدام النسب على أساس تقييم مكونات القوائم المالية من خلال علاقتها بعضها ببعض أو بالاستناد إلى معايير محددة بهدف الخروج بمؤشرات ودلائل عن موقف المنظمة المالي أو الظروف السائدة فيه.

ب-قائمة المصادر والاستخدامات :

ويطلق عليها (قائمة حركة الأموال)، و (قائمة التغير في المركز المالي)؛ حيث إنها توضح حركة أموال المنظمة الداخلية (مصادر التمويل) والخارجة (الاستخدامات) خلال فترة زمنية معينة، مضافاً إليها تحركات الأموال الناتجة عن العمليات التشغيلية للمنظمة .

حيث يتم التحليل على أساس التعرف على المصادر التي حصلت المنظمة منها على الأموال والأوجه التي استخدمت فيها تلك الأموال خلال فترة زمنية معينة بهدف التعرف على أهمية كل مصدر من المصادر الداخلية والخارجية في تمويل عمليات المنظمة المختلفة، ومدى ملاءمة نوعية هذه المصادر مع الاستخدامات من الناحية الكمية والنوعية .

جـ-الموازنات التقديرية النقدية :

وهي ما يطلق عليها أحياناً كشوفات التدفق النقدي، ويقصد بالتدفق النقدي: مقدار النقد السائل أو شبه السائل الذي يدخل أو يخرج من صندوق المنظمة أو من حساباتها الجارية في المصارف . وهذه الأداة التحليلية تقدم معلومات مفيدة عن مواعيد تدفق الأموال من المنظمة وإليها، وتحدد كمية الأموال التي تحتاج إليها المنظمة ونوعيتها خلال فترة زمنية مستقبلية، وكذلك مواعيد الحاجة إلى هذه الأموال .

د – القوائم المالية التقديرية :

وهي تهدف إلى التعرف على الحجم التقديري المتوقع لمختلف بنود الموجودات والمطلوبات وحقوق المساهمين والاحتياجات المالية بالإضافة إلى التعرف على حجم الأرباح المتوقعة .

8.2. أنواع التحليل المالي :

هناك نوعان رئيسان للتحليل المالي، الأول : يسمى بالتحليل العمودي، وهو الذي يعتمد على دراسة العلاقات الكمية القائمة بين عناصر القوائم المالية المختلفة بتاريخ معين، والنوع الثاني : هو التحليل الأفقي، وهو الذي يعتمد على دراسة اتجاه كل بند من بنود القائمة المالية موضوع التحليل، وملاحظة مقدار الزيادة أو النقص مع مرور الزمن . وهذا النوع يتصف بالديناميكية ؛ لأنه يبين التغيرات التي تمت بمرور الزمن بعكس التحليل العمودي الذي يقتصر على فترة زمنية واحدة .وهذا النوع من التحليل يساعد على :

جامعة العلوم والتكنولوجيا

أ- اكتشاف سلوك النسبة أو البند ، موضوع التحليل والدراسة عبر الزمن.

ب- تقييم إنجازات المنظمة في ضوء هذا السلوك لاتخاذ القرارات المناسبة بعد بيان أسباب التغيير .

جـ -تقييم الوضع المستقبلي.

د -الحكم على مدى مناسبة السياسات الإدارية المتبعة .

أسئلة التقويم الذاتي :

؟

1 – وضح مفهوم التحليل المالي ، محدداً أهم مجالاته .

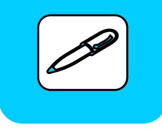
2 – هناك مجموعة من الأسس العامة اللازم أخذها عند القيام بعملية التحليل المالي . اذكر أهم هذه الأسس .

3 – هناك مجموعة من المعايير التي تتم وفقاً لها عملية التحليل المالي . اذكر أهم هذه المعايير .

4 – اذكر أهم أدوات التحليل المالي .

جامعة العلوم والتكنولوجيا
ربي زدني علما

تدريب (1)



أكمل الفراغات التالية بما يناسبها من كلمات :

أ – يعتبر التحليل المالي ، من الناحية التاريخية ، وليد .... التي صاحبت الكساد العالمي مع بداية .... من القرن الماضي .

ب – عملية التحليل المالي تتطلب من أجل القيام بها على أحسن وجه معرفة تامة بـ.................و ....و .... و................. المحيطة بالمنظمة موضوع التحليل .

جـ - تتمثل أهمية التحليل المالي في كونه يساعد على التعرف على .... في المنظمة والعمل على تعزيزها ، و....................... فيها والعمل على علاجها .

د – تتحصر مسؤوليات ووظائف الإدارة المالية في ثلاث وظائف رئيسة هي .... و .... و ....

تدريب (2)



تتعدد الأطراف المعنية بالتحليل المالي. اذكر تلك الأطراف والمتمثلة بـ :

1 – التي تقوم بعملية التحليل الشاملة .

2 – الذين ينصب اهتمامهم بتحليل المركز المالي للمنظمة للسنوات السابقة ، وتحليل الميزانيات التقديرية للسنوات القادمة بهدف معرفة قدرة المنظمة على تحقيق الإنتاج ومدى قدرتها على الالتزام بالديون طويلة الأجل .

3 – الذين يهتمون بالتأكد من أن المنظمة قادرة على الوفاء بالتزاماتها على المدى القصير .

4 –الذين يقومون بالتحليل المالي إما بمبادرة منهم أو بناء على تكليف من قبل المهتمين مقابل أتعاب محددة يتقاضونها .

5 – الذين يهتمون بالتحليل المالي لمعرفة التغيرات المحتملة على أسعار الأسهم .

6 – الذين يهتمون بنتائج التحليل المالي بغرض الحكم على كفاءة المنظمة التي ينتمون إليها وفعاليتها .

7-التي يكون اهتمامها بالدرجة الأولى بالتحليل المالي لأغراض رقابية وضريبية.

3- التحليل المالي بالنسب المالية:

1.3. مفهوم التحليل المالي بالنسب المالية وأهميتها :

النسب المالية هي أداة مهمة للتحليل المالي. والتحليل بواسطة النسب المالية يعتبر من أقدم الوسائل المستخدمة في التحليل .

والنسب المالية يطلق عليها أحياناً (المعدلات أو المؤشرات المالية)، ويمكن تعريف النسب المالية بأنها: ((المعامل الناتج من تعبيرين رياضيين))، أو أنها ((العلاقة بين متغيرين أحدهما البسط والآخر المقام))، وهي تستخدم كمؤشر لتقييم الموقف المالي وكفاءة أداء المنظمة، وتشير النسب المالية إلى العلاقة بين بندين أو رقمين من البنود المالية الموجودة في الحسابات الختامية أو غيرها، وقد تكون هذه العلاقة بين أكثر من بند، بحيث يجب أن تكون هذه العلاقة (التي بين البنود أو الأرقام الموجودة في الحسابات الختامية) ذات معنى ودلالة معينة ومعقولة، فمجرد نسبة بند قد لا تكون ذات معنى . فمثلاً نسبة أوراق الدفع إلى إجمالي الأصول الثابتة لا تعني أي شيء، والشيء نفسه بالنسبة للعلاقة بين قيمة المباني الموجودة في الميزانية وقيمة المصروفات المستحقة أو الأرباح المحتجزة، بينما قد تكون نسبة القروض طويلة الأجل إلى رأس المال، أو إلى إجمالي حقوق الملكية ذات معنى ودلالة، وتشير إلى مدى اعتماد المنظمة على التمويل الخارجي والداخلي وأثر ذلك على العائد الصافي لأصحاب المنظمة .

كما أن النسب المالية يجب أن تساعد المحلل المالي على وضع حكم نوعي عن موقف المنظمة من الناحية المالية وعن أدائها . ويجب أن يكون معلوماً أن النسبة أو العلاقة بين رقمين لا تعني شيئاً في حد ذاتها، ولا تؤدي إلى فهم لأداء المنظمة وموقفها المالي، ولا تظهر أهميته إلا إذا قورنت بمعلومات ذات علاقة مماثلة، فمثلاً إذا قلنا: إن نسبة الربح إلى المبيعات 10٪ فإننا لا نعرف مدى معقولية هذه النسبة، وهل هي نسبة معقولة ومقبولة ؟، وهل هي نسبة مرتفعة أم منخفضة؟، وهذا يتطلب، حتى يمكن الاستفادة من التحليل بالنسب المالية، أن نقارن النسب

المستخرجة بالنسب في السنوات الماضية، أو النسب في المنظمات المنافسة، أو النسب النمطية السائدة في نفس الصناعة ونفس النشاط المماثل .

كما أن النسب المالية المطلوبة والمستخرجة من واقع البيانات المالية تختلف باختلاف القائم بالتحليل وهدفه من عملية التحليل، فمثلاً المقرض التجاري أو المورد يهتم بنسب السيولة التي تدل على إمكانية حصوله على قرضه من عدمه خلال فترة زمنية قصيرة، والدائن طويل الأجل يهتم بمدى قدرة المنظمة على تسديد الفوائد والأقساط، وكذلك نسب هيكل التمويل وطرق استثمار الأموال المتوفرة للمنظمة، كما يهتم أصحاب رأس المال بنسب الربح في الحاضر والمستقبل، ومدى قدرة المنظمة على الاستمرار وزيادة معدلات النمو، بينما يهتم المدير المالي بكل ما ذكر من النسب بالإضافة إلى بقية النسب بالإضافة إلى بقية النسب الأخرى .

من المفهوم السابق تحديده للنسب المالية بأنها علاقة بين متغيرين، يتم استخراجها من بنود القوائم المالية الأساسية (قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة توزيع الأرباح) وغيرها، بغرض تحديد اتجاهات ودلالات معينة، والنسب المالية أداة مهمة لعملية التحليل المالي في المنظمة، وتتمثل أهميتها فيما يلي :

أ-تمكن المنظمة من تحديد قدرتها على مواجهة التزاماتها للغير .

ب-تمكن المنظمة من قياس درجة نموها، وتساعد على الكشف عن مواطن الضعف والقوة فيها.

جـ-تساعد على تحديد المدى الذي تستطيع فيه المنظمة تسديد التزاماتها من الديون الطويلة الأجل .

د-تساعد على توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، ورسم السياسات، وإعداد الميزانيات التقديرية، وإجراءا لمقارنات المختلفة .

هـ-تمكن من قياس الفعالية التي تحصل عليها المنظمة باستغلالها مختلف الموجودات لتحقيق رقم المبيعات .

و-تساعد على قياس الفعالية الكلية للمنظمة، ومستوى أدائها .

ز-تساعد على توفير المعلومات والبيانات التحليلية، والمعايير لأجهزة الرقابة الداخلية والخارجية بما يمكنها من القيام بأداء أعمالها بكفاءة وفاعلية .

جامعة العلوم والتكنولوجيا

2.3. أنواعه النسب المالية :

ليس هناك اتفاق بين رجال التحليل المالي على عدد وأنواع النسب المالية التي يمكن استخراجها من البيانات المالية، إذ إن هناك عدة نسب، من الصعب حصرها، وإنما يتم تصنيف بعضها في مجموعات وفقاً للنشاط المالي أو الوظيفة التي يراد تقييمها، أو اهتمام الأطراف المعنية بهذه النسب، وعلى ذلك فإنه يمكن تصنيف النسب المالية إلى ست مجموعات كما يلي:

أ. نسب السيولة .

ب. نسب الربحية .

ج. نسب النشاط .

د. نسب المديونية .

- **نسب السيولة :**

1- نسبة التداول = $\frac{\text{الموجودات المتداولة (الأصول المتداولة)}}{\text{المطلوبات المتداولة (الخصوم المتداولة)}}$

2- نسبة السيولة السريعة = $\frac{\text{الموجودات المتداولة - (المخزون)}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$

3- نسبة السيولة الأكثر تحفظاً = $\frac{\text{نقدية + أوراق مالية + أوراق قبض}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$

جامعة العلوم والتكنولوجيا UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY

4 - نسبة النقدية = النقدية / المطلوبات المتداولة

5- نسبة فترة الأمان (الفاصل الزمني الدفاعي) = الأصول الدفاعية (نقدية + أ – مالية + أ - قبض / مصروفات التشغيل اليومية المتوقعة

- **نسب الربحية :**

1- نسبة هامش الربح الإجمالي = مجمل الربح (المبيعات – تكلفة المبيعات) / المبيعات

2- نسبة هامش الربح الصافي (صافي الربح) = صافي الربح بعد الضرائب / المبيعات

3- نسبة العائد على الاستثمار = صافي الربح القابل للتوزيع / إجمال الأصول

4- نسبة العائد على إجمالي الموجودات (قبل الضرائب والفوائد) = الربح قبل خصم الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول

5- نسبة العائد على حقوق الملكية = صافي الربح قبل التوزيع /

جامعة العلوم والتكنولوجيا
UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY

حقوق الملكية

- نسب النشاط :

1 – معدل دوران المخزون =

أ = $\frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}}$

ب = $\frac{\text{المبيعات}}{\text{المخزون}}$

2 – متوسط فترة التحصيل = $\frac{\text{المدينون + أوراق القبض}}{\text{متوسط المبيعات اليومية الآجلة}}$

و متوسط المبيعات اليومية = $\frac{\text{المبيعات السنوية الآجلة}}{\text{عدد أيام السنة}}$

3– معدل دوران الموجودات (الأصول) الثابتة = $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الموجودات الثابتة}}$

4– معدل دوران الموجودات (الأصول) الإجمالية = $\frac{\text{المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول (الموجودات)}}$

UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
جامعة العلوم والتكنولوجيا

نسب المديونية :

1– نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية = $\frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{حقوق الملكية}}$

2– نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات (الأصول) = $\frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الموجودات}}$

3– معدل تغطية الفوائد = $\frac{\text{صافي الربح قبل الضرائب + الفوائد}}{\text{الفوائد}}$

4– معدل تغطية التكاليف الثابتة = $\frac{\text{صافي الربح قبل الضرائب + الفوائد +أيَّ أعباء ثابتة}}{\text{الفوائد + أي أعباء ثابتة}}$

ولاستخراج النسب المشار إليها نفترض قائمة نتائج الأعمال، وقائمة المركز المالي لإحدى المنظمات، وسوف يتم مناقشة كل نسبة من النسب المالية الواردة في كل مجموعة، وذلك كما يلي :

قائمة نتائج الأعمال للشركة الوطنية عن السنة المنتهية في 31/ 12/ 2007م

بآلاف الريالات

صافي المبيعات (بعد خصم المردودات والمسموحات)		1000000
(-) تكلفة المبيعات		600000
		400000
مجمل الربح		
(-) المصروفات		
- الإيجار	30000	
- الماء والكهرباء والتلفون	14000	
- أجور ومرتبات	60000	
- الإهلاك	2000	
- مصروفات بيعية	60000	
- مصروفات أخرى	30000	
- فوائد مدفوعة للغير	10000	
- إجمال المصروفات		206000
- صافي الربح من النشاط		194000
(+) إيرادات أخرى		6000
صافي الربح		200000
(-) الضرائب بنسبة 50٪		100000
صافي الربح القابل للتوزيع (بعد الضرائب)		100000

قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) للشركة الوطنية في 12/31/ 2007م

بآلاف الريالات

الأصول (الموجودات)		الخصوم وحقوق الملكية (المطلوبات)	
نقدية	20000	أوراق الدفع	12000
أوراق مالية	10000	دائنون	10000
أوراق قبض	16000	قروض قصيرة الأجل	8000
مدينون	10000		———
مخزون سلعي	14000	إجمال الخصوم المتداولة	30000
	———	مصروفات مستحقة	3000
إجمال ألأصول المتداولة	70000	إيرادات مقدمة	1000
إيرادات مستحقة	2000		———
مصروفات مقدمة	4000	إجمال الأرصدة الدائنة	4000
	———	قروض طويلة الأجل	6000
إجمال الأرصدة المدنية	6000	سندات	20000
الآلات (صافي)	20000		———
المبانى (صافي)	6000	إجمال الخصوم الثابتة	26000
الأراضي	4000	رأس المال	50000
	———	الاحتياطات	6000
إجمال الأصول الثابتة	30000	الأرباح المحتجزة	4000
أصول معنوية	14000		———
	———	إجمال حقوق الملكية	60000
إجمال الأصول	120000		———
		إجمال الخصوم الملكية	120000

3.3. نسبة السيولة:

تعتبر هذه المجموعة من النسبة المالية مهمة جداً، لأنها تتعلق بقياس حجم السيولة النقدية في المنظمة، وتستخدم لقياس قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، كما أنها أداة مهمة للرقابة على حركة التدفقات النقدية من المنظمة وإليها . ومن النسب التي تستخدم لتوضيح سيولة المنظمة ما يلي :

1- نسبة التداول :

وهي تقيس مدى كفاية الموجودات المتداولة المتوقع تحويلها إلى نقدية في المدى القريب على تغطية مطالبات الدائنين قصيرة الأجل، وتحسب نسبة التداول بقسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة :

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

وتكون في مثالنا كما يلي = $\frac{70000}{30000} \times 100 = 233$ ٪

أو 1:2.23 أو 2.33 مرة

وتوضح نسبة التداول مدى قدرة المنظمة من خلال الموجودات المتداولة على الوفاء بالخصوم (المطلوبات) المتداولة ، حيث تشير النسبة، في مثالنا ، إلى أن قيمة الموجودات المتداولة التي تملكها الشركة تكفي لسداد المطلوبات المتداولة أكثر من مرتين، وإذا كانت نسبة التداول النمطية هي 1:2 (أو 200٪، أو 2 مرة) فإن هذا يعني أن أصحاب المطلوبات المتداولة قصيرة الأجل يكونون في أمان إذا كانت قيمة الموجودات المتداولة ضعف قيمة المطلوبات المتداولة و العكس صحيح .

وعلى الرغم من أن نسبة التداول تعتبر مقياساً جيداً للسيولة إلا أنها لا تأخذ في الحسبان جميع الموجودات المتداولة، التي تختلف في درجة سيولتها ، فالنقدية تعتبر سيولة جاهزة، في حين أن المخزون السلعي أقل سيولة لكونه يحتاج إلى وقت أطول لتحويله إلى نقدية، وكذلك الأمر بالنسبة للحسابات المدينة، والأوراق المالية ، ولذلك فنسبة التداول تحتوي على نوع من التضليل إذا لم يتم تحليل البنود المكونة لها . كما أن رقم المطلوبات المتداولة قد يكون مستحقاً بالكامل لأحد المصارف، وقد يكون مستحقاً لأحد الموردين، الأمر الذي يجعل الشركة في الحالة الأخيرة في

مركز أقوى من الحالة الأولى، لأنه من السهل تأجيل مديونية المورد، ومن الصعب أن يتم ذلك بالنسبة للمصرف، وبالتالي فإن النسبة لا تعبر عن المركز الحقيقي للشركة بالرغم من تسويتها في الحالتين .

ومن الملاحظ أن البيانات المكونة لنسبة التداول مستمدة من الميزانية العمومية التي توضح مركز الشركة في لحظة محددة، وفي مثالنا كانت نسبة التداول في يوم 31/ 12/ 2007م .

$$\left(\frac{70000}{30000} \times 100\right) \qquad 233\,\%$$

ولكن قد ربما تقوم إدارة الشركة في اليوم التالي مباشرة (2008/1/1 م) بشراء آلآت بمبلغ (20000) ألف ريال من رصيد النقدية، وبالتالي فإن نسبة التداول في الحالة الجديدة تصبح :

$$= \frac{50000}{30000} \times 100 = 167\,\%$$ وهي أقل من النسبة المعيارية ...

2- نسبة السيولة السريعة :

ويتم احتسابها بعد خصم المخزون (البضاعة)، حيث يتم قسمة الموجودات المتداولة ما عدا البضاعة على المطلوبات المتداولة، وسبب استبعاد البضاعة أنها اقل الموجودات المتداولة تحويلاً إلى نقدية إذا قورنت بباقي الموجودات الأخرى كالنقدية والأوراق المالية والمدينين ،وبتطبيق ذلك على مثلنا تكون النسبة كما يلي :

نسبة السيولة السريعة = الموجودات المتداولة - البضاعة (المخزون) ÷ المطلوبات المتداولة

$$\frac{140000 - 70000}{30000} = \frac{56000}{30000} \times 100 = 187 \%$$

أو 1.9 :1   أو   1.9 مرة

وبما أن النسبة النمطية للسيولة السريعة هي 1:1 أو 100 ٪ أو 1 مرة فإن الموجودات المتداولة بعد خصم المخزون تساوي المطلوبات المتداولة، ويكون مركز الدائنين قويّاً بدرجة كبيرة .

ويمكن القول : إن الانتقادات الموجهة لنسبة التداول تنطبق على نسبة السيولة السريعة، بالإضافة إلى أن المخزون السلعي في آخر المدة قد يكون أكثر سيولة في التحول إلى نقدية كما هو الحال بالنسبة للسلع الغذائية ومواد البناء وغير ذلك من السلع التي يكون عليها الطلب كبيراً بصفة مستمرة .

3-نسبة السيولة الأكثر تحفظاً :

وتستخرج بقسمة بنود الموجودات المتداولة التي لا تستغرق وقتاً طويلاً لتحويلها إلى نقدية على المطلوبات المتداولة مثل النقدية وأوراق المالية وأوراق القبض، حيث إن النقدية محولة بطبيعتها، والأوراق المالية يمكن بيعها في سوق المال، وأوراق القبض يمكن خصمها في المصرف، أما الذمم والمخزون وغيرهما فإنها تستغرق وقتاً عند تحويلها إلى نقدية، والأصول السهلة التحويل إلى نقدية تسمى بالأصول أو الموجودات الدفاعية . وبتطبيق هذه النسبة على مثالنا تكون :

$$\text{نسبة السيولة الأكثر تحفظاً} = \frac{\text{النقدية + أوراق مالية + أوراق قبض}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

$$= \frac{16000 + 10000 + 20000}{30000} \times 100 = 153 \%$$

أو 1.5 :1   أو   1.5 مرة

4 - نسبة النقدية :

قد يرى البعض التحفظ بدرجة أكبر بحيث تستبعد كل الموجودات ما عدا النقدية ؛ لأنها قابلة للسداد في الحال . ونسبة النقدية تعتبر أصدق في قياس سيولة المنظمة، وفي مثالنا يكون معدل النقدية :

$$\text{معدل النقدية} = \frac{\text{النقدية}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

$$= \frac{20000}{30000} \times 100 = 67\%$$

أو 0.7 :1 أو 0.7 مرة

5 – نسبة فترة الأمان (الفاصل الزمني الدفاعي) :

وهذه النسبة تحدد فترة الأمان التي تستطيع المنظمة فيها الاعتماد على الموجودات السائلة الموجودة لديها كمورد للنقدية، وفترة الأمان يقصد بها عدد الأيام التي يمكن للمنظمة خلالها أن تمول نفسها وتسدد مصروفات التشغيل اليومية من واقع موجوداتها السهلة التحول إلى نقدية دون الاعتماد على مصادر خارجية أو الانتظار للمبيعات ومتحصلاتها . ولإيجاد هذه النسبة، يتم قسمة الموجودات شديدة السيولة على مصروفات التشغيل اليومية المتوقعة . والموجودات شديدة السيولة هي الموجودات الجارية التي يمكن تحويلها إلى نقدية بسرعة وفي أي وقت، كالنقدية، والأوراق المالية القابلة للبيع بسرعة، وبعض حسابات أوراق القبض والمدينين . أما مصروفات التشغيل اليومية فيقصد بها المدفوعات النقدية اليومية كالنثريات والمواد البترولية والانتقالات وما شابه ذلك . وفي مثالنا تكون نسبة فترة الأمان :

$$\text{نسبة فترة الأمان} = \frac{\text{الموجودات السائلة (الدفاعية) (نقدية + أوراق مالية + أوراق قبض)}}{\text{المصروفات اليومية المتوقعة}}$$

فإذا افترضنا أن المصروفات تقدر بـ (1000) ألف ريال فإن نسبة فترة الأمان =

$$= \frac{16000 + 1000 + 20000}{1000} = 46 \text{ يوماً}$$

أي أن الشركة تستطيع أن تمول نفسها وبسهولة لمدة 46 يوماً قبل أن تلجأ إلى المتحصلات البيعية أو متحصلات الذمم أو الاقتراض من الغير.

4.3. نسب الربحية :

وهي مجموعة من النسب التي تقيس ربحية المنظمة وكفاءتها التشغيلية . والربحية هي المحصلة النهائية للسياسات و القرارات التي اتخذها المدير المالي، والمعلومات المتحصلة من استخراج نسبة الربحية تعرفنا بالكيفية التي عملت بها المنظمة خلال السنة المنتهية، ونسب الربحية، ويمكن تصنيفها إلى مجموعتين فرعيين، المجموعة الأولى: نسب ربحية المبيعات مثل نسبة هامش الربح الإجمالي ونسبة هامش الربح الصافي، والمجموعة الثانية: هي نسب ربحية الاستثمارات مثل نسبة العائد على الاستثمار، ونسبة العائد على إجمالي الموجودات قبل الضرائب والفوائد وبعدها، ونسبة العائد على حقوق الملكية، وفيما يلي توضيح لنسب الربحية على ضوء مثالنا على الشركة الوطنية:

1- نسبة هامش الربح الإجمالي :

وهذه النسبة تعبر عن مدى كفاءة المنظمة في تحقيق الأرباح الإجمالية من المبيعات، فإذا حققت نسبة عالية فإن ذلك يعكس قدرتها على الإنتاج بتكلفة منخفضة نسبيّاً، والعكس من ذلك يعني أنها تنتج بضاعة بتكلفة عالية أو أنها تبيع منتجاتها بأسعار متدنية، الأمر الذي يعني أنها غير قادرة على إدارة مواردها المتاحة (المالية والمادية) بطريقة مثلى . ويتم احتساب هذه النسبة بقسمة الربح الإجمالي على المبيعات:

جامعة العلوم والتكنولوجيا

$$\text{هامش الربح الإجمالي} = \frac{\text{مجمل الربح}}{\text{المبيعات}}$$

وبتطبيق ذلك على مثالنا تكون النسبة كما يلي :

$$= \frac{400000}{1000000} \times 100 = 40\%$$

أي : أن كل ريال مبيعات ينتج عنه أرباح إجمالية مقدارها 40 فلساً:

2- نسبة هامش الربح الصافي (صافي الربح):

وهذه النسبة الغرض منها تقييم العلاقات بين صافي الربح والمبيعات، وتعكس مدى كفاءة الإدارة على تصنيع وبيع المنتجات، ويتم احتساب هذه النسبة بقسمة الأرباح الصافية بعد الضرائب على المبيعات:

$$\text{هامش الربح الصافي} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{المبيعات}}$$

وبتطبيق ذلك المثال تكون النسبة كما يلي :

$$= \frac{100000}{1000000} \times 100 = 10\%$$

وهذا يعني أن كل ريال مبيعات يحقق ربحاً صافياً مقداره 10 أفلاس أو كل 100 ريال مبيعات يحقق 10 ريالات ربحاً صافياً . ويجب مقارنة هذه النسبة مع مقدار الصناعة الذي نفترض أنه 15 ٪، وهذا يعني أن نسبة هامش الربح الصافي في المنظمة أقل، وهذا يعني أن إدارة المنظمة غير قادرة على تحقيق أرباح كافية، مما يؤدي إلى تقليل عوائد حملة الأسهم، والعكس صحيح في حالة كون نسبة المنظمة أعلى من معيار الصناعة .

3- نسبة العائد على الاستثمار :

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة الإدارة في تشغيل الأصول، ويتم استخراجه بقسمة صافي الربح على إجمالي الأصول:

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمال الأصول}}$$

وبتطبيق ذلك على مثالنا تكون النسبة كما يلي :

$$= \frac{100000}{120000} \times 100 = 83\ \%$$

ويمكن زيادة معدل العائد على الاستثمار من خلال زيادة معدل دوران الأصول أو زيادة معدل الربح، ومعدل دوران الأصول يزداد إما بزيادة المبيعات أو نقص الأصول أو الأمرين معاً أو زيادة المبيعات والأصول ولكن المبيعات تزداد بنسبة أكبر أو نقصهما معاً ولكن الأصول تنقص بنسبة أكبر ..

4 -نسبة العائد على إجمالي الموجودات (قبل الضرائب والفوائد) :

وهذه النسبة تقيس القوة الإيرادية الأساسية لعوائد الموجودات قبل تأثير دفع الضرائب والفوائد ، ويتم استخراجها بقسمة الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب :

$$\text{نسبة العائد على إجمالي الموجودات} = \frac{\text{الإرباح قبل خصم الفوائد والضرائب}}{\text{إجمال الموجودات}}$$

وتكون النسبة في المثال كما يلي :

$$= \frac{210000}{} \times 100 = 175\ \%$$

120000

5 – نسبة العائد على حقوق الملكية :

وتقيس هذه النسبة صافي الدخل إلى إجمالي حقوق الملكية، أي العائد على استثمارات المساهمين في المنظمة. ويمكن احتسابها بقسمة صافي الربح القابل للتوزيع (بعد الضرائب) على إجمالي حقوق الملكية:

$$\text{نسبة العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{حقوق الملكية}}$$

وبتطبيق ذلك على المثال تكون النسبة كما يلي :

$$= \frac{100000}{60000} \times 100 = 167 \%$$

5.3. نسب النشاط :

ويطلق عليها أحياناً (نسب الدوران أو الحركة)، أو (نسب إدارة الموجودات)؛ لأنها توضح السرعة التي تحول بها الموجودات إلى مبيعات، ولذلك فهي توضح العلاقة بين المبيعات وبنود الموجودات المختلفة بغرض وجود توازن بينها، وهي تستخدم لتقييم كفاءة الإدارة ومدى قدرتها على استغلال الموجودات المختلفة. والهدف من استخدام هذه النسب هو معرفة ما إذا كان المبلغ الإجمالي لكل نوع من أنواع الموجودات منخفضاً أو عالياً أو مقبولاً من حيث المستويات التشغيلية الحالية والمتوقعة . ومن نسب النشاط التي يمكن استخراجها ما يلي :

1. معدل دوران المخزون :

يتعلق استخدام هذه النسبة بقياس عدد المرات التي يتم فيها تحويل المخزون إلى مبيعات خلال السنة المالية الواحدة. أي: إنها تقيس عدد مرات البيع لمتوسط المخزون خلال العام. وكلما كان معدل الدوران مرتفعاً كان ذلك دليلاً على كفاءة الإدارة، والعكس صحيح. ويجب مقارنة معدل دوران المخزون بالمعدلات

المماثلة في النشاط نفسه، أو معدلات السنوات السابقة أو المعدل المخطط له. ويتم استخراج معدل دوران المخزون بواحدة من الطرق الثلاث التالية:

أ- قسمة المبيعات بالتكلفة على قيمة المخزون، وقيمة تكلفة المبيعات ترد في قائمة نتائج الأعمال، وقيمة المخزون ترد في الميزانية، ويكون معدل دوران المخزون كما يلي :

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{المخزون}}$$

. وبتطبيق ذلك على المثال :

$$= \frac{60000}{14000} = 43 \text{ مرة}$$

ب –قسمة المبيعات على المخزون بعد تحويله بسعر البيع عن طريق نسبة الربح، ففي مثالنا نلاحظ أن نسبة الربح 40 ٪ :

والتكلفة عبارة عن 60 ٪ وبضرب قيمة المخزون في 100÷ 60 تكون قيمة

$$\left(\frac{\text{مجمل الربح } 40000}{\text{صافي المبيعات } 100000} \times 100 \right)$$

المخزون بسعر البيع 23333 ألف ريال (140000 × 100 ÷ 60)، ويكون معدل دوران المخزون في هذه الحالة:

$$= \frac{\text{المبيعات}}{\text{قيمة المخزون بسعر البيع}} = \frac{1000000}{23333} = 43 \text{ مرة}$$

جـ - قسمة الوحدات المباعة طول العام على الوحدات المخزونة إذا توافرت بيانات عن الوحدات المباعة والمخزونة، وهي بيانات لا توجد في الميزانية أو في قائمة نتائج الأعمال، وإنما تستخرج من السجلات . فإذا افترضنا أن عدد الوحدات

المباعة كان 1720000 وحدة وعدد الوحدات المخزونة 40000 وحدة، فإن معدل دوران المخزون يكون :

$$= \frac{1720000}{40000} = 43 \text{ مرة}$$

بالنسبة للمخزون سواء كان قيمة أو وحدات حيث تؤخذ قيمة المخزون من الميزانية آخر العام وبالتالي قد تكون أقل أو أكثر من المخزون خلال العام، فيجب في هذه الحالة أخذ المتوسط بجمع مخزون أول المدة مع آخر المدة وقسمة النتائج (2).

2. معدل دوران الحسابات المدينة :

تقيس هذه النسبة سيولة الحسابات المدينة، وذلك قبل طرح الاحتياطيات المخصصة للديون المشكوك فيها، كما يجب أخذ أوراق القبض المخصومة بنظر الاعتبار وهي كما يلي :

$$\text{معدل دوران الحسابات المدينة / مرة} = \frac{\text{صافي المبيعات الأجلة}}{\text{رصيد الحسابات المدينة + أوراق القبض}}$$

وهي في مثالنا كما يلي :

$$\text{معدل دوران الحسابات المدينة} = \frac{1000000}{26000} = 38 \text{ مرة}$$

وذلك على فرض أن صافي المبيعات في قائمة نتائج الأعمال هي مبيعات آجلة .

3. متوسط فترة التحصيل :

وتقيس هذه النسبة المدة التي تمر على أرصدة العملاء بدون تحصيل، بحيث يتم مقارنة هذه المدة بمدة التحصيل النمطية أو بُمدد المنافسين أو بالمُدد السابقة، أو بمُدة التحصيل المخطط لها، كما يمكن مقارنة هذه المدة بمدة الإئتمان التي **حصل عليها المشروع من الموردين، ومن خلال المقارنات والتحليل يتضح مدى كفاءة**

الإدارة في استثمار الذمم وأوراق القبض . ومتوسط مدة التحصيل يمكن استخراجها بأكثر من طريقة :

أ- بقسمة رصيد المدينين (رصيد الذمم وأوراق القبض) على متوسط المبيعات اليومية الآجلة كما يلي :

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{المدينون + أوراق القبض}}{\text{متوسط المبيعات اليومية الآجلة}}$$

ومتوسط المبيعات اليومية الآجلة يتم استخراجه بقسمة المبيعات السنوية الآجلة على عدد أيام السنة، وفي حالة عدم وجود بيانات عن المبيعات الآجلة فتتم القسمة على المبيعات الكلية :

$$\text{متوسط المبيعات اليومية الآجلة} = \frac{\text{المبيعات السنوية الآجلة}}{\text{عدد أيام السنة}}$$

وفي مثالنا تكون فترة التحصيل كما يلي :

$$\text{متوسط المبيعات الآجلة} = \frac{\text{المبيعات السنوية}}{\text{عدد أيام السنة}}$$

$$= \frac{1000000}{365} = 2740 \text{ ريال}$$

$$\text{فترة التحصيل} = \frac{\text{أوراق القبض + المدينون}}{2740} = \frac{10000 + 16000}{2740} = 9.5 \text{ يوم}$$

ب_ ضرب رصيد المدينين وأوراق القبض في عدد أيام السنة وقسمة الناتج على إجمالي المبيعات السنوية :

فترة التحصيل = $\frac{\text{رصيد المدينين وأوراق القبض × عدد أيام السنة}}{\text{إجمال المبيعات السنوية الآجلة}}$

وفي مثالنا تكون فترة التحصيل = $\frac{365 \times 26000}{1000000} = \frac{949000}{1000000}$ = 9.5 يوم

4. معدل دوران الموجودات المتداولة :

وهذا المعدل مؤشر جيد على مدى استخدام الموجودات المتداولة في توليد المبيعات / وخاصة في المنظمات التجارية، والمعدل المرتفع مؤشر على الكفاءة، أو احتمال الاعتماد على رأسمال عامل قليل ويحتسب هذا المعدل كما يلي :

معدل دوران الموجودات المتداولة = $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الموجودات المتداولة}} = \frac{1000000}{70000}$ = 14 مرة

5. معدل دوران الموجودان الثابتة :

وتقيس هذه النسبة مدى كفاءة المنظمة في استخدام مرافقها، ومعداتها، ويتم استخراجها بقسمة صافي المبيعات على الموجودات الثابتة :

معدل دوران الموجودات الثابتة = $\frac{\text{المبيعات}}{\text{صافي الموجودات الثابتة}}$

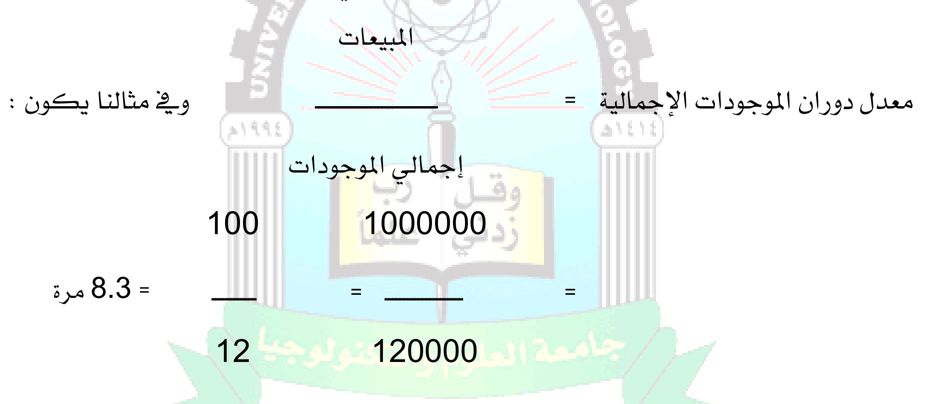
وفي مثالنا يكون المعدل كما يلي :

معدل دوران الموجودات الثابتة = $\frac{\text{المبيعات}}{\text{صافي الموجودات الثابتة}} = \frac{1000000}{30000}$ = 33 مرة

وكلما كان هذا المعدل مرتفعاً كان أفضل؛ بحيث يمكن أن يساعد على القيام بتوسعات رأس مالية جديدة، وكلما كان منخفضاً كانت فرص التوسعات غير ممكنة، وتحديداً إذا كان هذا المعدل منخفضاً أو مرتفعاً يتم بالقياس مع المعدلات السائدة في نفس النشاط أو المعدل في السنوات السابقة أو بمقارنته بالمعدل المخطط له. وهذا المعدل قد لا يكون له قيمة كبيرة في المشروعات التجارية والخدمية .

6. معدل دوران الموجودات الإجمالية :

يقيس هذا المعدل قدرة المنظمة على توليد المبيعات، ومدى كفاءة استخدام الموجودات الكلية، ويعتبر هذا المعدل أكثر شمولية من معدل دوران الموجودات الثابتة، لأنه يأخذ في الاعتبار إجمالي الموجودات وليس الثابتة فقط . وكلما كان المعدل مرتفعاً، فإنه يدل على كفاءة الإدارة المرتفعة في التشغيل، والعكس صحيح . ويستخرج هذا المعدل بقسمة المبيعات على إجمالي الموجودات الواردة في الميزانية :



$$\text{معدل دوران الموجودات الإجمالية} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

وفي مثالنا يكون :

$$= \frac{1000000}{120000} = \frac{100}{12} = 8.3 \text{ مرة}$$

ومعنى ذلك أن كل ريال مستثمر في موجودات المنظمة ينتج عنه 8.3 ريال مبيعات، وهذا يعطي دلالة واضحة على أن إدارة المنظمة جيدة، وأنها تستثمر كل إمكانيات المنظمة استثماراً جيداً.

6.3. نسب المديونية :

وتسمى أيضاً (نسب رأس المال)، أو (نسب الرفع المالي)، وتعتبر هذه النسب ذات أهمية كبيرة للإدارة المالية في المنظمة، لكونها تساعد على كشف حجم المديونية طويلة الأجل، ومدى مساهمتها في تكوين رأس المال، كما أنها تعطي المدير المالي مؤشراً مهمّا حول الوضع المالي في المنظمة وتساعده على التنبؤ بمدى

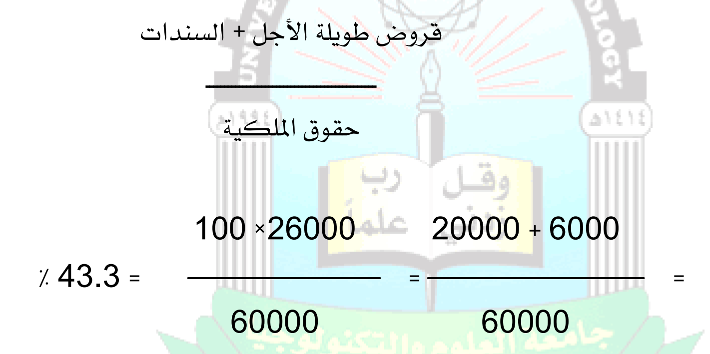
قدرة المنظمة على تسديد أقساط الديون والفوائد المترتبة عليها، وبما في ذلك القروض المصرفية والسندات. ونسب المديونية تقيس مقدار مساهمة الديون ورأس المال في تمويل شراء الموجودات . وهذه المجموعة من النسب تتكون مما يلي :

1- نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية :

وتكشف هذه النسبة عن العلاقة بين الديون الطويلة الأجل، والأموال التي يساهم فيها المالكون. ويمكن قياس هذه النسبة كما يلي :

$$\text{نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{حقوق الملكية}}$$

وفي مثالنا فإن الديون طويلة الأجل تتمثل برصيد القروض الطويلة الأجل والسندات أو إجمالي المطلوبات الثابتة، وتكون كما يلي :



$$\frac{\text{قروض طويلة الأجل + السندات}}{\text{حقوق الملكية}}$$

$$= \frac{6000 + 20000}{60000} = \frac{26000 \times 100}{60000} = 43.3\ \%$$

2- نسبة إجمال الديون إلى إجمال الموجودات :

ويطلق عليها أيضاً (معدل التمويل بالقروض)، وهي تقيس مدى مساهمة الأموال المقترضة في إجمالي الموجودات، سواء كانت ديون طويلة الأجل أو قصيرة، وإذا كانت النسبة عالية فإن ذلك يشكل خطورة على الدائنين، بصفة خاصة، أما إذا كانت منخفضة، فهذا قد يعني أن المنظمة تعمل على تقليل التمويل عن طريق الاقتراض لتوفير هامش أمان للدائنين يحميهم من احتمال تعرض المنظمة للعسر المالي . ويتم استخراج هذه النسبة بقسمة إجمال الديون (الثابتة، والمتداولة والمستحقة للغير) على إجمالي الموجودات .

إجمال الديون

نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات = $\frac{\quad}{\text{إجمالي الموجودات}}$

وتكون هذه النسبة في مثالنا = $\frac{60000}{120000} \times 100 = 50\,\%$

وبمقارنة هذه النسبة بالنسب النمطية يتضح مدى اطمئنان أصحاب الديون على أموالهم لدى المنظمة ..

3-معدل تغطية الفوائد :

وهذا المعدل يقيس مقدرة المنظمة على الوفاء بالفوائد المستحقة عليه في مواعيدها من واقع الأرباح التي حققتها. ويتم حساب هذا المعدل بعدد المرات التي تغطي فيها الأرباح المحققة الفوائد السنوية للديون. ويتم استخراج هذا المعدل بقسمة صافي الربح قبل الضرائب زائداً الفوائد على قيمة الفوائد المدفوعة كما يلي:

معدل تغطية الفوائد = $\frac{\text{صافي الربح قبل الضرائب + الفوائد}}{\text{الفوائد}}$

وبتطبيق هذه المعادلة على مثالنا يكون = $\frac{20000 + 1000}{1000}$

$= \frac{21000}{1000} = 21$ مرة

هذا يعني أن أرباح المنظمة التي تحققت خلال العام تكفي لدفع قيمة الفوائد المستحقة عليها أكثر من عشرين مرة .

4- معدل تغطية التكاليف الثابتة:

UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
وقل رب زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

ويغطي هذا المعدل بالإضافة إلى الفوائد أي التزامات أخرى على المنظمة مثل الإيجار السنوي مثلاً، وأقساط الديون طويلة الأجل، وإذا وجد مخصص لرد السندات سنوياً، يضاف إلى هذا المعدل ... الخ . لهذا فإن هذا المعدل يقيس مدى قدرة المنظمة على خدمة تكاليفها الثابتة، أو عدد مرات تغطية الأرباح للتكاليف الثابتة . ويستخرج بقسمة صافي الربح قبل الضرائب مضافاً إليه الفوائد وأي أعباء ثابتة أخرى على الفوائد والأعباء الأخرى .

وفي مثالنا هذا يكون معدل تغطية التكاليف الثابتة كما يلي :

$$\text{معدل تغطية التكاليف الثابتة} = \frac{\text{صافي الربح قبل الضرائب + الفوائد + الإيجار السنوي}}{\text{الفوائد + الإيجار السنوي}}$$

$$= \frac{200000 + 10000 + 30000}{10000 + 30000} = \frac{240000}{40000} = 6 \text{ مرات}$$

وهذا يعني أن أرباح المنظمة التي تحققت خلال العام تكفي لدفع قيمة الفوائد المستحقة عليها، وكذلك دفع الإيجار السنوي أكثر من 6 مرات .

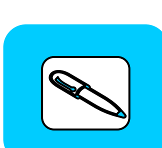
كانت جميع النسب المالية التي تم تناولها ضمن مجموعة النسب السابقة مشتقة من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي إلى جانب هذه المجموعة من النسب فإن المحللون الماليون يرغبون الوقوف على تقييم السوق لأداء المنظمة، وذلك باستخدام نسب السوق السابق الإشارة إليها .

أسئلة التقويم الذاتي :

1 – وضح مفهوم التحليل المالي بالنسب المالية وأهميتها .

2 – ليس هناك اتفاق على عدد النسب المالية وأنواعها ، ومع ذلك فإنه تم تصنيفها إلى أربع مجموعات . أُذكر أنواعها حسب كل مجموعة.

تدريب (3)



فيما يلي قيمة الدخل ، وقائمة المركز المالي للشركة اليمنية للتجارة والصناعة كما هي في 31/ 12/ 2007م بالريال :

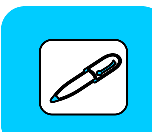
قائمة الدخل عن عام 2007 م بالريال

مبيعات		2000000
الأجور	200000	
مواد أولية	700000	
الإهلاك	100000	
مصاريف أخرى	200000	
تكلفة المبيعات	———	1200000
		———
إجمال الربح		800000
مصروفات بيعية	100000	
مصروفات إدارية	160000	
مصروفات أخرى	40000	
	———	
إجمال المصروفات		300000
صافي الربح قبل الفوائد		500000
الفوائد (10٪) على السندات والقروض القصيرة والطويلة الأجل .		20000
صافي الربح بعد الفوائد		480000
الضرائب بنسبة 25 ٪		120000
		———
صافي الربح القابل للتوزيع		360000

تابع تدريب (3)

قائمة المركز المالي (الميزانية) في 12/31 / 2007م

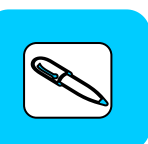
الموجودات		المطلوبات وحقوق الملكية	
نقدية	40000	أوراق دفع	20000
أوراق مالية	20000	قروض قصير الأجل	20000
أوراق قبض	60000	سندات قصير الأجل	60000
مدينون	40000		——
مدفوعات مقدمة	20000		
بضاعة	80000		
الموجودات المتداولة	260000	المطلوبات المتداولة	100000
أراضي	120000	قروض طويلة الأجل	140000
مباني	160000		
آلات	200000	مجموع المطلوبات	240000
الموجودات الثابتة	480000	رأس المال	300000
		الاحتياطات	140000
		أرباح محتجزة	60000
		مجموع حقوق الملكية	500000
إجمال الموجودات	740000	إجمال المطلوبات وحق الملكية	740000



استخراج النسب المالية الممكنة وتحليلها إذا علمت أن النسب النمطية في الصناعة هي كالآتي

1- نسبة التداول	1:2
2- نسبة السيولة السريعة	1:1
3- نسبة السيولة الأكثر تحفظاً	1:0.6
4- نسبة النقدية	1:0.1
5- نسبة فترة الأمان	7 أيام
6- نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات	33٪
7- نسبة الديون إلى حقوق الملكية	50٪
8- معدل دوران المخزون	12 مرة
9- نسبة حسابات القبض للمبيعات	10٪
10- معدل دوران حسابات القبض	10 مرة
11- متوسط فترة التحصيل	36يوم

تابع تدريب (3)



12- نسبة الموجودات الثابتة إلى المبيعات	25٪
13- معدل دوران الموجودات الثابتة	4 مرة
14- معدل دوران الموجودات	2 مرة
15- نسبة الربح للمبيعات	18٪
16- نسبة الربح للموجودات	36٪
17- نسبة الربح لحقوق الملكية	54٪

تدريب (4)



توفرت لديك البيانات التالية عن إحدى الشركات :

1- نسبة السيولة السريعة	1:1.2
2- معدل دوران المخزون	6 مرات
3- معدل دوران الموجودات	1.5 مرة
4- معدل الديون إلى حق الملكية	60٪
5- إجمال الربح	30٪
6- فترة التحصيل	40 يوم

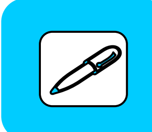
7- كانت بيانات الميزانية كما يلي :

الموجودات		المطلوبات وحقوق الملكية	
نقدية	....	دائنون	....
مدينون	....	رأس المال	1000000
مخزون آخر مدة	....	أرباح محتجزة	200000
إجمال الموجودات المتداولة	....		
موجودات ثابتة	....		
إجمال الموجودات	....	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	....

المطلوب :

إكمال البيانات الناقصة في الميزانية ، مع تحديد قيمة المبيعات .

تدريب (2)



باعتبارك خبيراً في التحليل المالي فالمطلوب منك إكمال البيانات التي لا تتوفر في الجدول التالي ، والتي تمثل بعض البيانات عن ثلاث شركات . ومن ثم قارن بين هذه الشركات الثلاث من حيث أدائها ، وذلك في حدود البيانات المتاحة .

البند	الشركة أ	الشركة ب	الشركة جـ
المبيعات	2000000	1000000	—
الربح	20000	100000	—
الموجودات	1000000	—	1000000
نسبة الربح إلى المبيعات	—	—	1٪
معدل دوران الموجودات	—	—	4 مرة
العائد على الاستثمار	—	2 ٪	—



4- التحليل المالي باستخدام قائمة التغير في المركز المالي:

1.4. مفهوم وهدف قائمة التغير في المركز المالي :

قائمة التغير في المركز المالي هي أداة مهمة من أدوات التحليل المالي التي يهتم بها كل من يقوم بعملية التحليل المالي في أي منظمة، وقد ظهرت هذه الأداة نتيجة لكون التحليل بالنسب المالية توضح بعض المواقف المالية الخاصة بالمنظمة في لحظة معينة وليس خلال مدة معينة، وبالتالي فإن التحليل بالنسب لا يشير إلى المواقف السابقة، ولذلك كان من الضروري البحث عن أدوات أخرى للتحليل تتغلب على هذه النقطة، وكانت قائمة التغير في المركز المالي من بين هذه الأدوات، حيث إنها تبين حركة الأموال التي دخلت المشروع خلال العام السابق، وخرجت منه، أي أنها تبين كافة التدفقات النقدية الداخلة ومصدرها، وكافة التدفقات النقدية الخارجة واستخداماتها خلال العام السابق .

وقد تعدد مسميات هذه القائمة حيث يطلق عليها بعضهم قائمة التدفقات النقدية أو قائمة حركة الأموال، وآخرون يطلقون عليها بيان المصادر والاستخدامات أو قائمة المصادر والاستخدامات . ومهما تعددت هذه التسميات فإن مدلولها واحد والهدف الأساسي منها هو بيان التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، أو بيان التغير الذي طرأ على المركز المالي الحالي للمنظمة وأسباب هذا التغير .وبالتالي فإن قائمة التغير في المركز المالي الهدف منها التعرف على مصادر الأموال من جهة، واستخداماتها من جهة أخرى، وهذا يهم كل من المدير المالي والمقرضين الذين تتعامل معهم المنظمة . وهذه القائمة تبين طريقة استخدام المنظمة لمواردها المتاحة والطريقة التي تم بها تمويل استخداماتها في العام الماضي، كما أنها تمكن من التنبؤ بالمستقبل والتعرف على حجم التدفقات المقبلة واتجاهات نمو المنظمة مستقبلاً .

2.4. أهمية قائمة التغير في المركز المالي :

سبق التوضيح أن قائمة التغير في المركز المالي تفيد كل من المدير المالي للمنظمة من ناحية، والمقرضين من ناحية أخرى، وذلك يتمثل فيما يلي :

أ-إن دراسة التغير الذي حدث على المركز المالي للمنظمة يمثل أهمية كبيرة للمدير المالي والمسئولين في المنظمة فيما يتعلق بالتوسعات السابقة والمستقبلية وأثرها على السيولة، حيث تساعد القائمة على اكتشاف أسباب اختلال توازن التدفقات بما يساعد على اتخاذ الخطوات اللازمة لعلاجها، فمثلاً إن تحليل التدفقات النقدية لمدة سابقة يساعد على توضيح تضخم المخزون بدرجة أكبر من اللازم إذا ما تم مقارنته بحجم المبيعات، وقد يتبين أن سبب هذا التضخم ناتج عن سوء إدارة المبيعات أو عن سوء إدارة المخازن . كما أن تحليل التغير في المركز المالي قد يساعد على التعرف بأن مصادر التمويل الأساسية تتمثل بالمطلوبات المتداولة، وإن أهم استخدام لهذه المصادر هو تمويل الموجودات الثابتة، والأمر الذي يؤدي إلى وقوع المنظمة في مشاكل مستقبلية عندما يحل موعد سداد تلك الديون، كما قد يتبين من عملية التحليل أن المنظمة تقترض قروضاً طويلة الأجل لسداد ديون قصيرة الأجل، وهذا يترتب عليه مخاطر كبيرة، حيث إن المنظمة تسدد ديوناً بديون أخرى، وقد يتبين من تحليل قائمة التغير في المركز المالي أن مصدر التمويل الأساسي للمنظمة هو القروض بأنواعها المختلفة، وهذا يدل على ما تتحمله المنظمة من فوائد تقتطع جزءاً من الأرباح بالإضافة إلى ضرورة تدبير الأموال اللازمة للسداد عندما يحل موعده.

مما سبق يتبين أهمية قائمة التغير في المركز المالي حيث إنها توجه المسئولين في المنظمة إلى المشاكل التي قد تواجهها، وبالتالي يجب دراستها بغرض التوصل إلى الحلول المناسبة .

ب-إن قائمة التغير في المركز المالي تستخدم عند تقييم سياسة التمويل المتبعة من قبل المنظمة حيث إن تحليل مصادر الأموال في الفترة الماضية تبين نسبة التمويل الداخلي إلى نسبة التمويل الخارجي، كما تبين نسبة الربح الموزع

إلى صافي الربح المحقق في ضوء احتياج المنظمة لمصادر مالية، كما أنها تمكن من التعرف على نسبة التمويل طويل الأجل إلى التمويل قصير الأجل .

وهذا التحليل يفيد كلاً من إدارة المنظمة من جهة والمقرضين من جهة أخرى.

جـ-إن قائمة التغير في المركز المالي تساعد المقرضين في التعرف على إمكان سداد قروضهم، حيث إن زيادة حجم القروض طويلة الأجل في كل عام لا بد أن يقابلها زيادة في الإيرادات حتى يمكن السداد فإذا كانت تلك القروض توجه إلى تمويل موجودات ثابتة فيجب الأخذ بنظر الاعتبار إمكان السداد مستقبلاً، والتاريخ الذي يمكن فيه بدء السداد حتى يمكن أن يتم تحديد شروط القرض .

د – إن علمية تحليل قائمة التغير في المركز المالي تفيد في التعرف على اتجاهات المنظمة مستقبلاً، وعند التخطيط لعملية التمويل والسياسات التي سيتم إتباعها ، حيث إنها تبين حجم التدفقات المالية المطلوبة في المستقبل. والتوقيت الزمني للاحتياج إليها ، وأنواع الإنفاق التي سيتم الاتجاه إليها .

3.4. كيفية إعداد قائمة في المركز المالي :

إن فكرة إعداد قائمة التغير في المركز المالي للمنظمة تقوم على أساس فكرة مفادها أن كل تغيير في الموجودات أو في المطلوبات بالزيادة أو النقصان يترتب عليه مصادر للأموال أو استخدام لها ، وأن كل تصرف مالي له وجهان، فيمكن أن ينظر إليه على أنه مصدر أو استخدام، فمثلاً إذا تم بيع جزء من الأرض بغرض سداد جزء من السندات المستحقة على المنظمة ، فإن النقص المتمثل في الأرض (موجودات) يعتبر مصدراً ، والنقص المتمثل في سداد السندات (المطلوبات) يعتبر استخداماً ، ولو زاد رصيد المخزون بـ 50000 ريال مثلاً، فإن هذا يتطلب الحصول على قرض بنفس المبلغ، ومثلاً لو تم دفع مبلغ 40000 ريال من الصندوق لشراء مكينة ، فإنّ هذا يعتبر استخداماً يتمثل بزيادة أحد الموجودات وهو المكائن، ويعتبر في نفس الوقت مصدر يتمثل بنقص النقدية في الصندوق .

وإعداد قائمة التغير في المركز المالي يتطلب وجود ميزانيتين عن فترتين زمنيتين متتاليتين بالإضافة إلى قائمة الدخل عن السنة الأخيرة، بالإضافة إلى وجود بعض البيانات الخاصة بالأرباح مثل الأرباح المحتجزة من السنة السابقة، وربح هذه السنة والأرباح الموزعة، وكذلك الأرباح المحتجزة من خلال السنة الأخيرة .

وذلك بغرض تحديد التغير الذي حدث على بنود الميزانية الأخيرة مقارنة ببنود الميزانية السابقة، بما يؤدي إلى التعرف على صافي التغيرات التي حدثت على بنود المركز المالي . ويمكن بيان خطوات إعداد قائمة التغير في المركز المالي كما يلي:

أ-إعداد بيانات عن ميزانيتين متتاليتين لمنظمة واحدة .

ب-تحديد التغير الذي حدث على كل بند من بنود الميزانية الأخيرة مقارنة ببنود الميزانية السابقة، سواء كان ذلك بالنقص أو الزيادة .

ج-تصنيف صافي التغيرات التي حدثت على بنود الميزانية، بحيث يصنف كل بند من بنود الموجودات والمطلوبات على حدة، في شكل قائمة توضح التدفقات النقدية الداخلة (المصادر) والتدفقات النقدية الخارجة (الاستخدامات) بحيث يكون على الوجه التالي :

المصادر تتمثل في :

- النقص في أي بند من بنود الموجودات .
- الزيادة في أي بند من بنود المطلوبات الطويلة والقصيرة الأجل .
- الزيادة في إي بند من بنود حقوق الملكية .
- الأرباح المحققة خلال العام .

الاستخدامات تتمثل في :

- الزيادة في أي بند من بنود الموجودات .
- النقص في أي بند من بنود المطلوبات الطويلة الأجل والقصيرة الأجل .
- النقص في أي بند من بنود حقوق الملكية .
- الأرباح الموزعة .

د- إعداد قائمة التغير في المركز المالي بحيث تكون المصادر في الجانب الأيسر والاستخدامات في الجانب الأيمن .

4.4. أنواع قوائم التغير في المركز المالي :

هناك ثلاثة أنواع رئيسة من قوائم التغير في المركز المالي هي :

- قائمة التغير على أساس نقدي .
- قائمة التغير على أساس صافي رأس المال العامل .
- قائمة التغير الشاملة.

كما أنه بالإمكان إعداد القائمة على أساس آخر يتعلق بأي من الموجودات والمطلوبات، فقد يكون هناك قائمة على أساس المدينين أو القروض قصيرة الأجل أو غيرها .

5.4. قائمة التغير في المركز المالي على أساس نقدي :

عند إعداد هذه القائمة على الأساس النقدي يجب ملاحظة كل بند على حدة، وما حدث به من تغير بالزيادة أو بالنقص، ومعرفة أثر هذا التغير على النقدية، وتعتبر التغيرات التي تؤدي إلى زيادة النقدية مصادر، والتي تؤدي إلى نقص النقدية استخدامات، ويعبر عن هذه التغيرات في شكل قائمة توضح المصادر على حدة والاستخدامات على حدة . والتغيرات التي تؤدي إلى زيادة النقدية هي :

- النقص في الموجودات .
- الزيادة في المطلوبات وحقوق الملكية .

الأموال المتولدة من العمليات مثل صافي الربح مضافاً إليه الاستهلاك عن السنة بين الميزانيتين والتغيرات التي تؤدي إلى نقص النقدية هي :

- الزيادة في الموجودات
- النقص في المطلوبات وحقوق الملكية .
- الأرباح الموزعة .

والمثال التالي يوضح كيف يتم إعداد قائمة التغير في المركز المالي على أساس نقدي .

فيما يلي الميزانيتين العموميتين للشركة اليمنية للتجارة في 2007/12/31 م وفي 2008/12/31م بالريال

الموجودات	2007م	2008م	المطلوبات وحقوق الملكية	2007م	2008م
نقدية	360000	380000	الحسابات الدائنة	1520000	1600000
المدينون	1480000	1360000	أوراق الدفع	60000	40000
المخزون	1900000	2040000			
أوراق مالية	ـــــ	120000	أجمال المطلوبات المتداولة	1580000	1640000
مصروفات مقدمة	40000	40000	قروض طويلة الأجل	1160000	1160000
إجمال الموجودات المتداولة	3780000	3940000	إجمال المطلوبات	2740000	2800000
			رأس المال	1920000	1840000
			أرباح محتجزة	620000	780000
أراضي	60000	80000			
مباني	980000	1020000			
آلات	2040000	2100000	إجمال المطلوبات وحقوق الملكية	2540000	2620000
إجمال الموجودات الثابتة	3080000	3200000			
الاستهلاك المجمع	1580000	1720000			
صافي الموجودات	1500000	1480000			
إجمال الموجودات	5280000	5420000	إجمال المطلوبات وحقوق الملكية	5280000	5420000

وكانت بيانات أرباح الشركة (بالريال) كما يلي :

أرباح غير موزعة من العام الماضي	620000
صافي الربح هذا العام	280000
	900000
إجمال الأرباح الموزعة فعلاً	120000
رصيد الأرباح المحتجزة	780000

المطلوب : إعداد قائمة التغير في المركز المالي على أساس نقدي .

الحل

قائمة التغير في المركز المالي عن عام 2008 م على أساس نقدي بالريال

الاستخدامات		المصادر	
زيادة المخزون	140000	نقص الحسابات المدينة	120000
زيادة الأوراق المالية	120000	زيادة الحسابات الدائنة	80000
زيادة الأراضى	20000	الاستهلاك	140000
زيادة المبانى	40000	أرباح محققة	280000
زيادة الآلات	60000		
نقص أوراق الدفع	20000		
نقص رأس المال	80000		
توزيعات الأرباح	12000		
زيادة النقدية	20000		
	620000		620000

يتبين من الحل ما يلي:

1- إنه تم إهمال بند النقدية ولم تأخذ التغيرات التي حدثت به في الحسبان، لأنه يمثل البند المطلوب بمعرفة تغيراته، والناتج النهائي للتغيرات في كافة البنود لا بد أن يتساوى مع صافي التغير في بند النقدية . ولذلك فإن صافي قائمة التغير في

المركز المالي كان 20000 ريال بالزيادة وهو نفسه الفرق بين رصيدي النقدية في الميزانيتين .

2- تم إهمال الإجماليات ؛ لأنه تم أخذ التغير في كل بند على حدة ولا مبرر للتكرار.

3- إن الفرق بين مجموعي الاستهلاك في الميزانيتين 140000 ريال (1720000 – 1580000) يمثل الاستهلاك الخاص بعام 2008م .

وقد تم اعتبار هذا المبلغ مصدراً للأموال ؛ لأن إثباته في المصروفات الإيرادية مجرد قيد دفتري ولا يترتب عليه تدفق نقدي خارجي .

6.4. قائمة التغير في المركز المالي على أساس صافي رأس المال العامل:

يجب أن نفرق بين إجمالِ رأس المال العامل (الموجودات المتداولة ككل) وبين صافي رأس المال العامل (الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة)، وقائمة التغير في المركز المالي على أساس صافي رأس المال العامل يشير إلى التغيرات التي حدثت في غير الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة، وأثر هذه التغيرات على صافي رأس المال العامل، وذلك بإهمال كافة التغيرات التي تحدث بالزيادة أو بالنقص في بنود الموجودات والأرصدة المدينة، وفي بنود المطلوبات المتداولة والأرصدة الدائنة . ويقتصر التحليل على التغيرات التي تحدث في الموجودات الثابتة أو المطلوبات الثابتة كالقروض طويلة الأجل أو حقوق الملكية .

وعند إعداد قائمة التغير في المركز المالي على أساس صافي رأس المال العامل يتبع ما يلي:

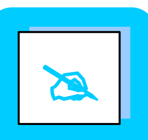
أ – تفصل بنود الموجودات المتداولة والأرصدة المدينة، والمطلوبات المتداولة والأرصدة الدائنة.

ب – يتم التعرف على التغيرات التي حدثت بالزيادة أو النقص في الموجودات الثابتة والمطلوبات الثابتة وحقوق الملكية، وكذلك يتم التعرف على الأرباح المحققة خلال السنة الأخيرة وعلى قيمة الاستهلاك خلال السنة نفسها والأرباح الموزعة في نهاية السنة .

جـ-تصور قائمة ذات جانبين يتم وضع التغيرات التي تمثل استخداماً في الجانب الأيمن والتغيرات تمثل مصدراً في الجانب الأيسر .

ومن أمثلة التغيرات التي تمثل استخداماً زيادة الموجودات الثابتة (أي الإجماليات الخاصة بها)، ونقص المطلوبات الثابتة وحقوق الملكية وتوزيع الأرباح .

ومن أمثلة التغيرات التي تمثل مصدراً: نقص الموجودات الثابتة، وزيادة المطلوبات الثابتة وحقوق الملكية، والأرباح مضافاً إليها استهلاك.



مثال: على قائمة التغير في المركز المالي على أساس صافي رأس المال العامل، من الميزانيتين السابقتين 2007م، 2008م ومن بيانات الأرباح المشار إليها من قبل .

المطلوب: إعداد قائمة التغير في المركز المالي على أساس صافي رأس المال العامل .

الحل

قائمة التغير في المركز المالي على أساس رأس المال العامل بالريال

الاستخدامات		المصادر	
زيادة الأراضي	20000	أرباح محققة	280000
زيادة المباني	40000	استهلاك	140000
زيادة الآلات	60000		
نقص رأس المال	80000		
أرباح موزعة	120000		
زيادة صافي رأس المال العامل	100000		
	420000		420000

يتبين من الحل أن صافي رأس المال العامل قد زاد بمقدار (100000) ريال، وللتحقق من ذلك نلاحظ أن صافي رأس المال العامل في عام 2007م 2200000 ريال وهو عبارة عن الفرق بين 3780000 ريال إجمال الموجودات المتداولة و 1580000 ريال . وصافي رأس المال العامل في عام 2008م كان 2300000 ريال، وهو عبارة عن الفرق بين 3940000ريال و 1640000 ريال، والفرق بين الصافي في السنتين (2300000 – 2200000) وهو مبلغ 100000 ريال . وهو مبين في القائمة.

7.4. قائمة التغير في المركز المالي على أساس شامل :

وهي عبارة عن تقرير شامل يوضح المجالات التي استخدمت فيها الأموال خلال الفترة بين ميزانيتين، كما توضح كذلك المصادر التي توفرت منها هذه الأموال ويعتمد إعداد هذه القائمة على وجود ميزانيتين مع بيانات عن الأرباح التي تتوفر .

ولا تركز القائمة على الأساس الشامل على أثر التغيرات على النقدية فحسب أو على صافي رأس المال العامل، وإنما تشير إلى مدى كفاءة الإدارة في كيفية الأموال واستثمارها .

ويتطلب إعداد هذه القائمة أن ننظر إلى كافة التغيرات التي تحدث في كل البنود بالزيادة أو النقصان، واعتبارها مصدراً أو استخداماً، لا شك أن المصادر تتركز في زيادة المطلوبات وحقوق الملكية، ونقص الموجودات، والاستخدامات تتركز في نقص المطلوبات وحقوق الملكية وزيادة الموجودات .

والقائمة التالية توضح ذلك على ضوء البيانات الواردة في الميزانيتين السابقتين 2007م، 2008م

قائمة التغير في المركز المالي على أساس شامل

المصادر		
نقص الموجودات :		
	120000	الحسابات المدينة
	20000	صافي الموجودات الثابتة
زيادة المطلوبات :		
	80000	الحسابات الدائنة
	160000	الأرباح المحتجزة
	380000	إجمال المصادر
الاستخدامات :		
زيادة الموجودات :		
	20000	النقدية
	140000	المخزون
	120000	الأوراق المالية
نقص المطلوبات		
	20000	أوراق الدفع
	80000	رأس المال

وقل رب زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

380000	إجمال الاستخدامات

أسئلة التقويم الذاتي :

1 – وضح مفهوم قائمة التغير في المركز المالي وهدفها .

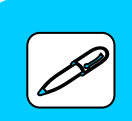
2 – إن قائمة التغير في المركز المالي تفيد كلاً من المدير للمنظمة من ناحية ، والمقرضين من ناحية أخرى . وضح فيما يتمثل ذلك .

3 – وضح كيفية إعداد قائمة التغير في المركز المالي .

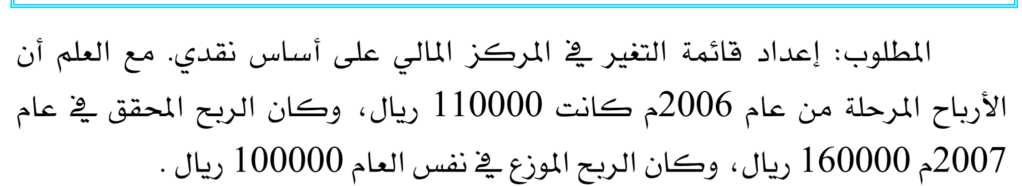
4 – هناك ثلاثة أنواع رئيسة من قوائم التغير في المركز المالي . أذكر هذه الثلاثة الأنواع.



تدريب (6)



الموجودات	2007م	2008م	المطلوبات وحقوق الملكية	2007م	2008م
نقدية	200000	260000	أوراق الدفع	40000	20000
مدينون	100000	80000	قروض قصيرة الأجل	20000	60000
أوراق مالية	60000	40000	مصروفات مستحقة	10000	—
مخزون	80000	70000			
مصروفات مقدمة	20000	30000	إجمال المطلوبات المتداولة	70000	80000
أوراق قبض	40000	60000	قروض طويلة الأجل	80000	120000
			سندات	100000	50000
إجمال الموجودات المتداولة	500000	540000	رأس المال	720000	720000
			أرباح محتجزة	110000	170000
أراضي	220000	220000			
مباني	240000	260000	إجمالي المطلوبات طويلة الأجل	1010000	1060000
آلات	240000	280000			
إجمالي الموجودات الثابتة	700000	760000	إجمال المطلوبات وحقوق الملكية	1080000	1140000
مجمع الإهلاك	120000	160000			
صافي الموجودات الثابتة	580000	600000			
إجمال الموجودات	1080000	1140000			



المطلوب: إعداد قائمة التغير في المركز المالي على أساس نقدي. مع العلم أن الأرباح المرحلة من عام 2006م كانت 110000 ريال، وكان الربح المحقق في عام 2007م 160000 ريال، وكان الربح الموزع في نفس العام 100000 ريال .

تدريب (7)

البنايات التالية تمثل المركز المالي للشركة الوطنية عن سنتي 2006م ، 2007م بالريال .

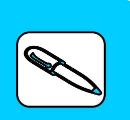
قائمة المركز المالي للشركة الوطنية في 2006/12/31م و 2007/12/31م بالريال

الموجودات	2006م	2007م	المطلوبات وحقوق الملكية	2006م	2007م
نقدية	40000	60000	أوراق الدفع	30000	340000
مدينون	60000	40000	قروض قصيرة الأجل	10000	ــــ
أوراق مالية	20000	ــ	مستحقات أخرى	20000	16000
مخزون	80000	120000		ــــــ	ــــــ
	ــــ	ــــ	إجمالى المطلوبات المتداولة	60000	50000
إجمال الموجودات المتداولة	200000	220000			
			قروض طويلة الأجل	40000	50000
أراض	100000	120000	سندات	80000	60000
مبان	80000	100000	رأس المال	260000	260000
آلات	200000	200000	أرباح محتجزة	60000	120000
إجمال الموجودات الثابتة	380000	430000			
(-) الإهلاك	80000	100000			
صافي الموجودات الثابتة	300000	320000			
إجمال الموجودات	500000	540000	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	500000	540000

وقد كانت قائمة الأرباح والخسائر عن عام 2007م كما يلي :

أرباح محتجزة عام 2006م	60000 ريال
أرباح عام 2007م	100000 ريال
أجمال الأرباح القابلة للتوزيع	160000 ريال
أرباح موزعة	40000 ريال
رصيد الأرباح المحتجزة أخر عام 2007م	120000 ريال

المطلوب : إعداد قائمة التغير في المركز المالي للشركة على أساس صافي رأس المال العامل .



تدريب (7)

فيما يلي قائمة المركز المالي للشركة اليمنية للاستيراد والتصدير

في 31/12/2006م ، و 31/12/ 2007م بالريال

الموجودات	2006م	2007م	المطلوبات وحقوق الملكية	2006م	2007م
نقدية	100000	80000	أوراق دفع	40000	36000
أوراق مالية	60000	40000	دائنون	30000	44000
أوراق قبض	120000	180000	قروض قصيرة الأجل	10000	——
مدينون	80000	120000	مصروفات مستحقة	8000	16000
مدفوعات مقدمة	20000	——	إيرادات مقدمة	12000	24000
بضاعة آخر المدة	40000	60000	إجمال المطلوبات المتداولة	100000	120000
			قروض طويلة الأجل	100000	140000
إجمال الموجودات المتداولة	420000	480000	سندات	40000	40000
			إجمال المطلوبات المتداولة	140000	180000
أراض	160000	200000			
مبان (صافي)	140000	120000	رأس المال	500000	500000
آلات (صافي)	140000	300000	الاحتياطات	120000	160000
			أرباح محتجزة	100000	140000
إجمال الموجودات الثابتة	540000	620000	إجمال حقوق الملكية	720000	800000
			إجمال المطلوبات وحقوق الملكية	960000	1100000
إجمال الموجودات	960000	1100000			

المطلوب : إعداد قائمة التغير في المركز المالي ، مع العلم أن بنود الموجودات الثابتة



5. الخلاصة:

إن التحليل المالي هو أسلوب منظم لمعالجة البيانات بهدف معرفة الموقف المالي للمنظمة من حيث القوة والضعف، وبما يساعد على القيام بعملية التخطيط وتقييم الأداء واتخاذ القرارات، وبما يساعد على حسن استخدام الموارد الإنتاجية المتاحة. ويهتم بعملية التحليل المالي كل من إدارة المنظمة والعاملين فيها، والمستثمرين والدائنين وسماسرة الأوراق المالية والأجهزة الحكومية المختلفة، بالإضافة إلى الجهات المتخصصة في التحليل المالي. وهناك مجموعة من الأسس اللازم أخذها بنظر الاعتبار عند القيام بعملية التحليل المالي كأن يكون هناك هدف منه، واختيار الأداة المناسبة للقيام به، وتحديد المعايير التي تتم عملية التحليل وفقاً لها، وهناك العديد من أدوات التحليل المالي من أهمها التحليل المالي بالنسب المالية الذي يعتمد على استخدام النسب المالية في عملية التحليل، وقائمة المصادر والاستخدامات، والموازنات التقديرية النقدية، والقوائم المالية التقديرية .

6. لمحة مختصرة عن الوحدة الدراسية التالية :

تتناول الوحدة التالية، مكوناً أساسياً من مكونات مادة الإدارة المالية، (التمويل المالي)، من خلال ثلاثة أقسام رئيسة، هي: مصادر التمويل، وتكلفة التمويل، وهيكل التمويل الأمثل .

7. إجابة التدريبات:

تدريب (1):

أ – الظروف ... الثلاثينيات .

ب – بالمحاسبة، والاقتصاد، وإدارة الأعمال، وبالظروف المحيطة بالمنظمة .

جـ -مواطن القوة، .... ومواطن الضعف .

د – التخطيط المالي، والرقابة المالية وتقييم الأداء، والتمويل والاستثمار .

تدريب (2) :

1 – إدارة المنظمة .

2 – المستثمرون .

3 – الدائنون .

4 – المحللون الماليون المتخصصون .

5 – سماسرة الأوراق المالية .

6 – العاملون في المنظمة .

7 – الأجهزة الحكومية .

UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٩٩٤م
وقل رب زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

تديب رقم (3) :

الحل :

1 – نسبة التداول = $\frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} = \frac{260000}{100000} = 2,6$

وبمقارنة نسبة التداول (1:2,6) في المثال بنسبة التداول النمطية (1:2) يتبين أنها مرتفعة بمقدار 0.6، الأمر الذي يعطي أماناً أكثر لأصحاب الديون القصيرة الأجل.

2 – نسبة السيولة السريعة = $\frac{\text{الموجودات المتداولة - المخزون}}{\text{المطلوبات المتداولة}} = \frac{260000 - 80000}{100000}$

$$= \frac{180000}{100000} = 1.8$$

وبمقارنة النسبة في المثال (1:1.8) بنسبة السيولة السريعة النمطية السائدة في الصناعة(1:1) يتبين أنها مرتفعة في الشركة بمقدار 0.8 وهذا يعطي أماناً أكثر لأصحاب المطلوبات المتداولة :

3– نسبة السيولة الأكثر تحفظاً = $\frac{\text{نقدية + أوراق مالية + أوراق قبض}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$

$$= \frac{40000 + 20000 + 60000}{100000} = \frac{120000}{100000} = 1.2$$

يلاحظ عدم وجود المدينين، وتم أخذ النقدية والأوراق المالية وأوراق القبض، لأن الأخيرة تكون أكثر قابلية للتحويل إلى نقدية بسرعة، بينما حسابات المدينين تكون أقل سرعة في التحويل إلى النقدية . وبمقارنة هذه النسبة (1:1.2) بنسبة السيولة الأكثر تحفظاً في الصناعة (1:0.6) يتبين أنها مرتفعة، فيما يعني أن هناك نسبة أمان مرتفعة لأصحاب الديون القصيرة الأجل.

4 – نسبة النقدية = $\frac{\text{النقدية}}{\text{المطلوبات المتداولة}} = \frac{40000}{100000} = 0.4$

والنقدية تتكون من النقدية في الصندوق والنقدية في البنك إذا وجدت، هذا ويلاحظ أن نسبة النقدية في الشركة في مثالنا مرتفعة بشكل كبير عن النسبة النمطية السائدة في الصناعة بمقدار 0.2 وهذا يمثل أماناً أكثر لأصحاب الديون قصيرة الأجل، إلا أن زيادة نسبة الأمان للدائنين قد يكون في غير صالح الشركة لأن ذلك يعكس ارتفاع نسبة السيولة على حساب الربحية ...

5 – نسبة فترة الأمان = الأصول الدفاعية (نقدية +أوراق مالية + أوراق قبض) / متوسط مصروفات التشغيل اليومية المتوقعة

$$= \frac{60000 + 20000 + 40000}{3889} = 31$$ يوم

ونظراً لعدم معرفة مصروفات التشغيل اليومية فقد تم تقديرها بالاستعانة بالمصروفات الواردة في قائمة الدخل التي تمثل مدفوعات النقدية، والمتمثلة بما يلي، بعد استبعاد الإهلاك لكونها لا تمثل المدفوعات النقدية :

الأجور	200000 ريال
المواد	700000 ريال
مصاريف بيعية	100000 ريال
مصاريف إدارية	160000 ريال
مصاريف أخرى	200000 ريال
أخرى	40000 ريال
الإجمال	1400000 ريال

وبقسمة إجمال المصروفات السنوية (1400000 ريال) على 360 يوم نستنتج متوسط مصروفات التشغيل اليومية، والذي قدره (3889) :

$$= \frac{1400000}{360} = 3889 \text{ ريال}$$

وبمقارنة المدة الزمنية، في المثال، والبالغة (31) يوماً بما هو سائد في الصناعة (7) أيام يتبين أنه مرتفع، الأمر الذي يعطي نسبة أمان أكثر للشركة لتغطية مصروفاتها التشغيلية .

6 – نسبة إجمال الديون إلى الموجودات $= \frac{\text{إجمال الديون}}{\text{إجمال الموجودات}} = \frac{240000}{740000} = 32\%$

والمقصود بإجمال الديون المطلوبات المتداولة والقروض طويلة الأجل أي مجموع المطلوبات .

وفي مثالنا نجد أن هذه النسبة (32٪) أقل بشكل طفيف عن النسبة النمطية في الصناعة (33٪)، وهذا يمثل نسبة أمان لأصحاب المطلوبات ..

7 – نسبة الديون إلى حقوق الملكية $= \frac{\text{إجمال الديون}}{\text{حقوق الملكية}}$

$$= \frac{240000}{500000} = 48\%$$

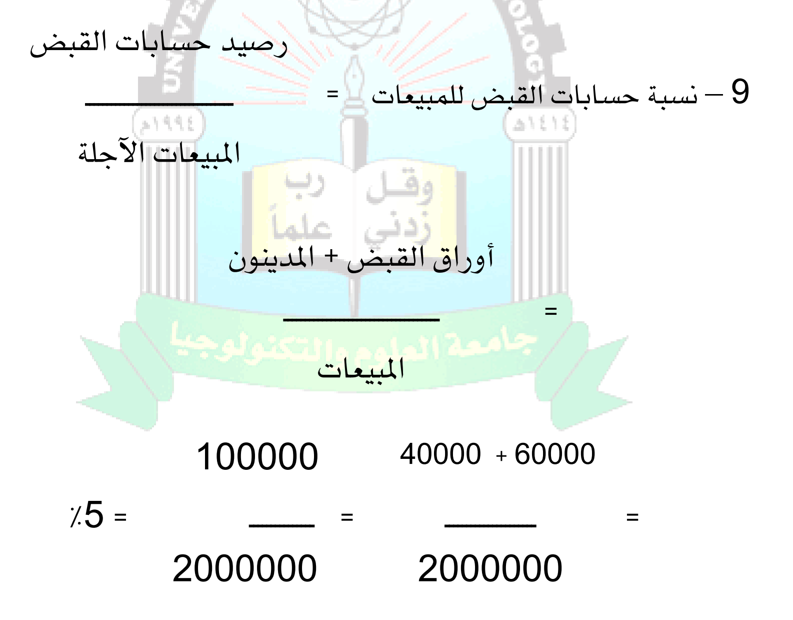
والمقصود بحقوق الملكية حقوق أصحاب الشركة التي يستحقونها في حالة تصفية الشركة، وهي في مثالنا عبارة عن رأس المال، والاحتياطات والأرباح المحتجزة .

UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
وقل رب زدني علما
جامعة العلوم والتكنولوجيا

وقد تبين من التحليل أن نسبة الديون إلى حقوق الملكية (48٪)، وهذا يعني أن حقوق أصحاب الشركة ضعف حقوق الدائنين تقريباً، وبدون شك أنه كلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك أفضل للدائنين ...

8- معدل دوران المخزون = $\frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{المخزون}} = \frac{1200000}{80000} = 15$ مرة

يتبين أن معدل دوران المخزون في الشركة (15) مرة، بينما يكون في الصناعة المماثلة (12) مرة، الأمر الذي ينبئ أنه مرتفع مما يدل على كفاءة الإدارة في الشركة، لكن يجب أن نأخذ بنظر الاعتبار أن المعدل قد يكون مرتفعاً نتيجة انخفاض رصيد المخزون، وهو ما تتعمده بعض الإدارات أحياناً بغرض إظهار كفاءتها، وفي هذه الحالة يكون من المفضل أخذ متوسط الأرصدة على مدار العام.



9 – نسبة حسابات القبض للمبيعات = $\frac{\text{رصيد حسابات القبض}}{\text{المبيعات الآجلة}}$

$= \frac{\text{أوراق القبض + المدينون}}{\text{المبيعات}}$

$= \frac{60000 + 40000}{2000000} = \frac{100000}{2000000} = 5\%$

حيث تشمل حسابات القبض أوراق القبض والذمم (المدينون) بصفتها تمثل أرصدة العملاء، ونظراً لعدم توفر معلومات عن المبيعات الآجلة فقد تم الاعتماد على المبيعات بصفة عامة، ويتبين أن النسبة 5٪ منخفضة مقارنة بالنسبة النمطية الشائعة في الصناعة.

10- معدل دوران حسابات القبض = $\frac{\text{المبيعات السنوية الآجلة}}{\text{رصيد حسابات القبض}}$

= $\frac{2000000}{100000}$ = 20مرة

وبمقارنة المعدل بمعدل دوران الصناعة المماثلة (10 مرات) نجد أنه مرتفع إلى الضعف وهذا يشير إلى كفاءة إدارة الشركة، رغم أن ذلك يتوقف على رصيد حسابات القبض وقت إعداد الميزانية، ومدى ارتفاعه أو انخفاضه، وعلى نوع المبيعات هل هي المبيعات الكلية أم المبيعات الآجلة ويجب ملاحظة أنه كلما ارتفعت نسبة حسابات القبض، اتجه معدل الدوران إلى الانخفاض والعكس صحيح

11- متوسط فترة التحصيل = $\frac{\text{المدينون + أوراق القبض}}{\text{متوسط المبيعات اليومية الآجلة}}$

ومتوسط المبيعات اليومية الآجلة يتم استخراجه كما يلي :

متوسط المبيعات اليومية الآجلة = $\frac{\text{المبيعات السنوية الآجلة}}{\text{عدد أيام السنة}}$

= $\frac{2000000}{360}$ = 5555 ريالاً

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{60000 + 40000}{5555} = \frac{100000}{5555} = 18 \text{ يوماً}$$

يتبين أن متوسط فترة التحصيل في الشركة 18 يوماً، بينما هي في الصناعة المماثلة 36يوماً، وهذا يعكس كفاءة الإدارة فيما يتعلق بتحصيل أرصدة العملاء، مع ملاحظة أخذ هذه النتيجة بتحفظ، فقد يكون الانخفاض نتيجة لانخفاض الحسابات المدينة أو أوراق القبض أو كليهما أو لزيادة المقام، لأننا اعتبرنا إجمالى المبيعات السنوية مبيعات آجلة . أما لو أخذنا متوسط أوراق القبض والمدينين، أو المبيعات السنوية الآجلة لتغير الوضع، وقد تزيد أو تنقص فترة التحصيل .

12 – $$\text{نسبة الموجودات الثابتة إلى المبيعات} = \frac{\text{الموجودات الثابتة}}{\text{صافي المبيعات}}$$

$$= \frac{480000}{2000000} \times 100 = 24\%$$

يتبين أن النسبة 24٪ هي مقاربة للنسبة السائدة في الصناعة (25٪) مما يعني أن المبيعات بلغت أربعة أضعاف ، تقريباً، قيمة الموجودات الثابتة . وكلما انخفضت هذه النسبة فإن ذلك يشير إلى ارتفاع كفاءة الإدارة والعكس صحيح .

13 – $$\text{معدل دوران الموجودات الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الموجودات الثابتة}} = \frac{2000000}{480000} = 4.2 \text{ مرة}$$

يتبين أن معدل دوران الموجودات الثابتة في الشركة مماثل لمعدل دوران الموجودات الثابتة في الصناعة، وبالتالي فإن كفاءة الإدارة تعتبر عادية، ويلاحظ أنه كلما انخفضت نسبة الموجودات الثابتة، ارتفع معدل دوران الموجودات الثابتة والعكس صحيح.

14 – معدل دوران الموجودات = $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{إجمالي الموجودات}} = \frac{2000000}{740000} = 2.7$ مرة

وهذا المعدل مرتفع بالمقارنة بما هو سائد في الصناعة (2مرة)، مع الحذر من أن هذا الارتفاع قد يكون نتيجة لاستئجار جزء من الموجودات الثابتة التي لا تدرج قيمتها في الميزانية .

15 – نسبة الربح للمبيعات = $\frac{\text{الربح الصافي}}{\text{صافي المبيعات}} = \frac{360000}{2000000} \times 100 = 18\%$

وهذا النسبة تتمشى مع النسبة السائدة في الصناعة، الأمر الذي يعكس أن كفاءة الإدارة من الناحية الربحية تعتبر عادية .

16 – نسبة الربح للموجودات = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{الموجودات}} = \frac{360000}{740000} \times 100 = 48.5\%$

وهذه النسبة مرتفعة بالمقارنة السائدة في الصناعة (36٪) الأمر الذي يعكس كفاءة الإدارة في استخدام الموجودات لتحقيق الربح .

17 – نسبة الربح إلى حقوق الملكية = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}} = \frac{360000}{500000} \times 100 = 72\%$

وهذه النسبة مرتفعة، حيث إنها في الصناعة المماثلة 54٪، وسبب الارتفاع قد يرجع إلى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح، وقد يرجع ذلك إلى نتيجة الاعتماد على المطلوبات بنسبة كبيرة .

تدريب (4) :

1 – معدل الديون إلى حق الملكية 60٪، وهذا يعني أن رصيد الدائنين 60٪ من مجموع رأس المال والأرباح المحتجزة (حقوق الملكية) .
إذن رصيد الدائنين = (100000 + رأس المال + 200000 أرباح محتجزة).

$$= 1200000 \times \frac{60}{100} = 720000$$ ريال

وبذلك يكون إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية = 1920000 ريال (120000 + 720000) .

2 – معدل دوران الموجودات = $\frac{\text{المبيعات}}{\text{الموجودات}}$ = 1.5 مرة

إذن = $\frac{\text{(س) المبيعات}}{1920000}$ = 1.5

إذن س (المبيعات) =1920000 × 1.5 =2880000 ريال .

3 – وحيث أن نسبة الربح 30٪، فإن تكلفة المبيعات =

$$2880000 \times \frac{70}{100} = 2016000$$ ريال

4 – نسبة السيولة = $\frac{\text{الموجودات المتداولة - المخزون}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$

= $\frac{\text{النقد + الديون}}{\text{الدائنون}}$ = 1.2

= $\frac{\text{س}}{720000}$ إذن س = 720000 × 1.2 = 864000 ريال

إذن النقدية + المدينون = 864000 ريال .

5 – معدل دوران المخزون = $\frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{المخزون}}$ = $\frac{2016000}{\text{س}}$ = 6 مرات

أذن س =20160000÷6 = 336000 ريال

6- فترة التحصيل = $\frac{\text{المدينون} \times 360}{\text{المبيعات}}$ = 40 يوم

= $\frac{\text{س} \times 360}{2880000}$

UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
وقل رب زدني علما
جامعة العلوم والتكنولوجيا

$$\text{إذن س} = \frac{(2880000 \times 40)}{360} = 320000 \text{ ريال}$$

إذن رصيد المدينين = 320000 ريال . وبطرح رصيد المدينين من رصيد النقدية والمدينين (864000 – 320000) .

يكون رصيد النقدية = 544000 ريال .

ويجمع النقدية والمدينون والمخزون ،وطرحها من إجمال الموجودات، تكون الموجودات الثابتة 720000 . وتبدو الميزانية كالآتي :

الموجودات		المطلوبات وحقوق الملكية	
نقدية	544000	دائنون	720000
مدينون	320000	رأس المال	1000000
مخزون آخر مدة	336000	أرباح محتجزة	200000
إجمال الموجودات المتداولة	1200000		
موجودات ثابتة	720000		
إجمال الموجودات	1920000	إجمال المطلوبات وحقوق الملكية	1920000

تدريب (5):

الحل :الشركة أ

$$1 \text{ – نسبة الربح إلى المبيعات} = \frac{\text{الربح}}{\text{المبيعات}} \times 100 \quad \frac{20000}{2000000} \times 100 = 1\%$$

$$2\text{- معدل دوران الموجودات} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الموجودات}} = \frac{2000000}{1000000} = 2 \text{ مرة}$$

الربح 20000

3 – العائد على الاستثمار = $\frac{\text{}}{\text{الموجودات}} \times 100 \quad \frac{\text{}}{1000000} = 2\%$

الشركة ب

1 – العائد على الاستثمار = $\frac{\text{الربح}}{\text{الموجودات}} \times 100 = 2\% = \frac{100000}{\text{س}} \times \frac{100}{2} =$

$= \frac{10000000}{2\text{س}}$ إذن س = $\frac{1000000}{2}$ = 5000000 ريال

إذن الموجودات = 5000000 ريال .

2- نسبة الربح إلى المبيعات = $\frac{\text{الربح}}{\text{المبيعات}} \times 100 = \frac{1000000}{1000000} \times 100 = 10\%$

3 – معدل دوران الموجودات = $\frac{\text{المبيعات}}{\text{الموجودات}} = \frac{1000000}{1000000}$ = 5:1 أو 2 مرة أو 20٪

الشركة ج

1 – معدل دوران الموجودات = $\frac{\text{المبيعات}}{\text{الموجودات}}$ أي 4 = $\frac{\text{س}}{1000000}$

UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
وقل رب زدني علما
جامعة العلوم والتكنولوجيا

إذن س (المبيعات) = 4 × 1000000 = 4000000 ريال .

2- نسبة الربح إلى المبيعات = $\frac{\text{الربح}}{\text{المبيعات}}$ أي 1٪ = $\frac{\text{س}}{4000000}$ = $\frac{1}{100}$ × $\frac{\text{س}}{4000000}$

إذن س (الربح) = $\frac{4000000}{100}$ = 40000 ريال

3 – العائد على الاستثمار = $\frac{\text{الربح}}{\text{الموجودات}}$ × 100 = $\frac{40000}{1000000}$ × 100 = 4٪

ويكون الجدول كما يلي :

البند	الشركة أ	الشركة ب	الشركة جـ
المبيعات	2000000	1000000	4000000
الربح	20000	100000	40000
الموجودات	1000000	5000000	1000000
نسبة الربح إلى المبيعات	1٪	10٪	1٪
معدل دورات الموجودات	2 مرة	2 مرة	4 مرة
العائد على الاستثمار	2٪	2٪	4٪

ونجد أن الشركة (ب) هي أكفأ من الشركة (أ،ج) في تحقيق الربح من المبيعات (10٪). والشركة (ج) هي أكفأ الشركات من حيث كفاءة الإدارة في استخدام الموجودات حيث معدل دوران الموجودات 4 مرات، كما أن الشركة (ج) هي الشركة الأكفأ لأن معدل العائد على الاستثمار فيها 4٪.

تدريب (6):

قائمة التغير في المركز المالي للشركة اليمنية للتجارة عن الفترة 2006/12/31م حتى 2007/12/31م بالريال .

الاستخدامات		المصادر	
مصروفات مقدمة	10000	مدينون	20000
أوراق قبض	20000	أوراق مالية	20000
موجودات ثابتة	60000	مخزون	10000
أوراق دفع	20000	قروض قصيرة الأجل	40000
مصروفات مستحقة	10000	قروض طويلة الأجل	40000
سندات	50000	أرباح محققة	160000
توزيع أرباح	100000	إهلاك	40000
زيادة في النقدية	60000		
	330000		330000

قائمة التغير في المركز المالي للشركة الوطنية عن المدة من 2006/12/31م، وحتى 2007/12/31م بالريال .

الاستخدامات		المصادر	
توزيعات	40000	أرباح محققة	100000
زيادة موجودات ثابتة	40000	إهلاك	20000
سداد سندات	20000	قروض طويلة الأجل	10000
زيادة صافي في رأس المال العامل	30000		
	130000		130000

تدريب (8) :

قائمة التغير في المركز المالي للشركة اليمنية الاستيراد والتصدير عن الفترة من 2006/12/31م إلى 2007/12/31م بالريال .

الاستخدامات		المصادر	
أوراق قبض	60000	نقدية	20000
مدينون	40000	أوراق مالية	20000
مخزن (بضائع)	20000	مدفوعات مقدمة	20000
أراض	40000	مبانى	20000
آلات	60000	دائنون	14000
أوراق دفع	4000	مصروفات مستحقة	8000
قروض قصيرة الأجل	10000	إيرادات مقدمة	12000
		قروض طويلة الأجل	40000
		احتياطيات	40000
		أرباح مرحلة	40000
	234000		234000

8. المراجع :

1 – حنفي عبد الغفار، الإدارة المالية المعاصرة: مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث الإسكندرية، 1993م.

2 – صالح هندي منير، الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث الإسكندرية، 1991م .

3 – د/ خليل الشماع، أمين عبد اللّه خالد، التحليل المالي للمصارف، إتحاد المصارف العربية عمان، 1990م.

4 –محمد عقل مفلح، مقدمة فقي الإدارة المالية، والتحليل المالي، دار المستقبل للتوزيع والنشر، عمان 2000م.

5 –رمضان زياد، أساسيات الإدارة المالية، دار صفاء، عمان 1996م .

6 –عبد الرزاق محمد أحمد، دليل استخدام النسب المالية للمنشآت الاقتصادية والمصارف، صنعاء، 2008 م.

4 الوحدة الرابعة

التمويل المالي


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

محتويات الوحدة

جامعة العلوم والتكنولوجيا

1- المقدمة:

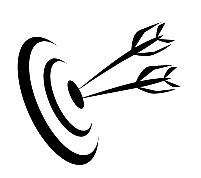
1.1.التمهيد:

عزيزي الدارس، مرحباً بك في الوحدة الرابعة، (التمويل المالي)، من مقرر مادة الإدارة المالية، و تتكون من قسمين، القسم الأول يتناول، مصادر التمويل، من تقدير الأموال اللازمة للمنظمة، سواء القائمة أو الجديدة، مصادر التمويل قصيرة الأجل، ومصادر التمويل طويلة الأجل. أما القسم الثاني من الوحدة فيتناول تكلفة التمويل، مفهومه وأهميته، وتحديد تكلفة كل مصدر من مصادر التمويل، وتحديد تكلفة مصادر التمويل الكلية، وبالإضافة إلى هيكل التمويل الأمثل. وتشكل هذه الوحدة الأساس لفهم مفهوم التمويل المالي: مصادره ، وهيكله الأمثل، وذلك من الناحية النظرية والعملية.

2.1. أهداف الوحدة:

عزيزي الدارس بعد انتهائك من دراسة هذه الوحدة يجب أن تكون قادراً على أن:

1. أن تُكَوِّن فكرة عن التمويل المالي، ومصادر التمويل القصير الأجل والطويل الأجل، وكيفية تقدير احتياجات المنظمة للأموال .
2. أن تتعرف على تكلفة التمويل: مفهومه وأهميته، وتحديد تكلفة كل مصدر من مصادر التمويل، وتكلفة مصادر التمويل الكلية، وكذلك هيكل التمويل الأمثل .



3.1. أقسام الوحدة:

تنقسم هذه الوحدة إلى قسمين رئيسين:

القسم الأول: ويتناول كيفية تقدير الأموال اللازمة للمنظمة، سواء القائمة أو الجديدة، ومصادر التمويل المختلفة القصيرة الأجل والطويلة الأجل.

القسم الثاني: ويتناول مفهوم تكلفة التمويل وتحديد تكلفة كل مصدر من مصادر التمويل وأهميتها، وتحديد تكلفة مصادر التمويل الكلية، بالإضافة إلى هيكل التمويل الأمثل.

1 -4. قراءات مساعدة:

عزيزي الدارس، حاول الانتفاع ما أمكن بالمراجع التالية، نظراً لاتصالها المباشر بموضوع هذه الوحدة:

1. حسون، توفيق، الإدارة المالية، قرارات الاستثمار وسياسات التمويل، الطبعة السابعة، منشورات جامعة دمشق، دمشق 1996م.
2. سليم رمضان، زيادة، أساسيات في الإدارة المالية، دار صفاء، عمان 1996م.
3. علي شهيب، محمد، إدارة مالية(2)جامعة القاهرة، القاهرة، 1993م
4. محمد عقل، مفلح، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل، عمان 2000م.



2. مصادر التمويل

1.2: تقدير الأموال اللازمة للمنظمة:

قبل أن يتم تحديد مصادر التمويل المختلفة للمنظمة، وتحديد تكلفة كل مصدر، سوف نتناول موضوع تقدير الأموال المطلوبة للاستثمار، وعملية تقدير الأموال ذات أهمية بالغة؛ فعلى أساسها يمكن تدبير المصادر التمويلية الطويلة الأجل والقصيرة الأجل، وبأقل تكلفة ممكنة. والمقصود بالأموال المطلوب تقديرها هي الأموال المطلوبة للاستثمار في الموجودات، سواء الثابتة أو المتداولة، بالإضافة إلى النقدية اللازمة للعمليات التشغيلية، ولذا يجب تقدير القيمة المطلوبة لكل بند من بنود الإنفاق في الميزانية.

وتعتبر عملية تقدير الأموال من مسؤولية القائمين على دراسة الجدوى الاقتصادية، ومن ثمّ مسؤولية المدير المالي، حيث يتم القيام بإجراء الدراسات الفنية والتسويقية والإدارية من خلال دراسة السوق لمعرفة حجم المبيعات المتوقعة وأسعارها، وبالتالي تقدير كمية الإنتاج اللازمة لمواجهة الطلب، وتقدير الآلات والمعدات اللازمة للعملية الإنتاجية وتقدير قيمة الاستثمارات المطلوبة. كما يجب تقدير نوع المواد والمستلزمات، والقوى العاملة اللازمة للإنتاج، وكذلك تحديد مساحة الأرض اللازمة لإقامة المباني وتكاليف البناء، وتحديد الكادر الإداري المطلوب ونوعياتهم ومؤهلاتهم وتكلفتهم... إلخ، وعلى ضوء ذلك تتمكن الإدارة المالية من تقدير الأموال اللازم استثمارها في موجودات المنظمة المختلفة حتى تتمكن من العمل.

والأسلوب السليم لتقدير الأموال للمنظمة يتمثل بتحليل كل بند من بنود الموجودات في الميزانية، وكذلك تحديد تكاليف التشغيل لدورة واحدة للإنتاج والبيع والتحصيل، بالإضافة إلى مصاريف التأسيس كما يجب التمييز بين البنود التي تتضمنها الميزانية والتي تضمنها حساب التشغيل والمتاجرة والأرباح والخسائر التي تحتوي على تكاليف التشغيل لدورة واحدة للإنتاج والبيع والتحصيل. وعلى ذلك فإنه يمكن التمييز بين أربعة أنواع رئيسة من المصروفات، التي على أساسها يتم

تقدير بنودها، يتم تقدير الأموال المطلوبة للاستثمار، هذه المصاريف هي: مصاريف التأسيس، ومصاريف الإنشاء، ومصاريف التشغيل لدورة واحدة للإنتاج والبيع والتحصيل، بالإضافة إلى الموجودات المتداولة، وذلك كما يلي:

أولاً: تقدير مصاريف التأسيس:

مصاريف التأسيس تتم مرة واحدة في حياة المنظمة، وهي تمثل النفقات التأسيسية للمنظمة، ويتم استهلاكها على فترات زمنية طويلة، في الأغلب الخمس السنوات الأولى من حياة المنظمة، ولا يمكن التخلص منها أو استردادها بعد إنفاقها؛ إذ قيمتها لا تساوي أكثر من صفر، وفي التعديل الجديد لمعايير المحاسبة الدولية 2006/1/1 تم معالجة مصاريف التأسيس بتحميلها على السنة التي حدثت فيها مباشرة، أي أنها تطفأ خلال العام، ويتم صرفها مقابل دراسة الجدوى الاقتصادية للمنظمة، ومقابل الحصول على المعلومات والتراخيص اللازمة لإقامة المنظمة، وأتعاب المكاتب الاستشارية والمصاريف الإدارية قبل التشغيل، ونفقات التمويل قبل التشغيل، ومقابل شراء حقوق التصنيع.. الخ.

ثانيا: تقدير مصاريف الإنشاء:

مصاريف إنشاء تتمثل بكافة بنود الموجودات الثابتة في الميزانية، مثل قيمة الأرض اللازمة لإنشاء المنظمة بما فيها العمولات التي تدفع لشرائها، ورسوم تسجيلها، وأي مصاريف أخرى ترتبط بشرائها، وقيمة المباني ومصاريف تجهيزها التي يتم تقدير قيمتها من العقود المبرمة بين المنظمة والمقاولين، وقيمة الآلات والمعدات التي تساهم في العملية الإنتاجية، ومصروفات الصيانة للآلات أو المباني، وكذلك مصاريف تشغيلها، فيتم وضعها ضمن تكلفة دورة الإنتاج والبيع والتحصيل فيما يخص المبلغ الذي يتعلق بهذه المدة، أما ما يخص السنة كاملة فيتم وضعه في حساب الأرباح والخسائر.

ثالثاً: تقدير الموجودات المتداولة:

وأهم الموجودات المتداولة التي يجب على المنظمة تقديرها تتمثل برصيد النقد الذي يجب الاحتفاظ به لمواجهة الالتزامات للغير والمصاريف الطارئة، ويتوقف تقدير هذا الرصيد على ما تتوقعه الإدارة للمخاطر المحتملة والالتزامات المتوقعة، حيث يتم

تقدير الحد الأدنى من النقد الواجب الاحتفاظ به، سواء في الصندوق أو في البنك، مع الاهتمام بالتوازن بين السيولة والربحية. ومن الموجودات المتداولة الواجب تقديرها الأوراق المالية التي تتوقف قيمتها على الهدف من امتلاكها، فقد تسعى المنظمة إلى امتلاكها لتحقيق عائد أو امتصاص السيولة الزائدة، وفي هذه الحالة ليس هناك ضرورة للاستثمار في الأوراق المالية في بداية إنشاء المنظمة، أما إذا كان الهدف من شرائها هو السيطرة على أحد المنظمات التي تعتبر متممة لهذه المنظمة لكونها تنتج مثلاً المواد الأولية التي تحتاج لها المنظمة للقيام بالعمليات الإنتاجية. ومن ضمن الموجودات المتداولة التي يجب تقدير الأموال لها المخزون السلعي، الذي يتوقف الاستثمار فيه على نوع النشاط الذي تمارسه المنظمة، فالمخزون السلعي في المنظمات الصناعية يتطلب مبالغ كبيرة أكثر مما هو عليه الحال في المنظمات التجارية، كما يتوقف ذلك على سياسة إدارة المنظمة فيما يتعلق بالاحتفاظ بمخزون لمواجهة الطوارئ من عدمه.

والمخزون في المنظمة الصناعية يتمثل في المواد والمنتجات نصف المصنعة والمنتجات التامة الصنع، ولذا فإن المواد الأولية التي يتم الاحتفاظ بها كحد أدنى هي التي يجب تقدير قيمتها ضمن بند المخزون السلعي، أما المواد التي تدخل في العملية الإنتاجية، والمنتجات التامة الصنع والنصف مصنعة فتحسب ضمن تكاليف دورة الإنتاج والبيع والتحصيل لدورة واحدة، أما في المنظمات التجارية التي تشتري المنتجات بغرض إعادة بيعها فإن المخزون يتكون من المنتجات التامة الصنع، وبالتالي فإن المنتجات التي يتم الاحتفاظ بها كمخزون احتياطي هي التي يجب تقديرها، أما المنتجات التي تشترى للبيع خلال مدة البيع والتحصيل فإنها ضمن المخزون السلعي.

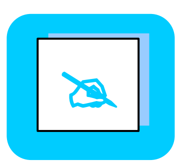
أما الحسابات المدينة التي تنشأ من البيع بالآجل للمنتجات التامة الصنع التي تم صنعها خلال دورة الإنتاج، فإن تكلفة الدورة تضمن قيمة هذا الحسابات، وبالتالي يجب إهمالها عند تقدير الأموال المطلوبة، ويتم احتساب تكلفة دورة الإنتاج.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن هناك بنوداً أخرى من الموجودات المتداولة التي تتطلب تقدير الأموال لها مثل التأمينات لدى الغير، والإيرادات المستحقة التي لا تدخل ضمن الحسابات المدينة كالمواد وقطع الغيار التي تضطر الإدارة لشرائها ولا تحتاج إليها، فيتم بيعها بالآجل. ومن ضمن الموجودات المتداولة أيضاً المصروفات المقدمة التي يجب تقدير الأموال اللازمة لمواجهتها.

رابعاً: تقدير تكاليف التشغيل:

لا يقتصر تقدير الأموال المطلوبة للمنظمة على تقدير مصاريف التأسيس وتكاليف الإنشاء والحد الأدنى من الموجودات المتداولة، بل يجب تقدير الأموال اللازمة لمواجهة تكاليف التشغيل لدورة إنتاج وبيع وتحصيل لدورة واحدة، وحتى تبدأ عمليات البيع والتحصيل، وبالنسبة للمنظمة الصناعية والتجارية على السواء مع فارق أنه في المنظمات التجارية تسمى دورة الشراء والبيع والتحصيل. ويتم تقدير الأموال اللازم إنفاقها خلال هذه الدورة باحتساب التكاليف المباشرة وغير المباشرة التي تدفع نقداً أو لا تدفع، ولكنها تخص هذه المدة، وتشتمل تكاليف التشغيل على ما تحتاجه دورة الإنتاج والتحصيل من المواد الأولية والأجور المباشرة وغير المباشرة وأعباء الصيانة.

ولتوضيح كيف يتم تقدير الأموال المطلوبة للمنظمة نورد المثال التالي:



مثال: عرضت عليك إحدى الشركات اليمنية المنوي إنشاؤها مهمة القيام بتقدير الأموال المطلوبة للبدء بإنشائها، وقد دلت الدراسة الأولية والمتعلقة بتجميع البيانات اللازمة لإنجاز هذه المهمة التي أمكن تلخيصها بالآتي:

1- بلغت تكاليف دراسة الجدوى الاقتصادية	1,000,000	ريال
2- كانت تكاليف الحصول على ترخيص إنشاء الشركة	300,000	ريال
3- المصاريف الإدارية قبل البدء بالتشغيل بـ	400,000	ريال
4- نفقات الاستشارات الفنية أثناء التنفيذ قدرت بـ	700,000	ريال
5- كانت قيمة الأرض ومصاريفها	5,000,000	ريال
6- قدرت قيمة الآلات والمعدات اللازمة بـ	4,000,000	ريال
7- قدرت قيمة قطع الغيار الواجب الاحتفاظ بها بـ	800,000	ريال
8- لقد تم احتساب فوائد على رأس المال قبل التشغيل فبلغت	400,000	ريال
9- قامت الشركة بتقدير قيمة حقوق التصنيع البالغة	2,000,000	ريال
10- قدر الفنيون تكاليف البناء بـ	15,000,000	ريال
11- تنوي الشركة امتلاك 1٪ من رأس مال شركة تقوم بإنتاج مواد وتجهيزات متممة لمنتجاتها والبالغ	1,000,000	ريال
12- وقد دلت الدراسات أن رصيد النقدية يجب أن لا يقل عن	2,000,000	ريال
13- بنود أخرى متداولة قدرت بـ	800,000	ريال
14- المخزون السلعي قدرت قيمته بـ	1,000,000	ريال

15- وقد قدرت تكاليف دورة التشغيل للإنتاج والبيع والتحصيل بمبلغ 2,000,000، قيمة مواد 750,000ريال ، وأجور مباشرة وغير مباشرة 550,000ريال، والطاقة بـ 250,000ريال، وقطع الغيار بـ 175,000ريال، وتكاليف الصيانة ومصاريف أخرى 275,000ريال.

الحل

كشف يبين الأموال المطلوبة للشركة بالريال

البيـــــان	جزئي	كلي
تكاليف دراسة الجدوى الاقتصادية	1000000	
تكاليف الحصول على الترخيص	300000	
المصاريف الإدارية قبل التشغيل	400000	
نفقات الاستثمارات الفنية أثناء التنفيذ	700000	
مصاريف التمويل قبل التشغيل	400000	
شراء حقوق التصنيع	2000000	
إجمال مصاريف التأسيس		4800000
أراض	5000000	
مبان	15000000	
آلات ومعدات	4000000	
قطع الغيار	800000	
إجمال تكاليف الإنشاء		24800000
النقدية	2000000	
أوراق مالية	5000000	
مخزون سلعى	1000000	
بنود متداولة أخرى	800000	
إجمال الموجودات المتداولة		8800000
تكلفة دورة الإنتاج والبيع والتحصيل		2000000
إجمال الأموال المطلوبة		40400000

من الكشف يتبين أن إجمال الأموال المقدرة للبدء بإنشاء الشركة بلغت 40,400,000 ريال، وما على إدارة المنظمة ممثلة في الإدارة المالية إلا أن تبحث عن كيفية تدبير هذا المبلغ عن طريق مصادر التمويل المختلفة.

هذا فيما يتعلق بتقدير الأموال اللازمة للمنظمات الجديدة، أما ما يتعلق بالمنظمات القائمة، فيجب على المدير المالي أن يتنبأ بالاحتياجات المالية للمنظمة في المستقبل، ويقدر الأموال بكفاءة، وبما لا يؤدي إلى الزيادة أو النقص قدر الإمكان، ويعتمد المدير المالي على المبيعات واتجاهاتها عند تقديره للأموال اللازمة للمنظمة من خلال إيجاد العلاقة السببية بين التغير في المبيعات وما يتطلب ذلك من

تغير في الموجودات الثابتة والمتداولة ؛ حيث تعتبر المبيعات متغيراً مستقلاً يؤثر على حجم الموجودات وخاصة النقدية التي تعتبر متغيراً ثابتاً ؛ إذ إن العلاقة بينهما علاقة طردية ممّا يتطلب التنبؤ بالأموال المتداولة والثابتة اللازمة للنشاط وتمويل الاستثمارات الرأسمالية، وهناك عدة طرق يمكن الاعتماد عليها للقيام بعملية التنبؤ.

بعد أن يتم تقدير الأموال اللازمة، سواء للمنظمة الجديدة أو القائمة، فإن ما يواجه المدير المالي هو كيفية تدبير هذه الأموال من أفضل المصادر التمويلية المتاحة، وبما يحقق أفضل مزيج ممكن للمصادر، وبحيث تكون تكلفة التمويل أقل ما يمكن. ومصادر التمويل تنقسم إلى نوعين أساسيين هما: مصادر التمويل قصيرة الأجل، ومصادر التمويل طويلة الأجل.

2.2. مصادر التمويل قصيرة الأجل:

المقصود بها مجموعة الخصوم أو المطلوبات المرتبطة بعمليات التشغيل الفعلي التي تساهم في عملية التمويل والاستثمار، وتتميز بكونها قصيرة الأجل وتستحق السداد خلال مدة أقل من سنة، وهي تظهر في الميزانية كخصوم أو مطلوبات متداولة.

والمصادر قصيرة الأجل تتعدد أنواعها، ويتفق الكثير من الكتاب في مجال الإدارة المالية على تقسيمها إلى نوعين هما: الائتمان التجاري أو ما يطلق عليها حسابات الدفع (أوراق الدفع + الدائنون)، والائتمان المصرفي أو القروض قصيرة الأجل، ويضيف إليها بعض الكتاب بعض المصادر الأخرى مثل المصروفات المستحقة والمبالغ المدفوعةُ مقدماً.

أولاً: الائتمان التجاري:

وهو يتمثل فيما تستطيع المنظمة شراءهُ بالآجل من الموردين، وهو يعتبر مصدراً للتمويل من وجهة نظر المشتري، أي: أنه يتعلق بالمعاملات الآجلة بين التجار وفي مجال الناشط الرئيس، وتتمثل أهم الأسباب التي تجعل المشتري يفضل اللجوء للائتمان التجاري حاجته للبضاعة، وعدم تملكه للمال اللازم لشرائها نقداً، وفي

الوقت نفسه عدم تمكنه من الحصول على قرض لظروف معينة، بالإضافة إلى أن الوقت الذي يستغرق للحصول على الائتمان التجاري أقل بكثير من الذي يضيعه للحصول على قروض نتيجة لكثرة الإجراءات اللازمة للحصول على القرض.

وهناك سبب مهم يجعل المشتري يلجأ إلى الائتمان التجاري من المورد لكون الائتمان التجاري يبدو أنه بدون تكاليف – ليس في جميع الأحوال – بينما القروض تحمله فوائد ومصاريف عالية، وزيادة على ذلك إن البائع قد يمنح المشتري خصماً بنسبة معينة إذا قام بالتسديد في وقت سابق (الخصم المكتسب، أو خصم تعجيل الدفع).

والائتمان التجاري قد يأخذ شكل حساب مفتوح (الدائنون) وقد يأخذ شكل ورقة تجارية كالكمبيالة والسند الأدنى. وبموجب الحساب المفتوح يقوم البائع بتوريد البضاعة المطلوبة للمشتري ويرسل له الفاتورة التي بموجب صورتها يقوم البائع بتقييد قيمتها على المشتري، والمشتري يقيد القيمة لحساب البائع (المورد)، ولا يستطيع البائع أن يقطع قيمة الحساب المفتوح لدى البنك إذا رغب في توفير سيولة نقدية، وبموجب الكمبيالة يتم تثبيت المديونية على العميل (المشتري). والكمبيالة لها ثلاثة أطراف: الساحب (المورد)، والمسحوب عليه (المشتري)، والثالث هو المستفيد الذي تسحب الكمبيالة لصالحه قد يكون دائناً للساحب. أما السند الإذني الذي بموجبه يقوم المشتري بالتوقيع على تعهد بدفع قيمة البضاعة المشتراة في تاريخ معين، وأطراف السند الإذني هما اثنان فقط هما الساحب (المورد) والمسحوب عليه (المشتري)، وتمييز الأوراق التجارية (الكمبيالات والسندات الإذنية) أن الدائن (المورد) يمكنه قطعها في أحد البنوك إذا احتاج إلى سيولة نقدية قبل حلول موعد استحقاقها. وحجم الائتمان التجاري يتوقف على مجموعة من العوامل، مثل نوع النشاط، فالمنظمة التجارية تتوسع في الائتمان التجاري عكس المنظمات الصناعية، بالإضافة إلى حجم المشروع ومركزه المالي وسمعته في السوق، وكذلك رغبة إدارة المنظمة بالنسبة للائتمان التجاري.

ثانياً: الائتمان المصرفي:

يمثل الائتمان المصرفي القروض القصيرة الأجل التي تحصل عليها المنظمة من أحد البنوك لمدة لا تزيد عن سنة، ومقابل فوائد على هذه القروض، على أن تقوم المنظمة بسداد القروض مع فوائدها في ميعاد استحقاقه، كما يجب على المنظمة استخدام القرض استخداماً جارياً أو قصير الأجل، وتقوم البنوك قبل الموافقة على منح القروض بتحليل السيولة للمنظمة المقترضة.

ويختلف الائتمان المصرفي عن الائتمان التجاري في أنه يكون في شكل نقدية سائلة، وفي كونه لا يأخذ شكل التجدد والاستمرار كما هو الحال في الائتمان التجاري بالإضافة إلى أن القروض المصرفية يتم تسديدها في الأغلب. مرة واحدة.

والقروض المصرفية قد تكون بضمان أو بدون ضمان، والقروض التي بدون ضمان قد تكون لغرض معين ومحدد، أو قد تكون في شكل اعتماد مفتوح أو قروض متجددة. أما القروض التي يطلب البنك ضمانات عليها فقد يكون الضمان إما رهن بعض الموجودات الثابتة التي قد يكون من حق المصرف بيعها ليأخذ حقه في حالة التأخير عن السداد من جانب المقترض. وقد يكون الضمان بأوراق القبض التي تودع لدى البنك كضمان لاستيفاء حقوقه، وقد يكون في شكل مستند إيداع البضاعة في أحد المخازن التابعة لشركات الإيداع التي تقدم للبنك مقابل الحصول على القرض، وقد يكون الضمان إيداع البضاعة نفسها لدى البنك وفي مخازنه الخاصة، ويتم السحب منها جزئيّاً كلما تم تسديد جزء من القرض.

كما أن هناك بعض المصادر الأخرى للتمويل قصيرة الأجل مثل الدفعات المقدمة من العملاء بغرض الحجز للسلعة، والمصروفات المستحقة التي لم تسدد للغير مثل الضرائب المستحقة التي يتم تأجيلها.

3.2. مصادر التمويل طويلة الأجل:

وهي التي تستحق السداد خلال مدة غالباً ما تكون أكثر من سنة، وهذا النوع من المصادر تقوم المنظمة بالحصول عليه من الداخل في السنوات الأولى لإنشائها مثل الاحتياطات والأرباح المحتجزة غير الموزعة والمخصصات، أو قد يتم

الحصول عليها من خارج المنظمة مثل القروض والسندات والأسهم العادية والأسهم الممتازة. وعلى ذلك يمكن القول: إن مصادر التمويل طويلة الأجل تنقسم إلى نوعين هما:

أولاً – مصادر التمويل الذاتية أو الداخلية.

ثانياً – مصادر التمويل الخارجية.

أولاً: مصادر التمويل الداخلية:

وهي المصادر التي يتم الحصول عليها من داخل المنظمة بالاعتماد على الأرباح المتحققة من النشاط. حيث يواجه المدير المالي مشكلة في كيفية التصرف في الأرباح، هل يتم توزيعها كاملة على أصحاب رأس المال (المساهمون)؟ أم يقوم باحتجازها كاملة كاحتياطات ومخصصات وأرباح غير موزعة واستخدامها في تمويل احتياجات المنظمة بدلاً من اللجوء إلى المصادر الخارجية، أو يقوم بتوزيع نسبة من الأربح واحتجاز الباقي ؟

والتمويل الداخلي يتوقف على السياسة التي تتبعها الإدارة في توزيع الأرباح، كما أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في وضع سياسة توزيع الأرباح، مثل الجوانب القانونية التي تحدد كيفية توزيع الأرباح، ونسب الاحتياطي القانوني والنظامي، والمخصصات التي يجب حجزها.

ومن العوامل المؤثرة أيضاً متطلبات السيولة ومتطلبات النمو، ومتطلبات سداد الديون وفوائدها، كما أن معدل الربح المحقق يؤثر على سياسة التوزيع ؛ لأن عملية التوزيع أو احتجاز الأرباح التي تحققت ومقدارها تتأثر بمقدار الربح المحقق. وسوف يتم دراسة مصادر التمويل الداخلية كما يلي:

أ – الأرباح المحتجزة:

وهي التي تم احتجازها كلياً أو جزئياً من صافي الأرباح بموجب قرار إداري، وفي بعض السنوات، وبعد موافقة الجمعية العمومية على ذلك. حيث تفضل الإدارة اللجوء لهذا المصدر عند الرغبة في التوسعات وزيادة حجم النشاط ؛ نظراً لسهولة الحصول عليه، كما أن المساهمين قد لا يعترضون على ذلك بل يفضلونه حتى لا يتيحون الفرصة لدخول مساهمين جدد، وحتى لا تلجأ المنظمة إلى الاستدانة بواسطة

القروض والسندات، بالإضافة إلى أن استثمار الأرباح المحتجزة سوف يحقق لهم عائداً قد لا يحققونه إذا سحبوا هذه الأرباح واستثمروها في مجال أخر.

ب – الاحتياطيات:

وهي التي يتم خصمها بغرض مواجهة الالتزامات غير المؤكدة، أو تنفيذاً لقوانين معينة مثل الاحتياطي القانوني والاحتياطي المستثمر في سندات حكومية. والاحتياطات يتم استثمارها إما وفقاً لما ينص عليه القانون كالسندات الحكومية، أو وفقاً لما تقرره الإدارة مثل الاحتياطي العام والاحتياطي القانوني، ويتم استخدام الاحتياطات في التوسعات الجديدة، أو في شراء أوراق مالية تدر عائداً على المنظمة.

جـ - المخصصات:

وهي التي يتم خصمها من حساب الأرباح والخسائر لمواجهة التزامات مؤكدة كمخصص إهلاك الآلات. وقيمة المخصص تؤثر على ضريبة الأرباح التجارية والصناعية بالنقص لاعتبارها مصاريف، كما أنها قد تحقق سيولة نقدية في بعض الأحيان، ويمكن إعادة استثمارها حتى يحل موعد استبدال الأصل.

ثانياً: مصادر التمويل الخارجية:

تتمثل مصادر التمويل الخارجية بالمصادر التي تلجأ إليها المنظمة في بداية إنشائها، وقد تلجأ لها بعد ذلك، وهي الأسهم العادية، والأسهم الممتازة، والقروض والسندات. سوف يتم دراستها كما يلي:

أ – الأسهم العادية:

السهم العادي هو جزء من رأس المال في المنظمة، ويكون محدد القيمة ويُثبتُ لصاحبه حقاً قبل المنظمة التي يساهم فيها، ويكون حَمَلَة الأسهم العادية هم أصحاب المنظمة الحقيقيون؛ حيث يحدد النظام الأساسي للمنظمة قيمة رأس المال المصرح به، ثم يتم إصدار أسهم بكل قيمة رأس المال المصرح به أو بأقل من هذه القيمة، وعند إصدار الأسهم قد يطلب من المساهمين دفع قيمة الأسهم بالكامل أو نسبة منها وتدفع باقي القيمة وفقاً للأسس التي تحدد في نشرة الاكتتاب، وتسمى القيمة المدفوعة من المساهمين برأس المال المدفوع.

وتعتبر الأسهم العادية المصدر الأساسي في المنظمة المساهمة، حيث يمثل رأس المال عنصر الحماية والأمان للمستثمرين الآخرين، مثل المقرضين وحملة الأسهم الممتازة، وكلما زادت نسبة الأسهم العادية، زادت قدرة المنظمة على الحصول على ما قد تحتاجه من تمويل إضافي بشروط أفضل، والعكس صحيح.

وللسهم العادي قيمة أسمية وقيمة دفترية وقيمة سوقية، فالقيمة الاسمية هي التي ينص عليها في عقد تأسيس المشروع ونظامه الأساسي، وبالتالي يمثل حق حامله في رأس المال المصدر، وتظهر هذه القيمة على الصك، أما القيمة السوقية فهي القيمة التي يباع بها السهم في السوق، والقيمة السوقية تكون أكبر من القيمة الاسمية كلما كانت المنظمة قادرة على تحقيق أرباح، وقد تتساوى القيمة الاسمية والسوقية للسهم عند بيع الأسهم لأول مرة، أما في الإصدارات التالية فإن القيمة السوقية تكون أكبر، والفرق بين القيمة الاسمية والسوقية تمثل علاوة الإصدار. أما القيمة الدفترية للسهم فهي قيمة السهم بعد أخذ كافة حقوق المساهمين في الاعتبار، أي: أن القيمة الدفترية عبارة عن ناتج قسمة رأس المال (الأسهم العادية) + الاحتياطات والأرباح المحتجزة على عدد الأسهم العادية الموجودة في المنظمة.

والأسهم العادية قد تكون اسمية أو لحاملها، فالاسمية هي التي يكتب اسم صاحبها على الصك، أما الأسهم لحاملها فلا يذكر على السهم اسم صاحبه أو مالكه، ويتم التنازل عنها بمجرد التسليم من يد إلى أخرى. كما أن الأسهم العادية قد تكون نقدية أو عينية والنقدية هي التي يتم دفع قيمتها في شكل حصص عينية كالأراضي والآلات والمباني ويجب تقدير قيمتها بدقة حتى لا يبالغ فيها.

أيضاً الأسهم العادية قد تكون مقدمة وقد تكون مؤخرة، فالأسهم المقدمة هي التي يحصل أصحابها على نسبة معينة من الربح بعد الأسهم الممتازة وقبل أصحاب الأسهم المؤخرة، أما الأسهم المؤخرة فهي التي تحصل على الربح المتبقي بعد الأسهم المقدمة.

وحامل السهم العادي-بصفته شريكاً في المنظمة-له حق الاشتراك في إدارتها والرقابة على أعمالها، وحضور الجمعية العمومية العادية وغير العادية، إلا إذا نص النظام الأساسي على اشتراط ملكية عدد معين من الأسهم، وله حق التصويت،

وحق الاطلاع على الدفاتر من خلال مراقب الحسابات الذي تعينه الجمعية العمومية، كما له حق الأولية في الاكتتاب، وخاصة إذا كان من قدامى المساهمين، وأيضاً له حق بيع الأسهم، وحق الاشتراك في الأرباح إذا قرر مجلس الإدارة توزيع الأرباح، وأخيراً له الحق في الحصول على الجزء المتبقي من موجودات المشروع عند تصفيته.

ب – الأسهم الممتازة:

وتسمى بالأسهم الممتازة ؛ لأن لها امتيازات على الأسهم العادية ؛ حيث يحصل حملتها على حصتهم من الأرباح قبل أصحاب الأسهم العادية، وعند تصفية المنظمة وبيع موجوداتها تقدم الأسهم الممتازة على الأسهم العادية، وقد يكون الامتياز من حيث الاشتراك في الأرباح، فبعد حصول الأسهم الممتازة على النسبة المحددة تشترك مع أصحاب الأسهم العادية في الربح المتبقي، كما قد يكون الامتياز من حيث تجميع الأرباح، حيث إنه إذا لم تحصل الأسهم الممتازة على نسبتها المحددة في إحدى السنوات، فإنها تحصل على المتجمع في سنة من السنوات اللاحقة. وقد يكون الامتياز من حيث قابلية الأسهم الممتازة للتحول إلى أسهم عادية وفقاً للشروط المحددة في نشرة الاكتتاب.

وتقوم المنظمات بإصدار الأسهم الممتازة بغرض زيادة أموالها عن طريق جلب المستثمر المحافظ الذي لا يرغب في المخاطرة، وإنْ كان ذلك على حساب نسبة العائد الممكن تحقيقه، حيث إنّ كثيرين من المستثمرين يفضلون استثمار أموالهم في أسهم ممتازة ذات دخل سنوي ثابت عن الاستثمار في أسهم عادية قد تحصل على عائد أو لا تحصل، كما قد تتمكن المنظمة من خلال الأسهم الممتازة من زيادة العائد على أصحاب الأسهم العادية، وذلك إذا كانت نسبة العائد لأصحاب الأسهم الممتازة أقل من نسبة العائد الذي تحققه المنظمة على استثماراتها، فإذا كانت المنظمة تحقق معدل عائد على الاستثمار قدره 10٪ ويعطي أصحاب الأسهم الممتازة 7٪ فإن الفرق وقدره 3٪ يكون من نصيب أصحاب الأسهم العادية، كما أن المنظمات تلجأً إلى الأسهم الممتازة بهدف زيادة الأموال المطلوبة للاستثمار من دون التضحية بالسيطرة التي يملكها أصحاب المنظمة القدامى، حيث إن صاحب السهم

الممتاز لا يحق له التصويت والإدارة، فهو ممول بدون سلطة. وقد تواجه المنظمة صعوبات لإصدار الأسهم العادية أو بيعها فيلجأ إلى التمويل عن طريق الأسهم الممتازة.

وتتفق الأسهم الممتازة مع الأسهم العادية في عدة أمور وتختلف معها في أمور أخرى، فكلاهما لا تَصْدُرُ برهنٍ، كما أن العائد المحدد بنسبة معينة، الذي يدفع لأصحاب الأسهم الممتازة والعادية، يعتبر بنداً توزيعياً وليس تحميلياً لكليهما، أي: أنه يخصم من صافي الربح بعد الضرائب، وفي حالة عدم توزيع المنظمة أرباحاً لأصحاب الأسهم الممتازة والعادية فلا يحق لهم إشهار إفلاسها لعجزها عن دفع أرباح.

أما الاختلاف بين الأسهم الممتازة والعادية فيتمثل في أن الأسهم الممتازة لها نسبة فائدة محددة كالقروض، وبالتالي فإن تكلفتها تكون أقل من تكلفة الأسهم العادية، التي تتمثل في العائد المفقود في الفرصة البديلة، كما أن أصحاب الأسهم الممتازة يأخذون نصيبهم عند التوزيع قبل أصحاب الأسهم العادية، إذا حققتْ المنظمة أرباحاً وقررت الإدارة توزيعها، وكذلك فأصحاب الأسهم الممتازة يفضلون أن تكون الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح، ويكون لهم أسبقية في التوزيع. وعند التصفية يكون لأصحاب الأسهم الممتازة الأولوية في الحصول على نصيبهم من الموجودات قبل أصحاب الأسهم العادية، كما يجوز لإدارة المنظمة أن ترد قيمة الأسهم الممتازة لأصحابها وفقاً للمركز المالي للمنظمة، ولا يجوز ذلك لأصحاب الأسهم العادية ؛ لأنهم الملاك الحقيقيون للمنظمة، وبالتالي لا توجد مدة محددة للأسهم العادية، بينما مدة الأسهم الممتازة تكون محددة وفقاً لما تراه إدارة المنظمة وعلى ضوء مركزها المالي. كما أن حق التصويت من حق أصحاب الأسهم العادية بينما لا يكون ذلك من حق حملة الأسهم الممتازة.

كما أن الأسهم الممتازة تتفق مع القروض والسندات في أمور وتختلف معها في أمور أخرى، فكل من الأسهم الممتازة وأصحاب القروض يحصلون على معدل عائد ثابت سنوياً، وليس لهم حق حضور الجمعية العمومية ولا يحق التصويت ولا على حق الإطلاع على الدفاتر. كما يجوز لإدارة المشروع أن تحدد مدة معينة ترد بعدها قيمة

الأسهم الممتازة، وفي هذه الحالة فإنها تتفق مع القروض والسندات في تحديد تواريخ الرد والسداد.

أما أوجه الاختلاف بين الأسهم الممتازة والقروض والسندات فتتمثل في أي منظمة تؤدي فوائد السندات والقروض في كل الأحوال والظروف، سواء حققت أرباحاً أم لا، في حين أن الأمر يختلف بالنسبة لعائد الأسهم الممتازة فلا يمكن إجباره الإدارة - حتى ولو حققت المنظمة أرباحاً - على دفعه كما أنه في حالة عدم دفع المنظمة فوائد القروض والسندات، فيجوز لأصحابها إعلان عجزه عن الدفع وإشهار إفلاسه، أما أصحاب الأسهم الممتازة فليس لهم هذا الحق. كما أن فوائد الأسهم الممتازة تعتبر بنداً توزيعياً يخصم بعد الضرائب من حساب التوزيع، فإن فوائد القروض والسندات يعتبر بنداً تحميلياً يخصم قبل الضرائب ويحمل لحساب الأرباح والخسائر.

كما أن القروض والسندات تكون في بعض الأحيان بضمان رهن، فإن إصدار الأسهم الممتازة لا يكون كذلك، ولذلك يتأخر حقها في التصفية بعد القروض المرهونة وغير المرهونة، والأسهم الممتازة لا يتم تحديد تواريخ معينة لردها، بعكس القروض والسندات التي تحدد لها تورايخ لترد بعدها.

جـ - القروض والسندات:

القروض عبارة عن مبلغ من المال يتم الحصول عليه من مصرف أو غيره من المقرضين، مقابل دفع فوائد بمعدل محدد من قيمته، ويلزم المنظمة المفترضة برد أصل القرض ودفع فوائده في مواعيد يتفق عليها، وإذا عجزت المنظمة عن السداد وفقاً للشروط المتفق عليها، فإنه يصبح عرضه لإفلاسه. القروض الطويلة الأجل يجب أن تستخدم طويلة الأجل أيضاً، ولذا فإنها تستثمر في موجودات ثابتة. وتتخذ القروض أشكالاً متعددة فمنها ما هو يرهن، وهي تلك التي تخصص المنظمة جزءاً من موجوداته لضمان سدادها، بحيث يكون للمقرض - في حالة عدم السداد - حق التصرف في الموجودات موضوع الرهن. وهناك القروض التي بدون رهن، وهي التي تحصل عليها المنظمات الناجحة ذات السمعة الحسنة. والسندات هي عبارة عن قروض طويلة الأجل تعرض على الجمهور للاكتتاب العام، وتكون قابلة للتداول في

أسواق الأوراق المالية، ولحاملها الحق في الحصول على فوائد عليها والمنظمة تحدد مواعيد سداد السندات وكيفية استهلاكها. كما يستطيع حملة السندات إذا رغبوا تحويلها إلى أسهم عادية، وبالتالي يتحول حامل السند من مقرض للمنظمة إلى مساهم فيها. وأنواع السندات هي: السندات التي برهن، والتي بدون رهن، والسندات المرهونة بموجودات ثابتة، والسندات المرهونة بأوراق مالية. كما أن هناك السندات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية، والسندات الإيرادية التي لا يدفع المشروع فوائد إلا إذا حقق ربحاً، وهناك السندات المشتركة في الأرباح، وهي نادرة فهي تعطي الحق في مشاركة أصحاب الأسهم العادية في الأرباح المتبقية بالإضافة إلى الفوائد.

هذا بالرغم من التشابه الكبير بين القروض والسندات، فإن بينهما بعض الاختلاف، يتمثل بما يلي:

- تختلف إجراءات وطريقة الحصول على القروض عن إجراءات الحصول على التمويل بالسندات، فالقروض تتم نتيجة اتصال ودراسة واتفاق بين طرفين هما المقرض والمقترض، في حين أن السندات تعرض للبيع للجمهور.
- قيمة القرض تثبت بالعقد المبرم بين طرفي القرض، بينما تثبت قيمة السند بالصك.
- إدارة المنظمة تكون على معرفة بمانح القرض، ولا تعرف مشتري السند.
- للسند قيمة اسمية وقيمة سوقية بينما القرض ليس له غير قيمة اسمية.
- يمكن التخلص من السند وتحويله إلى نقدية عن طريق بيعه في السوق، بينما القروض يصعب تحويلها إلى نقدية بنفس الدرجة من السهولة.

وهناك الكثير من العوامل التي تدعو المشروع لإصدار السندات، منها أن السندات توافق المستثمر المحافظ، وهي تكون في صالح المساهمين إذا كان معدل الفائدة عليها أقل من معدل العائد على الاستثمار، كما أن التمويل عن طريق السندات يحقق ميزة ضريبية للمنظمة، إذ إن فوائد السندات تخصم قبل الضرائب، وبالتالي تقلل من قيمة الضريبة التي تدفعها المنظمة.

وهناك اختلاف بين القروض والسندات عن الأسهم العادية، يتمثل فيما يلي:

– أصحاب الأسهم هم ملاك المنظمة، أما أصحاب القروض والسندات فهم دائنون له.

– بينما يحصل حامل السهم على كوبون، فإن صاحب السند والمقرض يحصل على فائدة.

-يتأخر أصحاب الأسهم عند التصفية بينما يتقدم أصحاب السندات والقروض لأخذ حقوقهم.

– لا يحصل أصحاب الأسهم على قيمة الكوبونات إلا عندما تقرر الإدارة توزيع الأرباح بينما صاحب السند والمقرض يحصل على الفائدة بمجرد مرور السنة سواء حققت المنظمة ربحاً أم لا.

-ليس للأسهم مدة محددة تُردُّ بعدها إلى أصحابها، بينما للسندات والقروض مُدَد زمنية معينة ويلزم ردها بعد ذلك.

– لأصحاب الأسهم الحق في حضور الجمعية العمومية والحق في التصويت وحق الاشتراك في الإدارة بينما هذا الحق غير موجود بالنسبة لحملة السندات وأصحاب القروض.

أسئلة التقويم الذاتي

؟

1. ما المقصود بتقدير الأموال اللازمة للمنظمة .
2. كيف يتم تقدير الموجودات الثابتة ؟
3. ما المقصود بمصادر التمويل قصيرة الأجل ؟
4. ما المقصود بمصادر التمويل طويلة الأجل ؟
5. عرف الأسهم العادية .
6. عرف الأسهم الممتازة .
7. عرف القروض والسندات

تدريب (1)

أكمل الفراغات في العبارات الآتية ، بما يناسبها من كلمات:

أ-مصادر التمويل القصيرة الأجل تتمثل بـ الإئتمان .... والإتمان ....

ب-مصادر التمويل طويلة الأجل تتمثل بـ مصادر التمويل .... ومصادر التمويل ....

جـ- مصادر التمويل طويلة الأجل الداخلية تتمثل بـ:

1 - .... 2 - .... 3 - ....

د-مصادر التمويل الطويلة الأجل الخارجية تتمثل بـ:

1 - .... 2 - .... 3 - .... و ....

هـ-السهم العادي هو جزء من .... المنظمة ، وله قيمة.....................

وقيمة................ ، والأسهم العادية قد تكون..................... أو لحاملها .

و- تسمى الأسهم الممتازة بذلك ، لأن لها .... على الأسهم العادية .

ز-تتفق الأسهم الممتازة مع الأسهم العادية في أن كليهما لا تصدر بـ .... ، كما أن العائد المحدد لأصحاب الأسهم الممتازة العادية يعتبر بنداً................. وليس .... لكليهما .

ح-الاختلاف بين الأسهم الممتازة والعادية تتمثل في أن الأسهم الممتازة لها نسبة .... محددة كالقروض ، وبالتالي فإن تكلفتها تكون .... من تكلفة الأسهم العادية ، والتي تمثل في العائد .... في الفرصة البديلة .



3. تكلفة التمويل:

1.3. مفهوم تكلفة رأس المال وأهميتها:

بعد أن يتم تقدير الأموال اللازمة لإقامة منظمة جديدة أو تقدير الأموال اللازمة للمنظمات القائمة وتحديد مصادر التمويل المختلفة التي يمكن اللجوء إليها للحصول على الأموال المطلوبة، يكون من الأهمية بمكان معرفة تكلفة رأس المال اللازم للمنظمة، سواء من خلال معرفة تكلفة كل مصدر من المصادر وتحليلها على حدة، أو معرفة التكلفة الكلية لرأس المال وتحليلها حتى يتم العمل على توفير الأموال المطلوبة من أقل المصادر تكلفة.

والمعنى المقصود بكلمة رأس المال - بغرض احتساب تكلفته - واسع بحيث يشتمل على كافة المصادر التمويلية التي تحصل عليها المنظمة، أي: كافة بنود المطلوبات ورأس المال التي تظهر في قائمة المركز المالي للمنظمة كالائتمان القصير الآجل، سواء كان تجارياً أو مصرفياً، والقروض الطويلة الأجل والسندات، وكافة البنود التي تتكون منها حقوق الملكية مثل رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة.

ويتم تحديد تكلفة رأس المال من خلال مقارنة تكلفة المصدر بالعائد المتوقع منه. ويقصد بالتكلفة: ما تدفعه المنظمة للمصدر التمويلي، ويقصد بالعائد: ما يتم تحقيقه من أرباح نتيجة استثمار هذا المصدر.

وإذا نظرنا إلى البنود الموجودة بقائمة المركز المالي في جانب المطلوبات وحقوق الملكية، فإن هذه المصادر تتركز في حسابات الدفع (الدائنون وأوراق الدفع) والمصروفات المستحقة والإيرادات المقدمة، وكذلك القروض القصيرة الأجل، وهي تمثل في مجموعها المطلوبات المتداولة، والقروض الطويلة الأجل والسندات التي تمثل المطلوبات الطويلة الأجل، والأسهم الممتازة، والأسهم العادية، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات وتمثل حقوق الملكية.

إن موضوع تحليل تكلفة رأس المال سواء كان كلياً أو تحليل تكلفة كل مصدر على حدة؛ ذو أهمية كبيرة للمنظمات، وخاصة عندما ترغب المنظمة في

المفاضلة بين مصدر وآخر من مصادر التمويل المتاحة، كما أن تحليل تكلفة رأس المال المستثمر أمر ضروري للحكم على مدى كفاءة الإدارة وكفاءة اقتصاديات التشغيل المختلفة، تتخذ الكثير من القرارات المالية الخاطئة، ويترتب على ذلك ضياع جزء قد يكون كبيراً من العائد الذي تحققه المنظمة، وتخفيض التوزيعات والاحتياطيات، وقد تتعرض المنظمة للكثير من المخاطر وانعدام الثقة فيها، كما أن تحليل تكلفة رأس المال له أثره الكبير على قرارات الإنتاج والقرارات الخاصة بالميزانية النقدية، وغير ذلك من القرارات الأخرى في المنظمة.

2.3. تحديد تكلفة كل مصدر من مصادر التمويل:

فيما يلي نتناول كيفية تحديد تكلفة كل مصدر من مصادر التمويل:

أولاً: حسابات الدفع:

يقصد بحسابات الدفع: الائتمان التجاري الذي يمنحه الموردون للمنظمة، ومدته في الغالب لا تزيد عن سنة، سواء كان ذلك في صورة حساب مفتوح، وهو حساب الدائنين، أو في شكل كمبيالات وسندات إذنية، وهو أوراق الدفع.

أما بالنسبة لحسابات الدفع طويلة الأجل، فإنها لا تدرج ضمن المطلوبات المتداولة، وتكون عليها فوائد في أغلب الأحيان، ولا تتكرر كما هو الحال بالنسبة لحسابات الدفع قصيرة الأجل.

وبالرغم من أن حسابات الدفع قصير الأجل تكون بدون فوائد، وبالتالي تعتبر تمويلاً مجانياً إلا أن التحليل الدقيق لهذا البند قد يكشف عن وجود تكلفة معينة لتلك الحسابات، فقد يقوم المورد برفع السعر الذي يبيع به بالأجل، وقد يضطر المشتري إلى قبول ذلك رغم معرفته بارتفاع السعر، وخاصة إذا كان لديه عجز في السيولة النقدية لا تمكنه من الشراء نقداً.

ويجب أن نأخذ في الاعتبار التكلفة ومقارنتها بالعائد المتوقع عندما نرغب في التمويل عن طريق حسابات الدفع.

UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
جامعة العلوم والتكنولوجيا

كما يجب الاهتمام بتحليل سياسات الشراء وتكاليفه لمعرفة تكلفة التمويل بواسطة الائتمان التجاري، فقد يتبين أن التمويل بالاقتراض أقل تكلفة من التمويل بالائتمان التجاري.

ومن الملاحظ في الواقع العملي أن منح الائتمان بين التجار وبعضهم بعضا لا يصحبه ارتفاع في الأسعار غالباً، وإنما يكون منح الائتمان بمثابة خدمة يقدمها المورد من أجل الارتباط بالعميل، بل أحياناً يمنح العميل خصماً لتعجيل الدفع يؤدي إلى خفض سعر السلعة.

ولهذا فإن التمويل عن طريق حسابات الدفع أقل تكلفة من المصادر الأخرى، بل يكون أحياناً تمويلاً مجانياً.

ثانياً: المصروفات المستحقة والإيرادات المقدمة:

لا تمثل المصروفات المستحقة أو الإيرادات المقدمة مصدراً رئيساً للتمويل، فمبالغها تكون محدودة للغاية في المنظمات التجارية أو الصناعية، ومن الواضح أن هذين البندين بدون تكلفة بالرغم من أنهما يعتبران من مصادر التمويل، بالرغم من صغر قيمتها، ولذلك كلما زاد المشروع من قيمتها كان ذلك أفضل ؛ لأنه يمثل تمويلاً مجانياً.

ثالثاً: القروض والسندات:

من المعروف أن الآثار القانونية للقروض هي نفسها الآثار القانونية للسندات، وبالتالي فإن علاقة المقرض للمنظمة تماثل علاقة حامل السند، ويتركز الخلاف بينهما في طريقة الحصول على كل منهما وإجراءات ذلك بالإضافة إلى طريقة السداد ونظامه.

ويقصد بالقروض: كافة القروض التي تحمل المنظمة بفوائد معينة، سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، تدرج الأولى ضمن المطلوبات المتداولة، والثانية ضمن القروض طويلة الأجل.

وتتمثل تكلفة القروض والسندات في معدل الفوائد المدفوعة لأصحاب هذه القروض وأثرها على الضرائب، ويجب مقارنة ذلك بتكلفة المصادر وبمعدل العائد

على الاستثمار حتى يمكن اتخاذ القرار الخاص بالالتجاء إلى القروض، وذلك في حالة عدم وجود مشاكل أخرى خاصة بالحصول على القروض أو المصادر الأخرى البديلة.



مثال: إذا افترضنا أن رأس مال أحد المنظمات يقدر بمبلغ 20,000,000ريال، وأن نسبة العائد على الاستثمار 10٪ وترغب في التوسعات عن طريق الاقتراض، وقدرت التوسعات بمبلغ 4,000,000 ريال، وأن المنظمة ستدفع فوائد عن هذه القروض بنسبة 8٪. ففي هذه الحالة يبدو أن من مصلحة المنظمة التمويل بالاقتراض لأن معدل (التكلفة) أقل من معدل العائد، وبالتالي سوف يزداد العائد النهائي على أصحاب رأس المال كما يتضح من الآتي، بافتراض نسبة الضرائب 25٪.

الوضع قبل الاقتراض		الوضع بعد الاقتراض	
• رأس مال مستثمر	20.000.000 ريال	رأس المال	24.000.000 ريال
• معدل العائد	%10	معدل العائد	%10
• الربح السنوي = رأس المال المستثمر × معدل العائد	2.000.000 ريال	الربح السنوي قبل الفوائد	2.400.000 ريال
• الضرائب (25٪)	(500.000) ريال	الفوائد(4,000,000 × 8٪)	(320.000) ريال
		الربح قبل الضرائب	2.080.000 ريال
		الضرائب (25٪)	(520.000) ريال
• صافي الربح لحملة الأسهم	1.500.000 ريال	صافي الربح لحملة الأسهم	1.560.000 ريال

وبذلك يتبين أن العائد لأصحاب المنظمة قد ارتفع بنسبة 7,5٪ صافي إلى 7,8٪ بعد التوسع عن طريق الاقتراض.

$$\left(\frac{1500000 \times 100}{20000000}\right) \text{ و } \left(\frac{1560000 \times 100}{20000000}\right)$$

وكانت هذه الزيادة تقدر بمبلغ 60,000ريال (1,560,000 – 1,500,000)، وهي تعادل نسبة 1,5٪ من قيمة القرض.

$$\left(\frac{60000}{4000000} \times 100\right)$$

النسبة بين التكلفة والعائد (10٪- 8٪). وبعد استتزال نسبة الضرائب وقدرها 25٪ وبذلك فإن مقدار الـ(2٪) الزيادة يذهب 0.5 ٪ منها للضرائب 1.5 ٪ لأصحاب المنظمة، ويفسر هذا ارتفاع قيمة الضرائب من 500000 ريال إلى 520000 ريال، ويكون إجمال ما حققه القرض للمنظمة 400000 ريال (4000000 × 10٪) منها فوائد 320000، و 20000 ريال ضرائب، ثم 60000 ريال زيادة في عائد أصحاب المنظمة.

وإذا كانت نسبة العائد متساوية مع معدل الفائدة المدفوع للمقرضين، ففي هذه الحالة لا تتأثر تدفقات الضرائب ولا أرباح أصحاب المنظمة بالزيادة ولا بالنقصان.



مثال: فإذا افترضنا أن معدل الفائدة على القرض كانت 10٪ فإن الصورة تكون كما يلي:

الوضع قبل الاقتراض		الوضع بعد الاقتراض	
رأس المال المستثمر	20.000.000 ريال	رأس المال	24.000.000 ريال
معدل العائد	%10	معدل العائد	%10
الربح السنوي	2.000.000 ريال	الربح السنوي قبل الفوائد	2.400.000 ريال
الضرائب (25٪)	(500.000) ريال	الفوائد(4,000,000 × 10٪)	(40.000) ريال
		الربح قبل الضرائب	2,000,000 ريال
		الضرائب (25)	(500.000) ريال
صافي الربح لحملة الأسهم	1.500.000 ريال	صافي الربح لحملة الأسهم	1.500.000 ريال

ولو زادت نسبة الفوائد المدفوعة عن معدل العائد على الاستثمار، ففي هذه الحالة ينقص صافي الأرباح التي تحققها المنظمة، ولكن بنسبة أقل من الفرق بين المعدلين.

مثال: إذا افترضنا أن معدل الفائدة على القرض كانت 12٪ فإن الصورة تكون كما يلي:

الوضع قبل الاقتراض		الوضع بعد الاقتراض	
رأس المال المستثمر	20.000.000 **ريال**	رأس المال المستثمر	24.000.000 **ريال**
معدل العائد	10٪	معدل العائد	10٪
الربح السنوي= رأس المال المستثمر × معدل العائد	2.000.000 **ريال**	الربح السنوي قبل الفوائد= رأس المال المستثمر × معدل العائد	2.400.000 **ريال**
الضرائب (25٪)	(500.000) **ريال**	الفوائد(4,000,000 × 12٪)	(480.000) **ريال**
		الربح قبل الضرائب	1.920.000 **ريال**
		الضرائب (25 ٪)	(480.000) **ريال**
صافي الربح لحملة الأسهم	1.500.000 **ريال**	الصافي الربح لحملة الأسهم	1.440.000 **ريال**

وبذلك يتبين أن الضرائب نقصت بمبلغ 20000 ريال (0.5 ٪)، والعائد لأصحاب المنظمة نقص بمبلغ 60000 ريال (15000000 – 1440000) أي بنسبة (1.5 ٪) بينما زادت الفوائد بمبلغ 80000 ريال (2٪).

وبذلك يتضح أن تكلفة الاقتراض عبارة عن:

معدل الفائدة على القرض + معدل الضرائب (معدل العائد – معدل الفوائد).

ففي الحالة الأولى يكون معدل تكلفة الاقتراض = 8 +25٪ (10٪ - 8٪) = 8.5 ٪

وفي الحالة الثانية يكون معدل التكلفة للاقتراض = 10 + 25٪ (10٪ - 10٪) = 10٪

وفي الحالة الثالثة يكون معدل تكلفة القرض =

12٪ + 25٪ (10٪ - 12٪) = 11,5٪ (12-10= $2\times \frac{25}{100}$) = 0.5

12– 0,5= 11,5٪

ويلاحظ أن تكلفة القرض تختلف باختلاف معدل الفائدة المدفوعة وباختلاف نسبة الضرائب، وأيضاً باختلاف معدل العائد على الاستثمار مقارناً بالفائدة. ولأن معدل التكلفة في الحالة الأولى 8.5٪ فإن المنظمة تحقق فعلاً 1.5

(10٪ - 5.8٪) زيادة والعكس صحيح في الحالة الثالثة فإن المشروع يحقق خسارة 1.5٪ (11.5 - 10٪) نقصاً.

بينما نجد أن المنظمة في الحالة الثانية لا تحقق ربح ولا خسارة لتساوي معدل العائد مع معدل الفوائد المدفوعة.

رابعاً: تكلفة الأسهم الممتازة:

يحصل أصحاب الأسهم الممتازة في الغالب على معدل ثابت سنوي، ولكن بشرط أن تحقق المنظمة ربحاً، ولها أولوية عند التصفية قبل الأسهم العادية. ولذلك فهي قريبة الشبه بالقروض ويجوز رد قيمته عندما ترغب الإدارة في ذلك، ولكنها أقل خطراً على المنظمة من القرض حيث لا يؤدي عدم تسديد فوائدها إلى إفلاس المنظمة، ويعتبر عائدها توزيعياً ويحتسب بعد الضرائب بعكس الفوائد التي تحتسب قبل الضرائب ولأن فوائد الأسهم الممتازة تحتسب بعد الضرائب، بينما يخضع العائد الذي تحققه للضرائب، فإن تكلفتها على المنظمة تتمثل في الفوائد المدفوعة لأصحاب الأسهم وفي قيمة الزيادة في الضرائب، أي: أن معدل التكلفة عبارة عن:

نسبة الفوائد المدفوعة لأصحاب الأسهم + نسبة الضرائب على معدل الفائدة الذي تحققه الأسهم.

وأي فرق بين معدل التكلفة بالمفهوم السابق وبين معدل العائد على الاستثمار يعني خسارة أو ربحاً، كما يتبين من المثال التالي:



مثال: شركة يبلغ رأس مالها 20.000.000 ريال، وترغب في إضافة توسعات جديدة تقدر قيمتها بمبلغ 2000000 ريال، فأصدرت أسهماً ممتازة عددها 1000 سهم، وقيمة السهم 2000 ريال، وتبلغ نسبة الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية 30٪، وتحقق الشركة عائداً على استثماراتها بنسبة 10٪، بينما تعطي أصحاب الأسهم الممتازة عائداً قدره 7٪، وترغب في معرفة معدل تكلفة التمويل عن طريق الأسهم الممتازة.

الحل:

نسبة الفوائد المدفوعة لأصحاب الأسهم:

$$\left(\frac{\text{الربح الذي يعطى لهم}}{\text{المبلغ المتحصل منهم}} = \frac{140000}{2000000} \times 100 \right)$$

= 7٪ + نسبة الضرائب على معدل العائد الذي تحققه الأسهم

$$\left(\frac{100}{100} \times \frac{30}{100} \right) = 3٪ = 7٪ + 3٪ = 10٪$$

إذ معدل التكلفة عبارة عن 10٪.

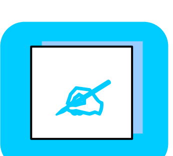
7٪ فوائد الأسهم + 3٪ نسبة الضرائب على معدل العائد

وحيث إن معدل العائد على الاستثمار 10٪ فإن الشركة لا تكسب ولا تخسر من عملية التمويل بالأسهم فما تحققه يكفي لتغطية التكاليف.

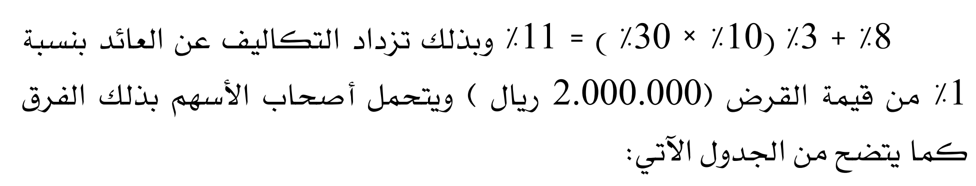
والجدول التالي يوضح ذلك:

الوضع قبل التمويل بالأسهم الممتازة		الوضع بعد التمويل بالأسهم الممتازة	
رأس المال المستثمر	20.000.000 ريال	رأس المال الجديد	22.000.000 ريال
معدل العائد	10٪	معدل العائد	10٪
الربح السنوي = رأس المال المستثمر × معدل العائد	2.000.000 ريال	الربح السنوي قبل الفوائد = رأس المال المستثمر × معدل العائد	2.200.000 ريال
الضرائب (30٪)	(600.000) ريال	ضرائب 30٪	660.000 ريال
		الربح بعد الضرائب	1.540.000 ريال
		الفوائد لأصحاب الأسهم الممتازة = (0.07 × 2,000,000)	140.000 ريال

مثال آخر:



وإذا افترضنا في المثال السابق أن معدل الفوائد المدفوعة لأصحاب الأسهم كان 8٪ فإن تكلفة الأسهم الممتازة في هذه الحالة على الشركة تكون كما يلي:



نسبة الفوائد المدفوعة + نسبة الضرائب على العائد من الأسهم.

8٪ + 3٪ (10٪ × 30٪) = 11٪ وبذلك تزداد التكاليف عن العائد بنسبة 1٪ من قيمة القرض (2.000.000 ريال) ويتحمل أصحاب الأسهم بذلك الفرق كما يتضح من الجدول الآتي:

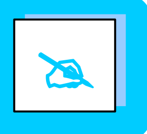


الوضع قبل التمويل بالأسهم الممتازة		الوضع بعد التمويل بالأسهم الممتازة	
رأس المال المستثمر	20.000.000 **ريال**	رأس المال الجديد	22.000.000 **ريال**
معدل العائد	10٪	معدل العائد	10٪
الربح السنوي = رأس المال المستثمر × معدل العائد	2.000.000 **ريال**	الربح السنوي قبل الفوائد = رأس المال المستثمر × معدل العائد	2.200.000 **ريال**
الضرائب (30٪)	(600.000) **ريال**	ضرائب 30٪	660.000 **ريال**
		الربح بعد الضرائب	1.540.000 **ريال**
		الفوائد لأصحاب الأسهم الممتازة = (2,000,000 × 0,08)	160.000 **ريال**
صافي الربح لحملة الأسهم	1.400.000 **ريال**	صافي الربح لحملة الأسهم	1.380.000 **ريال**

وبذلك انخفض العائد على أصحاب الأسهم العادية من 1400000 ريال إلى 1380000 ريال، وهذا النقص مقداره 20000 ريال يمثل 1٪ من قيمة القرض، وهذه

$$\left(\frac{20000}{200000} \times 100 \right) = 1\ \%$$

النسبة عبارة عن الفرق بين معدل التكلفة الذي يتحمله المشروع، وهو 11٪ (الفوائد 8٪ + الضرائب 3٪ على العائد) معدل العائد.



مثال آخر: وإذا انخفضت نسبة الفوائد المدفوعة لأصحاب الأسهم الممتازة من 7٪ إلى 6٪ مثلاً، فإن ذلك يعني أن معدل تكلفة التمويل بالأسهم الممتازة سوف ينخفض وبحيث يصبح: 6٪ +3٪ (10× 30٪) = 9٪ وفي هذه الحالة تكون التكلفة منخفضة عن العائد نسبة 1٪ (10٪ - 9٪)، وهو ما يمثل إضافة جديدة لأصحاب الأسهم العادية (أصحاب المنظمة) كما يتضح من الجدول التالي:

الوضع قبل التمويل بالأسهم الممتازة		الوضع بعد التمويل بالأسهم الممتازة	
رأس المال المستثمر	20.000.000 ريال	رأس المال المستثمر	22.000.000 ريال
معدل العائد	%10	معدل العائد	%10
الربح السنوي = رأس المال المستثمر × معدل العائد	2.000.000 ريال	الربح السنوي قبل الفوائد = رأس المال المستثمر × معدل العائد	2.200.000 ريال
الضرائب (30٪)	(600.000) ريال	ضرائب 30٪	660000 ريال
		الربح بعد الضرائب	1.540.000ريال
		الفوائد لأصحاب الأسهم الممتازة = (2,000,000 × 0,06)	120.000 ريال
صافي الربح لحملة الأسهم	1.400.000 ريال	صافي الربح لحملة الأسهم	1.420.000 ريال

وبذلك يتضح أن حقوق أصحاب الأسهم العادية قد زادت بمقدار 20000 ريال نتيجة الانخفاض التكلفة عن العائد المحققة (التكلفة 9٪ والعائد 10٪).

كما يتبين من الجداول السابقة (الثلاثة) أن معدل التكلفة للأسهم الممتازة يختلف باختلاف نسبة الفوائد المدفوعة لأصحاب الأسهم الممتازة وباختلاف نسبة الضرائب أيضاً، وباختلاف معدل العائد على الاستثمار.

خامساً: تكلفة الأسهم العادية:

إن تكلفة الأسهم العادية هي: عبارة عن أفضل معدل يمكن تحقيقه في مجالات أخرى بديلة تتساوى مع المنظمة في نفس درجة المخاطرة.

فإذا افترضنا أن منظمة ما تلجأ للتمويل عن طريق المساهمين العاديين، وأن المساهم العادي أمامه العديد من الفرص الاستثمارية، فإنه سيساهم في المنظمة التي

تعطي أعلى معدل استثمار ممكن، فإذا فرضنا أن هناك ثلاثة منظمات هي ((أ)) و ((ب)) و ((جـ)) وأن المشاريع الثلاثة تعطي المعدلات التالية على التوالي 9٪ و 10٪ و 8٪ فإن المساهم العادي سيقوم بالاستثمار في المنظمة ((ب)) لأنه يعطي أعلى معدل على الاستثمار.

سادساً: تكلفة الأرباح المحتجزة والاحتياطات والمخصصات:

قد يتصور بعضهم أن التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة لا يكلف شيئاً، وأنه تمويل مجاني، وهذا غير صحيح؛ حيث إن الأرباح المحتجز من حق المساهمين العاديين، وقرار احتجازها ليس قانونياً، ولكنه قرار إداري.

فإذا قامت المنظمة بتوزيع الأرباح المحتجزة لديها، فإن ذلك يؤدي إلى تحسين سمعتها، ومركزها في سوق المال حالياً وليس مستقبلاً، وإذا قامت باحتجازها، فإن ذلك يؤدي إلى تحسين سمعتها ومركزها مستقبلاً وليس حالياً، ولكن في مقابل هذا الاحتجاز ينبغي على إدارة المنظمة أن تعوض أصحاب الأسهم العادية، حيث قد كان بإمكانهم سحب هذه الأرباح واستثمارها في مجالات أخرى خارج المنظمة ليحقق لهم عائداً بمعدل معين، وهذا العائد المفقود هو الذي يمثل تكلفة الأرباح المحتجزة على المنظمة.

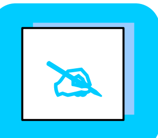
أما الاحتياطات فإنه يمكن القول: إن التمويل عن طريق الاحتياطيات القانونية يعتبر مجاناً وبدون تكلفة.

أما المخصصات، فإن تكلفتها عبارة عن تكلفة المصدر التمويلي الذي بواسطته تم شراء الأصل، ولكن لأن الميزانية لا تقوم على مبدأ التخصيص، وأنه يصعب ربط مصدر معين بأصل معين، فإنه يمكن أن تعتبر تكلفة المخصصات عبارة عن المعدل الذي يمكن تحقيقه لو استثمر المشروع ومخصصاته في مجالات أخرى.

3.3. تكلفة مصادر التمويل الكلية:

إن معرفة تكلفة التمويل بالنسبة لكل مصدر من مصادر التمويل قد تكون مفيدة حيث يتم استبعاد المصادر ذات التكلفة المرتفعة واستبدالها بمصادر تمويلية أخرى ذات معدل منخفض، ولكن قد توجد عوامل لا تجعل الأمر بهذه السهولة، فقد تكون تكلفة الأرباح المحتجزة أقل المصادر تكلفة، ولكن المنظمة لا تحقق أرباحاً أو قد تكون تكلفة الأسهم العادية أكبر من تكلفة الاقتراض، ولكن المقرضين لا يرغبون في الاقراض لانخفاض نسبة الأمان فيه، أو غير ذلك من العوامل الأخرى.

وفي هذه الحالة يكون من الملائم استخراج معدل التكلفة المرجحة لكل المصادر التمويلية المتاحة ومقارنة ذلك بمعدل العائد على الاستثمار.



مثال: إذا افترضنا أن شركة ما يتم تمويلها عن طريق الأسهم العادية، والأسهم الممتازة، والقروض طويلة الأجل، والقروض قصيرة الأجل، والأرباح المحتجزة، وبالمبالغ التالية على التوالي: 1000000 ريال، 200000 ريال، 400000 ريال، 240000 ريال، 160000 ريال، وأن معدل التكلفة لكل مصدر من المصادر السابقة كانت كما يلي، أيضاً على التوالي: 5٪، 7٪، 3٪، 2٪، 5

ففي هذه الحالة يتم استخراج قيمة المصادر الإجمالية والتوزيع النسبي لكل مصدر أي معرفة نسبة قيمة كل مصدر من المصادر إلى إجمال مصادر التمويل، وبضرب نسبة التوزيع النسبي في معدل التكلفة ينتج معدل التكلفة المرجحة بوزن ونسبة المصدر، وبتجميع معدلات التكلفة المرجحة للمصادر المختلفة يمكن تحديد معدل التكلفة المرجح لكل الأموال المتاحة للمنظمة، كما يتبين من الجدول التالي:

(1) المصدر	(2) القيمة بالريال	(3) التوزيع النسبي	(4) معدل التكلفة	(5) التكلفة المرجحة (4×3)
أسهم عادية	1000000	٪50	٪5	٪2.5
أسهم ممتازة	200000	٪10	٪7	٪0.7
قروض طويلة الأجل	400000	٪20	٪3	٪0.6
قروض قصيرة الأجل	240000	٪12	٪2	٪0.24
أرباح محتجزة	160000	٪8	٪5	٪0.4
إجمالي	2.000.000	٪100		٪4.44

4.3. هيكل التمويل الأمثل:

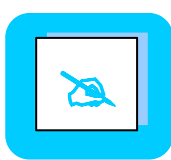
إن المقصود بهيكل التمويل الصورة التي يوجد عليها الجانب الأيسر من الميزانية، أي: البنود المختلفة لمصادر التمويل المختلفة في المنظمة، وهيكل التمويل الأمثل من وجهة نظر المنظمة هو الذي تكون تكلفته أقل ما يمكن ويوفر للإدارة قدراً من الأمان وعدم السيطرة الخارجية والتعرض للإفلاس، ويسمح في نفس الوقت للمحللين الخارجيين بإعطاء المنظمة مستوى جيداً عندما يتم تقييمها من الناحية المالية، أي: أنه عبارة عن الصورة التي يتم بها تركيب الأموال التي تمد المطلوبات في الميزانية بما تتطلب من استثمارات، وهو يشير إلى درجة الاعتماد وعلى عنصر دون الآخر لأسباب مالية تراها الإدارة.

وتتركز المشاكل الرئيسة بالنسبة لتركيب المصادر التمويلية المختلفة في المفاضلة بين التمويل المؤقت (المطلوبات المتداولة) التمويل الدائم (المطلوبات طويلة الأجل وحقوق الملكية) وفي المفاضلة بين التمويل بالاقتراض طويل الأجل والتمويل بحقوق الملكية.

المشكلة الأولى: المفاضلة بين التمويل المؤقت والتمويل الدائم.

إن حل هذه المشكلة يتطلب التعرف على الاستثمارات في الموجودات المتداولة، وهي تتطلب تدفقات نقدية مستمرة وتسترد على فترات زمنية قصيرة. وذلك بمعرفة معدلات التداول والسيولة السريعة ونسبها، وصافي رأس المال العامل، التي تساعد في التعرف على مقدار التمويل المطلوب بواسطة المطلوبات المتداولة:

جامعة العلوم والتكنولوجيا



مثال: إذا افترضنا أن الموجودات المتداولة المقدرة في ميزانية إحدى المنظمات كانت تتمثل في البنود والقيم الآتية:

-النقدية	1000000 ريال
-أوراق قبض	800000 ريال
-حسابات ذمم	1200000 ريال
-المخزون السلعي	1800000 ريال

إجمال الموجودات المتداولة 4800000 ريال

وإذا كانت نسبة التداول في حدود (2) مرة. فإن قيمة المطلوبات المتداولة تكون كما يلي:

$$\text{معدل التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \frac{4800000}{\text{س}}$$

$$\text{إذن الخصوم المتداولة} = \frac{4800000}{2} = 2400000 \text{ ريال}$$

وبذلك يكون للإدارة حرية التمويل عن طريق المطلوبات المتداولة، وبحيث لا يزيد على مبلغ 2400000 ريال. ويتم توزيع مبلغ المطلوبات المتداولة على البنود المختلفة لهذه الموجودات.

-أما نسبة السيولة فإن بعضهم يرى أنها هي الأفضل في التعرف على مقدار قيمة المطلوبات المتداولة ككل. وإذا فرضنا أن معدل السيولة بالنسبة لمجال هذا المشروع كان 1 مرة ، فإنّ:

$$\text{معدل السيولة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة} - \text{المخزون السلعي}}{\text{المطلوبات المتداولة}} = 1$$

$$= \frac{4800000 - 1800000}{س} = \frac{3000000}{س} = 1$$

إذن س = $\frac{3000000}{1}$ = 3000000 ريال

وفي هذه الحالة فإن الإدارة يمكن أن تقوم بالتمويل عن طريق المطلوبات المتداولة بما لا يزيد عن 3000000 ريال، ويتم توزيعه على البنود المختلفة للموجودات المتداولة.

ويمكن معرفة مقدار المطلوبات المتداولة من خلال معرفة رأس المال العامل وصافي رأس المال العامل ويقصد برأس المال العامل: كافة الاستثمارات من الموجودات المتداولة. ويقصد بصافي رأس المال العامل: الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة. إذ يجب أن تكون الموجودات المتداولة أكبر من المطلوبات بفارق معين هو صافي رأس المال العامل الذي لا تحدده الإدارة، وإنما تحدده عوامل أخرى، أهمها المقرضون والدائنون.

مثال: إذا فرضنا أن الموجودات المتداولة في المنظمة السابقة 4800000 ريال كما سبق تقديره، ويرى خبراء التحليل المالي أن صافي رأس المال العامل يجب أن لا يقل عن 2200000 ريال، ففي هذه الحالة تكون قيمة المطلوبات المتداولة، والتي يتم التمويل عن طريقها، يجب أن لا تزيد على 2600000 ريال توزع على كل بنود المطلوبات المتداولة.

وبذلك نجد أن قيمة مصادر التمويل قصيرة الأجل مرتبطة بقيمة الاستثمارات في الموجودات المتداولة، في حين أن قيمة المصادر طويلة الأجل مرتبطة بالاستثمارات في الموجودات الثابتة.

المشكلة الثانية: المفاضلة بين التمويل بالاقتراض طويل الأجل (مثل السندات) التمويل بحقوق الملكية (كالأسهم العادية والاحتياطات والأرباح المحتجزة).

وفي الواقع أن ذلك من أكثر المسائل تعقيداً في مجال التخطيط المالي، حيث إن كل منهما له مزاياه:

مزايا التمويل بالاقتراض طويل الأجل:

أ-فوائد القروض تكون منخفضة إذا ما قورنت بمعدل العائد على الاستثمار، أي: أن التمويل بالاقتراض يمنح أصحاب المنظمة قيمة الفرق بين معدل التكلفة ومعدل العائد.

ب- أن التمويل بالاقتراض لا يسمح للمقرضين بالسيطرة على المنظمة أو يعطيهم حق التدخل في اتخاذ القرارات.

ج- أن فوائد القروض تخصم من الأرباح قبل تحديد الأرباح الخاضعة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية، وبالتالي فإن استخدام القروض يقلل من قيمة التدفقات الخارجية للضرائب.

مزايا التمويل بحقوق الملكية:

أ-تقليل نسبة المخاطرة التي تتعرض لها المنظمة. أي: عدم انخفاض الأرباح أو وجود خسائر.

ب-أن التمويل بالملكية يجعل مركز المنظمة قوياً في نظر خبراء التحليل المالي مما يؤدي إلى زيادة التمويل بالمصادر قصيرة الأجل، وزيادة قيمة الأسهم في السوق.

ج-أن التمويل بالملكية قد يؤدي إلى ثبات نسبة العائد على الأسهم.

ومع التسليم بوجاهة المزايا الخاصة بالاقتراض وحقوق الملكية، فإن المنظمات لا تحل أحدهما بديلاً عن الأخر، وإنما الخلاف يتمثل في نسبة القروض إلى حقوق الملكية والعكس.

UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY ١٩٩٤م وقل رب زدني علماً جامعة العلوم والتكنولوجيا

وهناك العديد من العوامل التي تؤثر في اتخاذ قرار معين إزاء التمويل بالاقتراض أو حقوق الملكية، مثل:

أ- التكاليف والعائد من الاقتراض.

ب-المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المنظمة.

ج- مدى توافر الأموال أو عدم توافرها.

د- المعايير الخاصة بنسبة الديون أو القروض إلى حقوق الملكية في النشاط الذي تزاوله المنظمة.

أسئلة التقويم الذاتي:

?

1 – ما المقصود بكلمة رأس مال بغرض احتساب تكلفته ؟
2 – وضح أهمية تحليل تكلفة رأس المال .
3 – ما المقصود بحسابات الدفع ؟
4 – ما المقصود بهيكل التمويل الأمثل ؟
5 – اذكر مزايا التمويل بالاقتراض طويل الأجل .
6 – اذكر مزايا التمويل بحقوق الملكية .

تدريب (2)



قُدِّرَ رأس المال في إحدى المنظمات بمبلغ 40.000.000 ريال، وكانت نسبة العائد على الاستثمار 10٪ وترغب المنظمة التوسع عن طريق الاقتراض لتمويل عملية التوسع بمبلغ 8.000.000 ريال، وأن المنظمة ستدفع على هذه القروض فوائد بنسبة 8٪ .



المطلوب:

توضيح هل من مصلحة المنظمة التمويل بالاقتراض . مع العلم أن نسبة الضرائب 25٪ .

تدريب (3)



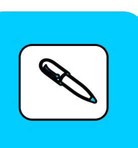
توفرت لديك البيانات التالية عن إحدى المنظمات :

رأسمال المنظمة 40.000.000 ريال، وترغب في إضافة توسعات جديدة تقدر قيمتها مبلغ 4.000.000 ريال .فأصدرت أسهماً ممتازة عددها 2.000 سهم، وقيمة السهم 2000 ريال، وتبلغ نسبة الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية 30٪، وتحقق المنظمة عائداً من الاستثمار قدره 10٪، والفوائد على الأسهم الممتازة 7٪ .

المطلوب : تحديد معدل تكلفة التمويل عن طريق الأسهم الممتازة .



تدريب (4)



منظمة ما يتم تمويلها عن طريق الأسهم العادية، والأسهم الممتازة، والقروض طويلة الأجل، والقروض قصيرة الأجل، والأرباح المحتجزة، وبالمبالغ التالية على التوالي: 20.000.000 ريال، 4.000.000 ريال، 8.000.000 ريال، 4.800.000 ريال، 3.200.000 ريال، وكان معدل التكلفة لكل مصدر من المصادر السابقة كما يلي: - 10٪، 12٪، 7٪، 5٪، 10٪، .

المطلوب: تحديد معدل التكلفة المرجحة .

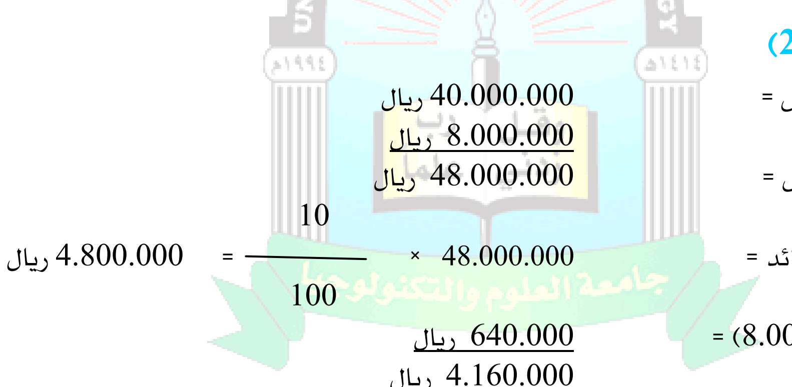
4.الخلاصة:

وظيفة التمويل المالي هي المسؤولة عن توفير الأموال اللازمة لأي منظمة لأغراض تمويل التوسعات وعمليات الإحلال والتجديد من خلال عملية تقدير الأموال التي تحتاج إليها المنظمة وتحديد مصادر التمويل المتاحة، سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، وتحديد تكلفة كل مصدر من مصادر التمويل، والتكلفة المرجحة ومن تكوين هيكل التمويل الأمثل .

5. لمحة مختصرة عن الوحدة الدراسية التالية:

تتناول الوحدة التالية، موضوع مهم وأساسي، من مواضيع الإدارة المالية هو إدارة رأس المال العامل، من خلال توضيح مفهوم إدارة النقدية وأهدافها، ومزايا الاحتفاظ بنقدية كافية، والتخطيط للنقدية والرقابة عليها، وكذلك إدارة الحسابات المدينة، مفهومها، وإستراتيجية إدارتها، وتقييم سياسة الائتمان والتحصيل، بالإضافة إلى إدارة المخزون أهميتها، وسياسة الاحتفاظ بالمخزون، وأنواع المخزون ومكوناته، والتكاليف الإجمالية للمخزون، واستراتيجية إدارة المخزون .

6. إجابات التدريبات:



حل التدريب (2)

رأس المال قبل الاقتراض = 40.000.000 ريال

المبلغ المقترض = 8.000.000 ريال

رأس المال بعد الاقتراض = 48.000.000 ريال

الربح السنوي قبل الفوائد = $48.000.000 \times \frac{10}{100}$ = 4.800.000 ريال

الفوائد (8٪ × 8.000.000) = 640.000 ريال

الربح قبل الضرائب = 4.160.000 ريال

الضرائب 25٪ = 1.040.000 ريال

الصافي لأصحاب المنظمة = 3.120.000 ريال

وبهذه النتيجة فإن من مصلحة المنظمة التمويل بالاقتراض ؛ لأن ما يعود لأصحاب المنظمة هو 3.120.000 ريال صافي ربح مقارنة بالوضع قبل الاقتراض الموضح كما يلي:

رأس المال قبل الاقتراض = 40.000.000 ريال

الربح السنوي بدون الأقتراض ($40.000.000 \times \frac{10}{__}$) = 4.000.000 ريال

100

الضرائب 25٪ = 1.000.000 ريال

الصافي لأصحاب المنظمة = 3.000.000 ريال

حل التدريب (3)

نسبة الفوائد المدفوعة لحملة الأسهم:

$$\left\{ \frac{\text{الربح الذي يعطى لهم}}{\text{المبلغ المحصل منهم}} \right\} = \frac{280000}{4.000.000} \times 100 = 7\%$$

7٪ نسبة الفوائد المدفوعة لحملة الأسهم + نسبة الضرائب على معدل العائد الذي تحققه الأسهم

$$7\% + 3\% \left\{ \frac{100}{100} \times \frac{30}{100} \right\} = 10\%$$

∴ معدل تكلفة التمويل بالأسهم الممتازة 10٪. وحيث إن معدل العائد على الاستثمار 10٪ فإن الشركة لا تكسب ولا تخسر من عملية التمويل بالأسهم الممتازة، فما تحققه يكفي فقط لتغطية التكاليف. والجدول التالي يوضح ذلك:

الوضع قبل التمويل بالأسهم الممتازة		الوضع بعد التمويل بالأسهم الممتازة	
رأس المال المستثمر	40.000.000 ريال	رأس المال الجديد	44.000.000 ريال
معدل العائد عن الاستثمار	%10	العائد عن الاستثمار	%10
الربح	4.000.000 ريال	الربح	4.400.000 ريال
الضرائب	1.200.000 ريال	الضرائب (30٪)	1.320.000 ريال
الصافي لأصحاب المنظمة	2.800.000 ريال	الربح بعد الضرائب	3.080.000 ريال
		فوائد الأسهم الممتازة	$\left\{ 4.000.000 \times \frac{7}{100} \right\} = 280.000$ ر.ي
		الصافي لأصحاب المنظمة	2.800.000 ريال

لهذا يجب تخفيض نسبة الفائدة على الأسهم الممتازة.

حل التدريب (4)

(1)المصدر	(2)القيمة بالريال	(3)التوزيع النسبي	(4)معدل التكلفة	(5)التكلفة المرجحة (4×3)
أسهم عادية	20.000.000	٪50	٪10	٪5
أسهم ممتازة	4.000.000	٪10	٪12	٪1.2
قروض طويلة الأجل	8.000.000	٪20	٪7	٪1.4
قروض قصيرة الأجل	4.800.000	٪12	٪5	٪0.6
أرباح محتجزة	3.200.000	٪8	٪10	٪0.8
الإجمال	40.000.000	٪100		٪9

7. المراجع:

1. الميداني، محمد أيمن، الإدارة التمويلية في الشركات، الطبعة الرابعة، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004م .
2. حسون، توفيق، الإدارة المالية، قرارات الاستثمار وسياسات التمويل، الطبعة السابعة، منشورات جامعة دمشق، دمشق 1996م .
3. السنفي، عبد الله، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الثالثة، دارة الحكمة اليمانية 2005 م .
4. ويستون، فرود برجام، بوجن، التمويل الإداري، دار المريخ الرياض 1993م.

5 الوحدة الخامسة

إدارة رأس المال العامل


UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
١٩٩٤م
١٤١٤هـ
وقل رب
زدني علماً
جامعة العلوم والتكنولوجيا

محتويات الوحدة

1- المقدمة:

1-1. التمهيد:

عزيزي الدارس، مرحباً بك في الوحدة الخامسة (إدارة رأس المال العامل) من مقرر مادة الإدارة المالية، وهذه الوحدة التي تتكون من ثلاثة أقسام، يتكون القسم الأول من إدارة النقدية: مفهومها وأهدافها، ومزايا الاحتفاظ بنقدية كافية، والتخطيط للنقدية والرقابة عليها، أما القسم الثاني فيتناول إدارة الحسابات المدينة: مفهومها، واستراتيجية إدارتها، وتقويم سياسات الإئتمان والتحصيل. بينما يتناول القسم الثالث إدارة المخزون وأهمية إدارته، وأسباب الاحتفاظ بالمخزون وأنواعه ومكوناته والتكاليف الإجمالية للمخزون واستراتيجية إدارته.

ويتكون رأس المال العامل من استثمارات المنظمة في الموجودات المتداولة مثل النقد والحسابات المدينة والمخزون والأوراق المالية قصيرة الأجل. وهناك مفهومان لرأس المال العام، المفهوم الإجمالي لرأس المال العامل والمتمثل باستثمارات المنظمة في الموجودات المتداولة، كما تم توضيحه. والمفهوم الصافي لرأس المال العامل، والذي هو عبارة عن الموجودات المتداولة ناقصاً المطلوبات المتداولة. ويمثل صافي رأس المال العامل ذلك الجزء من الاستثمار الذي يتم تمويله بمصادر تمويل طويلة الأجل.

وإدارة رأس المال العامل تتكون من مجموعة من القرارات الهامة، مثل تحديد مستوى الاستثمار في الموجودات المتداولة مقارنة مع الموجودات الثابتة، وتحديد حجم الاستثمار المناسب في كل عنصر من عناصر الموجودات المتداولة، وهذا يعني تحديد مستوى النقد الأمثل، وتحديد سياسة البيع الأجل، وتحديد سياسة المخزون والحجم الأمثل منه، بالإضافة إلى تحديد مستوى التمويل من المصادر قصيرة الأجل مقارنة مع مصادر التمويل طويلة الأجل، وكذلك تحديد مزيج مصادر التمويل قصيرة الأجل، ومقدار الإستفادة من الشراء بالدين والإقتراض من المصارف، وتأجيل دفع المستحقات، مع الأخذ بنظر الاعتبار الربحية والخطر المتمثل في إحتمالات فقدان السيولة.

إن توفر رأس المال العامل ذو أهمية كبيرة لأي منظمة من منظمات الأعمال، سواء كان ذلك من الناحية التشغيلية، حيث إن توفر رأس المال العامل يمكن المنظمة من الإنتاج لمستوى معين من المبيعات. ومن الناحية التمويلية فإن ذلك يمكن المنظمة من دفع فواتيرها وتسديد التزاماتها المالية للغير.

وهذه الوحدة تشكل الأساس لفهم كيفية إدارة رأس المال العامل في منظمات الأعمال المعاصرة، والمتمثل بالنقدية والمخزون السلعي والحسابات المدينة.

1 -2. أهداف الوحدة:



عزيزي الدارس بعد انتهائك من دراسة هذه الوحدة يجب أن تكون قادراً على أن:

1. تكون فكرة عن إدارة النقدية: مفهومها وأهدافها، ومزايا الاحتفاظ بها، وكذلك كيفية التخطيط والرقابة عليها.
2. تتعرف على كيفية إدارة الحسابات المدينة: مفهومها، واستراتيجية إدارتها، وتقويم سياسات الائتمان والتحصيل
3. تلم بأهمية المخزون السلعي، وأسباب الاحتفاظ به، وأنواعه ومكوناته، وتكاليفه الإجمالية، واستراتجية إدارته .

1 -3. أقسام الوحدة:

تنقسم هذه الوحدة إلى ثلاثة أقسام هي:

القسم الأول: ويتناول إدارة النقدية: مفهومها، ومزايا الاحتفاظ بها، والتخطيط والرقابة عليها.

القسم الثاني: ويتناول إدارة الحسابات المدينة: مفهومها، واستراتيجية إدارتها، وتقييم سياسة الائتمان والتحصيل.

القسم الثالث: ويتناول إدارة المخزون، أهمية إداراته، وأسباب الاحتفاظ به، وأنواعه ومكوناته، وتكاليفه الإجمالية، واستراتيجية إدارته.

1 -4. قراءات مساعدة:



عزيزي الدارس، حاول الانتفاع ما أمكن بالمراجع التالية، نظراً لاتصالها المباشر بموضوع هذه الوحدة:

1. سليم رمضان، زياد، أساسيات في الإدارة المالية، دار صفاء، عمان، 1996م.
2. السنفي، عبد الله، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الثالثة. دار الحكمة اليمانية .صنعاء 2005م .
3. الميداني، محمد أيمن، الإدارة التمويلية في الشركات، الطبعة الرابعة، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004م .

2. إدارة النقدية:

1.2. مفهوم إدارة النقدية وأهدافها:

يقصد بالنقدية النقد: الجاهز في الصندوق والحسابات الجارية لدى المصارف، والأوراق المالية شبه النقدية أو القابلة للتحول إلى نقدية بصورة سريعة، حيث إنه من المنطق أن تحتفظ المنظمات بمقدار من النقدية في الخزينة أو المصارف وبصورة مستمرة، وإن اختلفت كمية النقود من وقت إلى أخر، ولكن من المهم الاعتدال في كمية النقود الواجب الاحتفاظ بها بحيث لا تزيد عن حد معين، أي: تكون حدود معقولة ؛ لأن زيادة رصيد النقدية قد يؤدي إلى تعطيل جزء من الأموال وتخفيض العائد على الاستثمار، وكذلك إذا انخفض رصيد النقدية عن حد معين فقد تتوقف المنظمة عن سداد بعض التزاماتها، وقد تتعرض لبعض المخاطر.

ويمكن القول: إن الهدف من إدارة النقدية هو إحكام السيطرة والرقابة على مستوى معين من النقد الموجود في المنظمة، والاحتفاظ به لمواجهة الالتزامات مثل دفع الأجور والمرتبات وشراء المواد الأولية، ودفع الضرائب وخدمة الدين، وشراء بعض الموجودات الثابتة، كما أن أهداف إدارة النقدية بالإضافة إلى الاحتفاظ بالنقد لمواجهة التزامات المنظمة والقيام بأنشطتها الاعتيادية، العمل في نفس الوقت على توفير النقد اللازم للأغراض التالية:

أ - الحصول على الخصم التجاري عند دفع الالتزامات النقدية في موعدها.

ب- للحفاظ على المستوى الائتماني للمنظمة من خلال دفع الالتزامات مقابل القروض.

جـ- لمواجهة الطلبات غير المتوقعة على النقدية (الاحتياطات الطارئة).

UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY

2.2. مزايا الاحتفاظ بنقدية كافية:

هناك عدة مزايا تجنيها المنظمة عند الاحتفاظ بمستوى معين من النقدية والموجودات النقدية أهمها ما يلي:

أ- عندما تحتفظ المنظمة بنقدية كافية يكون بمقدورها سداد الدين في موعده، والحصول على الخصم النقدي الذي يمنحه الموردون، كما أن ذلك يمكن المنظمة من الشراء بكميات كبيرة إذا رغبت في ذلك.

ب-وجود النقدية بقدر كافٍ يؤدي إلى الحصول على مستلزمات الإنتاج بشكل مستمر بما يؤدي إلى عدم توقف العمليات الإنتاجية وتخفيض التكاليف.

جـ-توفر النقدية بشكل كافٍ يساعد المنظمة في المحافظة على سمعتها الائتمانية، أي يجعل نسب السيولة السريعة والمتداولة منسجمة مع النسب المعمول بها في المنظمات المنافسة، والسمعة الائتمانية القوية تمكن المنظمة من شراء السلع من الموردين بشروط ميسرة.

د-يؤدي توافر النقدية إلى التوسعات الرأسمالية، وإقامة المنظمة الاستثمارية الجديدة، وبالتالي زيادة حجم أعمال المنظمة وزيادة ربحيتها.

هـ -الاحتفاظ بالنقدية بشكل كافٍ يمكن المنظمة من اغتنام الفرص التجارية والائتمانية المناسبة، كالعروض الخاصة التي يقدمها الموردون أو فرصة شراء منظمة أخرى أو غير ذلك من فرص الاستثمار المربحة.

و -يجب أن يكون لدى المنظمات نقدية وموجودات شبه سائلة كافية لمواجهة الاتفاق على الظروف الطارئة التي قد يواجهها. مثل التعويضات المفاجئة، ومواجهة الحرائق وحملات الدعاية من جانب المنافسين، وحالات الهبوط الموسمية في مستوى الطلب على المنتجات.

والمشكلة التي تواجهه إدارة المنظمة تتمثل بالدرجة الأولى في تحديد الحجم الأمثل للنقدية الواجب الاحتفاظ بها، وفي الحقيقة أن الحجم الأمثل هو الذي يفي بسداد التزامات المنظمة في مواعيدها المحددة، وكذلك هو الذي يُمكّنُ المنظمة من الانتفاع بالمزايا السابق ذكرها، مع وجود حد أدنى للنقدية يتم الاحتفاظ به

للاحتياط، والذي تقدره الإدارة تبعاً لحجم نشاط المنظمة ومدى تعرضه للمخاطر والاحتفاظ بالحد الأدنى الواجب الاحتفاظ به يتوقف تحديده على تخطيط النقدية خلال السنة المالية، والذي على أساسه توضع خطة للنقدية تحدد كافة الإيرادات والمصروفات والفائض أو العجز المحتمل.

3.2. تخطيط النقدية:

إن التخطيط للنقدية من الأمور المهمة التي يجب على إدارة المنظمات الاهتمام بها، وتتمثل عملية تخطيط النقدية بالتنبؤ بكافة إيرادات ومصروفات المنظمة لمدة زمنية قادمة وهي، في الأغلب سنة، وتحديد إذا كان هناك فائض أو عجز نقدي، وذلك باستخدام ما يطلق عليها بقائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية بصفتها أداة تخطيطية جيدة تساعد على إيضاح حركة النقدية في المنظمة وتحديد مجموعة العوامل التي أدت إلى زيادة النقدية أو نقصها.

وتتمثل أهمية تخطيط النقدية فيما يلي:

أ- تساعد على القيام بعملية الاقتراض وقت الطلب على الأموال بدلاً من الاقتراض قبل طلبها وما يترتب على ذلك من فوائد وأعباء مرتفعة.

ب- يؤدي إلى استثمار الأموال الفائضة بدلاً من تركها في المنظمة عاطلة، ولا يمكن تحديد فائض النقدية والوقت الذي يمكن استثماره فيه بدون تخطيط للنقدية.

جـ- تتمثل أهمية التخطيط للنقدية بالنسبة للمنظمات ذات الأعمال الموسمية حيث تكون حاجتها للأموال مركزة في مواسم معينة، ويتم توفير النقدية في بداية هذا الموسم من خلال قروض قصيرة الأجل أو من خلال الائتمان التجاري كلما تيسر ذلك، ولا شك أن تحديد النقدية المطلوب توفرها للموسم لا يتم بدون التخطيط للنقدية.

د- إن التخطيط للنقدية يساعد على اتخاذ قرارات سليمة ومدروسة، حيث إن عملية التخطيط تتطلب تحليلاً لكافة العناصر المؤثرة في التدفقات النقدية الداخلية والخارجية، وهذا لا يمكن أن يتم إلا بالتخطيط النقدي.

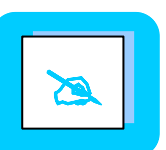
هـ- كما أن الخطة النقدية تعتبر أداة من أدوات الرقابة على النقدية تستخدم لمعرفة إذا كان هناك انحرافات ومعرفة أسبابها والعمل على علاجها.

وخطوات إعداد الخطة النقدية تتمثل بإعداد قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية أو ما يسمى ببيان التدفق النقدي كما يلي:

أ-يتم إدراج جميع العمليات التي تؤدي إلى دخول نقد جاهز إلى صندوق المنظمة أو حساباته الجارية في المصارف، بحيث يكون هو التدفق النقدي الداخل.

ب-يتم إدراج جميع العمليات التي أدت إلى خروج نقد جاهز من صندوق المنظمة أو من حساباته الجارية، ويكون المجموع هو التدفق النقدي الخارج.

جـ-يتم طرح التدفق الخارج من التدفق الداخل، فيكون الرصيد هو صافي التدفق النقدي. وإذا كان موجباً فيوصف صافي التدفق بأنه فائض، وإن كان سالباً فيوصف بأنه عجز، أما إذا كان الرصيد صفراً، فإن هذا يعني أن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة متوازنة، ولتوضيح ذلك نورد المثال التالي:



مثال: البيانات التالية عن الشركة اليمنية للتجارة والاستيراد. والمطلوب إعداد قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية عن الستة الأشهر المبتدأة في 2008/7/1م.

1-كانت المبيعات المقدرة كالآتي:

شهر سبعة 280,000 ريال، شهر ثمانية 520,000 ريال، شهر تسعة 440,000ريال، شهر عشرة 760,000ريال، شهر إحدى عشر 960,000ريال، شهر أثني عشر 360,000 ريال.

2-تم تقدير المدفوعات الشهرية للمدة الزمنية القادمة كالآتي:

4,000ريال استهلاك الموجودات شهرياً، 80,000ريال إيجار شهري، 1٪ من قيمة المبيعات مصروفات نثرية، وكانت الأجور في الستة الأشهر كالآتي 30,000ريال، 28,000ريال، 32,000ريال، 34.000ريال،

30,000ريال على التوالي، وكانت المبيعات في يناير 2009م 320,000ريال، وفي مايو 2008م كانت 240,000ريال ويونيو 2008م كانت 200,000 ريال.

3-كان رصيد النقدية في 2008/6/30م 248,000ريال

4-كان الحد الأدنى لرصيد النقدية 80,000ريال.

5-مجمل الربح 25٪.

6- 30٪ من المبيعات تتم نقداً بعد خصم 2٪.

7- 80٪ من المبيعات الآجلة يتم تحصيلها في الشهر التالي لشهر البيع.

8- 20٪ من المبيعات الآجلة تحصل بعد شهرين من البيع.

9- المخزون الذي يتم الاحتفاظ به من البضاعة يقدر بـ 200,000ريال بسعر التكلفة.

10– تشتري المنظمة كل شهر بضاعة تكفي لمبيعات الشهر التالي مباشرة، ويتم دفع قيمة المشتريات في الشهر الذي تشترى فيه نفسه.

لحل هذا المثال يجب أن يتم أولاً تحليل قيم المبيعات والمشتريات لتحديد قيمة المقبوضات والمدفوعات في كل شهر، وذلك كما يلي:

أولاً: تحليل المبيعات: يتم تحليل المبيعات كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول تحليل المبيعات

الشهر	المبيعات بالريال	المبيعات النقدية 30٪	قيمة الخصم 2٪	صافي المبيعات النقدية	المبيعات الآجلة 70٪	النقطة الأولى 80٪	النقطة الثانية 20٪
مايو	240000	72000	1440	70560	168000	134400	33600
يونيو	200000	60000	1200	58800	140000	1120000	28000
يوليو	280000	84000	1680	82320	196000	156800	39200
أغسطس	520000	156000	3120	152880	364000	291200	72800
سبتمبر	440000	132000	2640	129360	30800	246000	61600
أكتوبر	760000	288000	4560	223440	53200	425600	106400
نوفمبر	960000	10800	5760	223440	672000	537600	134400
ديسمبر	360000	96000	2160	105840	252000	201600	50400

يناير	320000						

ثانياً: تحليل المشتريات:

جدول تحليل المشتريات

قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية عن الستة الأشهر المبتدئة في 2008/7/1م بالريال

البيانات	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
المقبوضات:						
مبيعات نقدية	82320	152880	129360	223440	282240	105840
مبيعات آجلة (1)	112000	156800	291200	246400	425600	1137600
مبيعات آجلة (2)	33600	2800	39200	72800	61600	106400
إجمال المقبوضات	227920	337680	459760	542640	769440	1349840
المدفوعات:						
مشتريات نقدية	390000	330000	570000	720000	270000	240000
إيجار	80000	80000	80000	80000	80000	80000
نثريات	2800	5200	4400	7600	9600	3600
أجور	30000	28000	32000	34000	34000	30000
إجمال المدفوعات	502800	443200	686400	841600	393600	353600
فائض (عجز)	(274880)	(105520)	(226640)	(298960)	375840	396240
رصيد أول المدة	248000	80000	80000	80000	80000	80000
رصيد آخر المدة	(26880)	(25520)	(146640)	(218960)	455840	476240
الحد الأدنى	80000	80000	80000	80000	80000	80000
المبلغ المستثمر (المقترض)	(106880)	(105520)	(226640)	(298960)	375840	396240

يتبين من الجدول أن قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية تساعد كثيراً في فهم حركة النقدية الخاصة بالمنظمة. ويجب أن نؤكد أن قائمة المقبوضات والمدفوعات تختلف كثيراً عن قائمة نتائج الأعمال (حساب الأرباح والخسائر)، وأوجه الاختلاف بين القائمتين تتمثل فيما يلي:

أ – قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية تعد بناءً على أساس التدفق الفعلي للنقد الجاهز من صندوق المنظمة وإليه وحساباته الجارية، ولا يدخل فيها إلا العمليات التي تؤدي إلى ذلك.

ب – يدخل في قائمة المقبوضات والمدفوعات عمليات لا تدخل في قائمة نتائج الأعمال مثل شراء موجودات ثابتة نقداً أو سداد قرض... الخ.

جـ- يتم إعداد قائمة نتائج الأعمال على أساس المستحقات والمدفوعات مقدماً، كما تدخل فيها عمليات لم يتم دفع مبالغها النقدية أو قبضها.

د – يدخل في قائمة نتائج الأعمال عمليات لا يرافقها خروج نقد من المنظمة، ولكنها لا تدخل في قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية مثل قسط الإهلاك.

4.2. الرقابة على النقدية:

تكون الرقابة على النقدية سابقة ولاحقة. والرقابة السابقة هي التي تتم قبل الصرف الفعلي للنقود للتأكد من أن عملية الصرف تتم حسب الأصول وفقاً للقواعد المنظمة لعملية الصرف. أما الرقابة اللاحقة فهي التي تتم بعد عملية الصرف أو القبض للتأكد من تطابق الأرصدة الواردة في السجلات مع الأرصدة الفعلية، والرقابة على النقدية تتم بهدف منع الاختلاس، ومنع خروج النقدية إلى مجالات غير مشروعة من وجهة نظر المنظمة، كما أنها تتم بهدف الحد من تكدس النقدية بكميات غير اقتصادية بما يؤدي إلى تجميدها، بالإضافة إلى ذلك فإن الرقابة على النقدية تهدف إلى منع حصول عسر مالي في المنظمة.

يوجد وسائل رقابية كثيرة لمنع تكدس النقدية بكميات غير اقتصادية، ولمنع حصول عسر مالي فني، منها نموذج (باومول Baumol) لحساب الحجم الأمثل لكمية بيع الاستثمارات قصيرة الأجل أو شرائها، وكذلك نموذج (ميللر وأور Miller,orr) لتحديد نقطة التمويل المثلي إلى النقدية، بالإضافة إلى ذلك هناك قائمة المقبوضات والمدفوعات النقدية التقديرية التي يتم مقارنة محتوياتها بما حدث فعلاً عند حلول المدة التي تم التنبؤ بها، وإعداد تقرير بالاختلاف بين محتويات القائمة التقديرية والواقع، ومن وسائل الرقابة على النقدية أيضاً ضبط حركة الصندوق التي يمكن توضيحها كما يلي:

ضبط حركة الصندوق:

حيث يتم ضبط حركة الصندوق في يوم ما سواء كان ذلك من قبل أمين الصندوق في نهاية الدوام، أم من قبل المدير المالي في أي وقت يشاء وبشكل مفاجئ، وعملية الضبط تعتبر نوعاً من الرقابة الداخلية اللاحقة، وتتمثل خطوات ضبط حركة الصندوق فيما يلي:

1 – يغلق الصندوق.

2– يتم حصر جميع المستندات التي تم بموجبها قبض مبالغ نقدية خلال المدة، بحيث يشكل مجموع مبالغها التدفق النقدي إلى الداخل.

3– يتم حصر جميع المستندات التي بموجبها دفع مبالغ نقدية خلال المدة، ويشكل مجموع مبالغها مجموع التدفقات النقدي إلى الخارج.

4– يتم طرح التدفق النقدي إلى الخارج من التدفق النقدي إلى الداخل لاستخراج صافي التدفق النقدي الذي يكون سالباً أو موجباً.

5– يتم جمع صافي التدفقات النقدي الخارج من التدفق إلى الداخل لإخراج صافي التدفق النقدي، ويضاف إلى الرصيد النقدي في بداية الفترة، والذي يتم استخراجه من السجلات، وتكون النتيجة هو ما يجب أن يكون عليه الرصيد النقدي الموجود في الصندوق.

6-يتم فتح الصندوق ويحصى ما فيه من نقد، فإن تطابق مع الرصيد الذي تم استخراجه حسابياً بموجب الخطوات السابقة دل ذلك على عدم وجود مشاكل، أما إذا لم يتطابق سواء بالزيادة أو بالنقص، فإن ذلك يعني أن هناك شيئاً ما خطأ ويجب معرفته.

ولتوضيح حركة ضبط الصندوق بصورة أفضل يمكن أن يتم من خلال المثال التالي:

وفيما يلي بعض المعلومات عن التدفقات النقدية والأرصدة النقدية لشركة السعيدة للتجارة والمقاولات ، خلال يوم 25 مارس من العام الحالي:

جامعة العلوم والتكنولوجيا

1 – مبيعات نقدية	100000	ريال
2 – متحصلات حسابات مدينة	30000	ريال
3 – مشتريات نقدية	40000	ريال
4 – سداد حسابات دائنة	10000	ريال
5 – مصروفات إدارية	40000	ريال
6 – أجور ومرتبات مدفوعة	60000	ريال
7 – إيجار	40000	ريال
8 – خصم كمبيالات لدى البنك	80000	ريال
9 – الرصيد النقدي في بداية اليوم	10000	ريال
10 – الرصيد النقدي الفعلي في الصندوق في نهاية الدوام	48000	ريال

المطلوب: ضبط حركة الصندوق لذلك اليوم.

شركة السعيدة للتجارة والمقاولات

نموذج ضبط حركة الصندوق ليوم 25 مارس للعام الحالي

المقبوضات النقدية :	ريال
المبيعات النقدية	100000
متحصلات حسابات مدينة	30000
خصم كمبيالات لدى البنك	80000
التدفق النقدي إلى الداخل	210000
المدفوعات النقدية :	
مشتريات نقدية	40000
سداد حسابات دائنة	10000
مصروفات إدارية	40000
أجور ومرتبات مدفوعة	60000
دفع الإيجار	20000
التدفق النقدي إلى الخارج	170000
صافي التدفق النقدي	40000
الرصيد النقدى في بداية الدوام (من السجلات)	10000
ما يجب أن يكون عليه الرصيد في الصندوق في نهاية اليوم	50000
الرصيد النقدي الموجود فعلاً في الصندوق في نهاية اليوم	48000
الاختلاف بين ما يجب أن يكون عليه الرصيد في الصندوق النقدي ما هو موجود فعلاً في الصندوق	2000

يتبين أن هناك عجزاً في الصندوق مقداره (2,000) ريال، وهذا معناه أن هناك مشكلة يجب معرفة سببها – وعادة – هذا العجز يتم تسجيله في السجلات المحاسبية في حساب معلق حتى يتم معرفة السبب، وعند ذلك يتم عكس القيد.

5.2. أساليب إدارة النقدية:

لقد شهدت إدارة النقدية تغيرات كبيرة خلال السنوات الأخيرة نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة من ناحية، وتطور الأساليب التكنولوجية الحديثة وخاصة أساليب التمويل الإلكتروني للأموال من ناحية أخرى، وأساليب إدارة النقدية يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات هي:

أ – مراقبة التدفقات النقدية:

وهي الحالة التي تتوازن فيها التدفقات النقدية للداخل مع التدفقات النقدية للخارج بما يسمح للمنظمة من الاحتفاظ بحد أدنى من الأرصدة النقدية، ولأن المشروعات تحصل على الأموال من عدة مصادر، وتدفع أموال في عدة أماكن نظراً لتعدد فروعها في عدة مدن أو دول، وبالتالي يكون لديها عشرات الحسابات البنكية، فلا بد أن يكون لها نظام فعّال للتحصل والدفع، ولتحويل الأموال من الفروع والمصادر المختلفة وإليها، بما يضمن مراقبة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من المنظمة.

ب – تعجيل عملية تحصيل الحسابات المدينة:

حيث إنه لا بد من تحصيل الحسابات المدينة بسرعة أكبر مما يؤدي إلى زيادة سرعة التدفقات النقدية الداخلة إلى المنظمة، ويحسن من كفاءة إدارة النقدية. وهناك أساليب عديدة تستخدم لتعجيل عملية التحصيل وتوجيه الأموال إلى حيثُ تكون الحاجة إليها ضرورية، من هذه الأساليب:

1 – الصندوق المقفل: وهو إجراء يستخدم لتسريع عملية التحصيل باستخدام صناديق البريد بدلاً من مراكز إدارة المنظمة، حيث يقوم البنك المعتمد يومياً بجمع ما يوجد في الصندوق وإيداعها في حساب المنظمة، ومن ثم يرسل البنك

جامعة العلوم والتكنولوجيا

كشفاً يومياً بما تم جمعه عبر نظام التحويل الالكتروني. وهذا النظام يحقق الوقت اللازم لاستلام الشيكات الواردة وإيداعها وتسويتها من خلال النظام البنكي بحيث تصبح الأموال متوفرة للاستخدام.

2 – الديون المسبقة التفويض: وهذه الطريقة تتيح فرصة التحويل التلقائي للأموال من حساب العميل إلى حساب المنظمة في التواريخ المحددة، وتسمى هذه الطريقة أيضاً بالعملية اللاورقية، لكونها تتم بدون استخدام الشيكات الورقية التقليدية. وهذه الطريقة تسرع عملية تحويل الأموال لأنها تؤدي إلى تجنب الحاجة إلى وقت الإرسال في البريد وتسوية الشيكات، وهذه الطريقة بالرغم من كونها فعالة، إلا أن الإقبال عليها لازال قليلاً.

3- التركيز البنكي، أي: اعتماد بنك كبير يتم توجيه الأموال إليه من بنوك الإيداع المحلية التي تقوم بجمع الشيكات من الصناديق المقفلة السالف ذكرها أو الأموال التي تودع فيها مباشرة لحساب المنظمة، ومن مزايا التركيز البنكي القدرة على التحويل السريع للأموال من بنوك التحصيل إلى بنك التركيز.

4– شيك التحويل الإبداعي: وهذا أسلوب حديث في ميدان تحويل الأموال، وهو يعرف بالتمويل الإبداعي الإلكتروني، ويتم من خلال شبكة اتصال إلكترونية توفر الفرصة لإرسال البيانات من بنك إلى آخر، فبدلاً من استخدام الشيكات الورقية، يتم بواسطة هذه الشبكة معالجة البيانات بالتنسيق بين أنظمة الكمبيوتر وشبكات الاتصال ، وهذا يؤدي إلى سرعة تحصيل الأموال وسرعة تدفقها إلى داخل المنظمة.

جـ - الإبطاء في عملية الدفع:

وهذه طريقة للمحافظة على الحد الأدنى من الأرصدة النقدية، تتمثل في إبطاء عملية الدفع، من خلال إتباع بعض الأساليب، دون المساس بسمعة المنظمة، ومن هذه الأساليب:

جامعة العلوم والتكنولوجيا

1 – الصرف المركزي: أي تركيز الدفع بالمركز الرئيس للمنظمة ومن حساب موحد، وميزة هذا الأسلوب تتمثل بعامل الوقت الذي يمر بين تحرير طلب الحصول على النقدية وعملية الدفع.

2 – تجنب الدفع المبكر: أي أن تدفع المنظمة التزاماتها للموردين في آخر فرصة ممكنة.

3 – استخدام الشيكات كوسيلة للدفع، وهذا يتيح للمنظمة بضعة أيام أخرى تستطيع خلالها الاستفادة من النقدية.

6.2. استراتيجيات إدارة النقدية:

إن الاستراتيجيات التي يجب على المنظمة تطبيقها للإدارة النقدية يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ – تأخير دفع الحسابات الدائنة إلى أقصى ما يمكن، ولكن من دون الإضرار بسمعة المنظمة الائتمانية.

ب – زيادة سرعة معدل دوران المخزون، دون التعرض لخطر نفاد المخزون.

جـ - تحصيل الحسابات المدينة بأسرع ما يمكن دون التعرض لخسارة بعض العملاء بسبب التشدد في التحصيل، ويمكن أن يتم ذلك باتباع أسلوب الخصم النقدي لتنشيط عملية التحصيل، وإيجاد مكاتب تحصيل منتشرة في المدن المختلفة.

د – الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع المصارف.

أسئلة التقويم الذاتي:

؟

1- ما المقصود بالنقدية ؟ وحدد أهم مزايا الاحتفاظ بنقدية كافيه .

2- وضح فيما تتمثل عملية تخطط النقدية، محدداً أهمية ذلك .

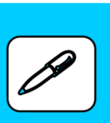
3- وضح الرقابة على النقدية، شارحاً كيف يتم ضبط حركة الصندوق.

4- يتم تصنيف أساليب إدارة النقدية إلى ثلاث مجموعات، أُذكر هذه الثلاث المجموعات .

5- لخص استراتيجية إدارة النقدية.

جامعة العلوم والتكنولوجيا UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY

تدريب (1)



فيما يلي بعض البيانات عن التدفقات النقدية والأرصدة النقدية لشركة اليمن السعيد ، خلال يوم 15 يونيو من عام 2008م .

1.مبيعات نقدية	2000000 ريال
2.متحصلات الحسابات المدينة	600000 ريال
3.قيمة مشتريات	800000 ريال
4.سداد الحسابات الدائنة	20000 ريال
5.المصاريف الإدارية	80000 ريال
6.الأجور والمرتبات	120000 ريال
7.الإيجار	40000 ريال
8.خصم كمبيالة لدى البنك	160000 ريال
9.كان الرصيد النقدي في بداية اليوم	20000 ريال
10.كان الرصيد النقدي في الصندوق في نهاية اليوم	1096000 ريال

المطلوب : ضبط حركة الصندوق في ذلك اليوم .



3. إدارة الحسابات المدينة:

1.3. مفهوم الحسابات المدينة:

المقصود هنا بالحسابات المدينة هو الذمم (المدينون) وأوراق القبض، فالمدينون هم المشترون الذين لا يسددون قيمة مشترياتهم ويظل حسابهم مفتوحاً لدى البائع، أما أوراق القبض فهي أيضاً حسابات مدينة ولكنها مثبتة بكمبيالة أو سند إذني، وكل منهما (المدينون وأوراق القبض) يشكلان الحسابات المدينة. والحسابات المدينة يمكن تعريفها بأنها الأرصدة المستحقة على العملاء في تاريخ معين، وهي تنشأ نتيجة البيع بالدين بدلاً من الدفع نقداً، وهو ما يطلق عليه البيع بالائتمان، وقد أصبح البيع بالائتمان ضرورة في الوقت الحاضر للضغوط التنافسية في السوق التي تجد معظم المنظمات على التعامل بالدين أو بالائتمان على الرغم من أنها تمثل تجميداً لأموالها ولها تكاليفها الكبيرة، حيث تمثل هذه التكاليف بتكاليف الفرصة البديلة والتي هي عبارة عن الأرباح التي كان من الممكن الحصول عليها من جراء استثمارها في مجالات أخرى مربحة بدلاً من تجميدها على شكل حسابات مدينة، فمثلاً: لو فرضنا أن رصيد الحسابات المدينة في أحد الشركات كان (2.500,000) ريال، وأن تكاليف البضاعة التي تم بيعها تبلغ (80٪) من المبيعات، وكان أمام المنظمة فرص تستثمر بها الأموال بما يحقق لها عائد صافي بعد الضرائب (12٪).

والمطلوب: استخراج متوسط حجم الأموال المستثمرة في الحسابات المدينة، واستخراج تكاليفها بعد الضرائب، الحل يكون كما يلي:

متوسط حجم الاستثمار في الحسابات المدينة يساوي تكاليف المبيعات التي أنتجت هذه الحسابات وهي تساوي (80٪) من الرصيد : أي:

2,500,000× 80٪ = 2,000,000ريال

تكاليف الاستثمار بعد الضرائب = تكاليف الفرصة البديلة، أو الفوائد الممكن الحصول عليها من البنك لو تم الإيداع لديه بسعر (12٪) ولمدة (45) يوم.

$$= 2000000 \times \frac{45}{360} \times \frac{12}{100} = 30000$$ ريال

وهذا يعني أن رصيد الحسابات المدينة يكلف الشركة أموالاً تقدر بـ (30,000) ريال إذا ما احتفظ به لمدة (45) يوماً دون تحصيل، وهو عبارة عن الفوائد التي كان سيحصل عليها فيما لو شغل هذه الأموال في مجالات الاستثمار المتاحة له بدلاً من تجميدها في شكل حسابات مدينة، وبالرغم من ذلك فإن عملية الائتمان أو البيع بالآجل لها منافع عديدة ومهمة، فمنح الائتمان يؤدي إلى زيادة المبيعات التي تؤدي إلى زيادة الأرباح. وعلى ذلك يمكن القول: إن على المدير المالي أن يعمل على تحقيق التوازن بين عملية الاحتفاظ أو عدم الاحتفاظ بالحسابات المدينة، وبما يؤدي إلى زيادة الأرباح المحققة على الأموال المستثمرة من خلال إتباع إستراتيجية فعالة وسياسة واضحة لإدارة الحسابات المدينة.

2.3: استراتيجية إدارة الحسابات المدينة:

إن الإستراتيجية الفعالة لإدارة الحسابات المدينة تتكون من عدة عناصر، منها مثلاً وضع سياسة واضحة لمنح الائتمان ووضع الشروط المناسبة لذلك، وكذلك وضع سياسة مناسبة لتحصيل الحسابات المدينة، وفيما يلي توضيح لهذه العناصر:

أ – وضع سياسة لمنح الائتمان:

تقوم هذه السياسة برسم الخطوط العريضة التي تم بموجبها تقرير منح الائتمان لأحد العملاء أو عدم منحه، وتقرير الحد الأقصى من الائتمان الممكن منحه لكل عميل على حده وفقاً لوضعه المالي، وكذلك تحديد فترة الائتمان، ومعايير منح الائتمان وشروط، وإجراءات تحصيل الحسابات المدينة.

ب – وضع شروط منح الائتمان ومعاييرها:

لكي تنجح المنظمة في تطبيق إستراتيجية إدارة الائتمان يجب عليها وضع شروط منح الائتمان ومعاييره التي تساعد على اتخاذ قرار منح الائتمان من عدمه

وتحديد الحد الأدنى للوضع المالي الذي يجب توفره لدى العميل لمنحه الائتمان، وهذه الشروط والمعايير تمثل الحد الأدنى من الخصائص التي يجب أن يتوفر في العميل حتى تقرر المنظمة منحه الائتمان من عدمه.

جـ - وضع سياسة لتحصيل الحسابات المدينة:

المقصود بسياسة التحصيل: الإجراءات التي ترى المنظمة أنها إذا قامت بتطبيقها، فإنها ستؤدي إلى تحصيل الحسابات المدينة، مثل إرسال الخطابات لتذكير العملاء بقرب موعد السداد يعقبها خطابات أكثر قوة، ثم يتبع ذلك اتصال هاتفي في حال عدم الدفع خلال مدة معينة، ثم يعطي العميل مهلة نهائية إذا لم يقم خلالها بالسداد، فيمكن إحالته إلى الجهات القانونية المختصة، ومن السياسات التحفيزية التي يتم إتباعها من قبل المنظمة لتقصير مدة التحصيل الخصم النقدي، حيث يستخدم الخصم النقدي لتشجيع العملاء على الدفع المبكر مقابل تنزيل سعر البضاعة بنسبة مئوية معينة، وفي الحقيقة إن هذه السياسة تؤدي إلى جذب العملاء الجدد، وخفض المدة بين عملية البيع والتحصيل.

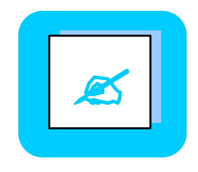
3.3. تقييم سياسات الائتمان والتحصيل:

من الأساليب المتبعة في تقييم سياسات الائتمان والتحصيل تحديد مدة التحصيل وتصنيف الحسابات المدينة حسب موعد استحقاقها، وفيما يلي شرح لهذين الأسلوبين:

أ -مدة التحصيل:

وهي المدة الفاصلة بين عملية البيع والتحصيل، أو بمعنى أخر: هي المدة التي تمضي في المتوسط بين منح الائتمان وتحصيله، حيث يتم التأكد من بطء عملية التحصيل أو سرعتها، عن طريق احتسابها، وهي تحسب عادة بالأيام وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{يوماً} = \frac{360 \text{ رصيد الحسابات المدينة}}{\text{صافي المبيعات الآجلة}}$$



مثال: كانت صافي المبيعات الآجلة في شركة بعدان للأدوات الهندسية (12,000) ألف ريال، وكان رصيد الحسابات المدينة (3,000) ألف ريال، وكانت مدة التحصيل السائدة في الشركات المماثلة (60) يوماً.

المطلوب: احتساب فترة التحصيل للشركة.

الحل:

$$\text{مدة التحصيل} = \frac{(3000000) \times 360}{12000000} = 90 \text{ يوماً}$$

فإذا تمت مقارنة مدة التحصيل في هذه الشركة وهي (90) يوماً، مع ما هو سائد في الشركات المماثلة وهي (60) فنجد أن شركة بعدان للأدوات الهندسية أبطأ من تلك الشركات في تحصيل ديونها بمقدار (30) يوماً، وهذا يعني أن أموالها تظل مجمدة على شكل حسابات مدينة أكثر من أموال مثيلاتها، الأمر الذي يؤثر سلباً على أرباحها وسيولتها لأن هذه الأموال المجمدة كان من الممكن استغلالها والحصول على عوائد وأرباح بدلاً من تركها مجمدة، كما أن هذه الأموال لا يمكن أن تتحول إلى نقد جاهز إلا بعد تحصيلها، وهي تظل بدون تحصيل لمدة ثلاثين يوماً زيادة على ما هو سائد في الشركات المماثلة. ولذلك يجب معالجة هذا الوضع بإعداد جدول بأسماء العملاء الذين تجاوزت حساباتهم مواعيد استحقاقها وعدد أيام التجاوز لكل حساب لتسهيل متابعة تنشيط عملية التحصيل.

ب – تصنيف الحسابات المدينة وفقاً لعمرها:

وهذا أسلوب جيد لمعرفة نسبة الحسابات التي تقع ضمن مدى زمني معين يساعد المدير المالي على تحديد مشاكل التحصيل وحصرها، وهذا الأسلوب يتطلب تصنيف الحسابات المدينة في مجموعات حسب عمرها، أي حسب المدة الزمنية التي مضت على نشوئها، ويتم التصنيف على أساس شهري، والمثال التالي يوضح ذلك:

مثال: نفرض أن شركة بعدان للأدوات الهندسية تمنح ائتماناً، وأن رصيد الحسابات المدينة كان في نهاية شهر يونيو من العام الحالي (3,000) ألف ريال،

وبعد دراسة تواريخ نشوء هذه الحسابات أمكن تصنيفها كما هي في الجدول التالي: .

شركة بعدان للأدوات الهندسية

جدول زمني للحسابات المدينة

المجموع	الأيام	الشهر	الرصيد بالريال
1	الآن	شهر 6	900,000
2	صفر - 30	شهر 5	600,000
3	31- 60	شهر 4	1,000,000
4	61- 90	شهر 3	420,000
5	أكثر من 90 يوماً	شهر 2 وما قبله	80,000
		المجموع	3,000,000

والشركة تمنح عملاءها مهلة (30) يوماً من نهاية الشهر الذي يتم فيه البيع

المطلوب: تحديد نسبة الحسابات التي تجاوزت موعد استحقاقها.

الحل

يتم استخراج النسبة المئوية لكل صنف إلى المجموع كما يلي:

المجموع	الرصيد	النسبة إلى المجموع	الشهر
1	900,000	30٪	شهر 6
2	600,000	20٪	شهر 5
3	1,000,000	33٪	شهر 4
4	420,000	14٪	شهر 3
5	80,000	3٪	شهر 2
المجموع	3,000,000	100٪	

من الجدول يتبين أن 30٪ من مجموع قيمة الحسابات المدينة نشأت الآن، أي: في شهر ستة، ولذلك فهي لم تتجاوز موعد استحقاقها، وأن 70٪ من قيمة الحسابات قد تجاوزت هذه المدة حيث إن 20٪ من الحسابات نشأت في شهر (5) ولا

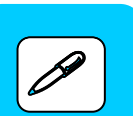
تزال قائمة منذ ذلك الحين، أي: أنها تجاوزت موعد سدادها بحوالي 30 يوماً، وأن 33٪ من الحسابات تجاوزت فترة سداد بـ(60) يوماً وهي الحسابات التي نشأت في شهر (4) وأن 14٪ من الحسابات قد تجاوزت مدة سدادها و (90) يوماً، أو أكثر وهي الحسابات التي نشأت في شهر (2) وما قبله. ويتبين من الجدول أيضاً أن أكثر الحسابات غير المسددة كانت في شهر (4)، الأمر الذي يعني أن هناك مشكلة ما في هذا الشهر من اللازم، معرفتها واتخاذ الإجراءات اللازمة لحلها، أو على الأقل الحد من وقوع مثلها في المستقبل. وهذا التصنيف بالإضافة إلى ذلك فإنه يساعد على كفاءة أساليب التحصيل المتبعة في المشروعات حيث يلاحظ أن عملية التحصيل في الشركة بطيئة وإلا لما تجاوز 70٪ من الحسابات المدينة موعد استحقاقها.

أسئلة التقويم الذاتي:

?

1. ما المقصود بالحسابات المدينة؟
2. وضح أهم عناصر إستراتيجية إدارة الحسابات المدينة .
3. هناك أسلوبان لتقييم سياسات الائتمان والتحصيل .اشرح هذين الأسلوبين .

تدريب (2)



شركة سبأ التجارية تتبع سياسة البيع بالأجل . وكان رصيد الحسابات المدينة في نهاية شهر يونيو 6000000 ريال . ومن خلالا دراسة نشوء الحسابات المدينة تم تصنفيها كما يلي :

الأيام	الشهر	الرصيد
الآن	6	1800000 ريال
صفر – 30	5	1200000 ريال
31 – 60	4	2000000 ريال
61 – 90	3	840000 ريال
أكثر من 90 يوم	شهر 2 وما قبله	160000 ريال
المجموع		6000000 ريال

والشركة تمنح عملاءها مهلة (30) يوماً من نهاية الشهر الذي يتم فيه البيع .

المطلوب: تحديد نسبة الحسابات التي تجاوزت موعد استحقاقها .

4. إدارة المخزون:

1.4. أهمية إدارة المخزون:

المخزون السلعي هو أحد البنود المهمة للموجودات المتداولة في المنظمات، سواء الصناعية أو التجارية، والمواد سواء كانت الأولية أو نصف المصنعة أو الجاهزة في المنظمات الصناعية، تمثل تقريباً (50٪) من رأسمال المال العامل، وحوالي (30٪) من موجودات المنظمات، وتتميز المواد أو المخزون السلعي بأنها عنصر دائم الحركة والدوران من المورد إلى المخازن إلى الوحدات الإنتاجية في المنظمة، ومرة أخرى إلى المخازن ثم إلى السوق.

ومن المشكلات التي تواجهها المنظمات بالنسبة للمخزون من المواد اختلاف رأي كل من مدير الإنتاج ومدير المبيعات من ناحية، والمدير المالي من ناحية أخرى، فمدير الإنتاج ومدير المبيعات يفضلان الاحتفاظ بمخزون كبير من المواد لتسهيل الإنتاج والمبيعات، في حين أن المدير المالي يريد الاحتفاظ بالكميات المناسبة فقط تجنباً لتجميد الأموال دون مبرر على شكل مواد في المخازن، ممّا يؤثر على سيولة المنظمة وربحيتها. وعملية تجميد الأموال في المخزون لها تكاليفها الكبيرة المتمثلة بتكلفة الفرصة البديلة، ويحاول المدير المالي دائماً أن يعمل على تحقيق التوازن في الاحتفاظ بكمية المواد المخزونة وفقاً للحجم الاقتصادي للطلبية، والوضع المثالي يتمثل في وصول المواد بالكمية المطلوبة، والنوع المطلوب، وفي الوقت المناسب، وأن تنساب إلى الوحدات الإنتاجية، ومن عملية إنتاجية إلى أخرى بسهولة ويسر، وهذا يؤدي - إذا ما تم تنفيذه - إلى الحد من الاحتفاظ بالمواد بكميات كبيرة في المخازن، سواء قبل الإنتاج أو أثنائه أو بعده، وهذا يقلل من نفقات التخزين والمخاطر التي قد يتعرض لها المخزون.

2.4. أسباب الاحتفاظ بالمخزون:

هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي بالمنظمة إلى الاحتفاظ بالمخزون، وتختلف الأهمية النسبية لكل سبب من هذه الأسباب وفقاً لظروف المنظمة، ومن أهم الأسباب ما يلي:

1 – إذا كان نفاذ المواد يترتب عليه توقف العمليات الإنتاجية أو إذا كان عدم توافر السلعة التي تقوم بإنتاجها المنظمة بصفة منتظمة يؤثر على عملاء المنظمة، وكل ذلك يؤدي إلى تكبدها خسائر كبيرة، الأمر الذي يجعلها تحتفظ بالمخزون.

2 – إذا كانت المواد تنتج موسمياً، ولكنها تدخل في العمليات الإنتاجية باستمرار

3 – إذا كان الطلب على السلعة المنتجة موسمياً، ولكنها تنتج باستمرار.

4 – إذا كان هناك توقع نشوب حرب في المنطقة التي يتم استيراد المواد منها.

5 – الاحتفاظ باحتياطي من المواد لمواجهة الطوارئ.

6 – الاحتياط عن طريق الشراء في فترات انخفاض سعر المواد.

7 – بعض المواد تزيد جودتها عندما يتم تخزينها مثل الخشب والصابون.

8 – الوفر الناتج عن الشراء بكميات كبيرة.

ومهما كانت الأسباب التي تدعو إلى الاحتفاظ بالمخزون فإنه يجب أن لا تزيد تكاليف الاحتفاظ به عن العائد المتوقع الحصول عليه نتيجة تحويلها إلى منتجات وبيعها.

3.4. أنواع المخزون ومكوناته:

يتم تحديد أنواع المخزون ومكوناته وفقاً لنظام التشغيل في المنظمة الذي يلعب دوراً مهماً في تحديدها، وبشكل عام يمكن القول: إن المخزون السلعي يتكون من خمسة أنواع أساسية توجد عادة في المنظمة بشكل عام، وعلى نوع الصناعة التي تنتمي إليها، وهذه الأنواع هي:

UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY ١٩٩٤م جامعة العلوم والتكنولوجيا

ا – مخزون الأمان:

وهو المخزون الإضافي الذي تحتفظ به المنظمة لمواجهة التقلبات غير المتوقعة، مثل التقلبات في مستوى المبيعات والتأخير الناتج عن عمليات الإنتاج والشحن والنقل، حيث تحفظ المنظمة عادة بحد أدنى من المخزون يكفيها للتشغيل مدة معينة من الوقت يتم تحديدها وفقاً لظروف المنظمة وظروف الحصول على المواد من الموردين، وكلما زاد مستوى الحد الأدنى تحسن مستوى خدمة العملاء، وبالرغم من أن مخزون الأمان مفيد للمنظمة لحمايتها من احتمال التأخير في وصول الطلبيات، إلا أن زيادته تمثل تكلفة إضافية تتحملها المنظمة.

ب – المخزون في الطريق:

تضطر بعض المنظمات في بعض الأحيان، للتقدم بطلبية جديدة قبل استلام الطلبية السابقة، مما ينشأ عنه مخزون سلعي من البضائع في الطريق، كما أن المخزون في الطريق ينشأ عندما يتم نقل المواد من موقع إلى آخر، وقد توجد مواد في الطريق بين المصانع التابعة لنفس المنظمة والواقعة في أماكن متفرقة ومتباعدة.

جـ - مخزون التنبؤ:

إن التنبؤ بالطلب المستقبلي على المنتجات يؤدي إلى وجود مخزون لمواجهته يسمى مخزون التنبؤ، فبدلاً من أن تعمل المنظمة وقتاً إضافياً في بعض الأوقات ثم تخفض طاقتها الإنتاجية في أوقات أخرى، وذلك لعدم كفاية الطلب فإنها تلجأ إلى الإنتاج على نفس طاقتها الإنتاجية العادية، فيتكون لديها مخزون يتم اللجوء إليه عند انخفاض الطلب، أي: أن المنظمة تقوم بتوزيع الإنتاج على مدار العام، الأمر الذي يؤدي استغلال الطاقة الإنتاجية بشكل منتظم، وإلى استقرار العمالة، وإلى تفادي وجود طاقة إنتاجية عاطلة. وهذه السياسة مع ذلك، قد تزيد من متوسط المخزون السلعي ومن تكاليف الخزن، الأمر الذي يتطلب القيام بعملية التوازن أو المواءمة بين هذه التكاليف والفوائد من مخزون التنبؤ.

د – المخزون تحت التشغيل:

وهو يتمثل بالمخزون من المواد نصف المصنعة التي تحت التشغيل حيث يتم تكوينه بين المراحل الإنتاجية المختلفة بما يؤدي إلى عدم تعطيل بعض الآلات أو الخلل في العملية الإنتاجية، بما يضمن استمرار تشغيل الآلات وعدم توقف العملية الإنتاجية.

هـ - مخزون الدوران:

وهو الذي ينشأ نتيجة إصدار أوامر توريد بكميات كبيرة بدلاً من توزيعها على مدار العام، وبما يؤدي إلى تخفيض إجمال تكاليف الطلب والتخزين والاستلام.

والمخزون يصنف عادة إلى أربع فئات ترتبط بعضها ببعض، وترتبط أيضاً بأنواع المخزون، وهذه الفئات هي:

أ– المواد الخام: وهي المواد التي يتم الحصول عليها عن طريق الشراء لاستخدامها مباشرة لإنتاج السلعة النهائية.

ب – قطع الغيار و المستلزمات: وهي تمثل الأصناف التي لا تدخل بشكل مباشر في تكوين المنتج النهائي مثل قِطع الغيار المختلفة و القرطاسية وما شابه ذلك، ويتم تخزين قطع الغيار لتجنب توقف الآلات نتيجة لنقصها.

جـ-المواد نصف المصنعة أو غير التامة الصنع: وهي التي تتكون من الأجزاء التي سيتم تشغيلها في مرحلة إنتاجية لاحقة.

د– المنتجات التامة الصنع: وهي التي تم إنتاجها وأصبحت جاهزة للبيع.

4.4. التكاليف الإجمالية للمخزون السلعي:

تتمثل التكاليف المرتبطة بالمخزون السلعي وشراء المواد بما يلي:

أ – تكاليف الطلب واستلام المخزون:

وهي التكاليف التي ترتبط بتوفير مستلزمات الإنتاج نفسه من خارج المنظمة أو داخلها إذا كان يتم تصنيعها في المنظمة نفسها، وهذه التكاليف تشتمل على المصاريف الإدارية والاتصالات وتكاليف تحرير أمر التوريد، ومصاريف البريد، وتكاليف الاستلام والمناولة والفحص والمعاينة والنقل، وكذلك تكاليف الإعداد وتشغيله وتكاليف إعداد الآلات وتكلفة الأجزاء التي تتلف خلال عملية الإعداد، والتكاليف المرتبطة بمنحنى التعلم، وهي التكاليف المترتبة على انخفاض الإنتاجية في المراحل الأولى من الإنتاج الجديد.وتكاليف الطلب تكون بالضرورة ثابتة بغض النظر عن حجم الطلبية.

ب – تكاليف الاحتفاظ بالمخزون:

وهي التي تمثل تكاليف الحيازة للبضاعة أو المخزون.

وتتكون من العناصر التالية:

1 – تكاليف رأس المال: مثل الفائدة على الأموال المستثمرة في المخزون وتكاليف الأرض والمباني والمعدات اللازمة للحيازة للاحتفاظ بالمخزون، والتي إذا لم تحتجْ المنظمة إلى استثمار أموالها في المخزون، فإنه بإمكانها استثمارها في مجال آخر يحقق لها عائداً أعلى للاستثمار.

2– تكاليف التخزين: والمتمثلة بالإيجار والضرائب، والتأمين على المباني أو أقساط الاستهلاك، ومصروفات الصيانة والإصلاح والتدفئة والإنارة، ورواتب الحراس، وتكاليف مناولة المواد، وتكاليف مسك السجلات، والتأمين على المعدات وأقساط استهلاكها.

□– تكاليف المخاطرة: المتمثلة بتكاليف تقادم المخزون والتأمين عليه، والخسائر الناتجة عن تلف المخزون.

جـ - تكاليف نقص المخزون أو نفاذه:

وذلك عندما لا يوجد لدى المنظمة الصنف الذي يطلبه العملاء، أو إذا لم يوجد مخزون لتلبية احتياجات الإنتاج، الأمر الذي يضطر المنظمة أحياناً إلى تأجيل الطلبيات حتى تتوفر المستلزمات المطلوبة، أو قد يخسر الطلبية تماماً عندما لا

يكون العميل قادراً على الانتظار . وهناك عدة تكاليف تترتب على عملية النقص أو النفاذ، فإذا طلب أحد العملاء صنفاً معيناً ولم يتوفر لدى المنظمة، فإن ذلك يفوت عليها فرصة البيع، بل ربما يعطي عنها فكرة سلبية فيما إذا تكررت الأصناف المفقودة، كما أن المنظمة تتحمل تكاليف ناتجة عن عدم وجود المواد اللازمة للإنتاج التي تؤدي إلى تعطيل الآلات والعمال وإعادة جدولة الإنتاج، وتكاليف الشحن العاجل، وربما تكاليف إحلال أجزاء أو مواد أكثر كلفة، بالإضافة إلى تكاليف الأعمال المكتبية الإضافية اللازمة للمتابعة... الخ.

د – التكاليف المرتبطة بالطاقة الإنتاجية:

وهي المتمثلة بالتكاليف المترتبة على تغيير الإنتاجية الحالية، فمثلاً لو حاولت المنظمة تلبية الطلب الموسمي بتغيير مستوى الإنتاج بدلاً من تغيير مستوى المخزون، فعندئذٍ يجب زيادة الطاقة الإنتاجية في الفترات التي يزيد فيها الطلب، وتخفيضها في الفترات التي يقل فيها الطلب. وتكاليف الطاقة الإنتاجية تتضمن أيضاً تكاليف الوقت الإضافي، وتكاليف استئجار وتدريب العاملين الإضافيين والتكاليف المترتبة على استخدام عمال أقل مهارة خلال فترات ضغط العمل.

5.4. إستراتيجية إدارة المخزون:

تتألف إستراتيجية إدارة المخزون السلعي من عدة عناصر جوهرية مثل زيادة معدل دوران المخزون، وإتباع أحدى وسائل إدارة المخزون الفعالة، والمتمثلة بتحليل الاحتياطات، والمراجعة الدورية، ونقطة إعادة الطلب، والحجم الاقتصادي الأمثل للشراء والتخزين، بالإضافة إلى تحديد حد أدنى من المخزون لمواجهة الطوارئ، وتحديد حد أعلى لا يتجاوزه المخزون، وكذلك باستخدام أساليب الرقابة الفعالة.

وفيما يلي شرح مفردات هذه الاستراتيجية:

أولاً: زيادة معدل دوران المخزون:

معدل دوران المخزون السلعي هو متوسط عدد المرات التي تستنفد فيها المنظمة مخزونها وتجدده في السنة، ويحتسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكاليف المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}} = \text{مرّة}$$

$$\text{ومتوسط المخزون} = \frac{\text{المخزون أول المدة} + \text{المخزون آخر المدة}}{2}$$

مثال: كانت مبيعات شركة عيبان (2,800,000) ريال، وقد كانت تكاليف المبيعات (50٪) من المبيعات، والمخزون في أول المدة كان (600,000) ريال، وفي آخر المدة كان (800,000) ريال.

المطلوب: استخراج معدل دوران المخزون.

الحل

$$\text{متوسط المخزون} = \frac{800000 + 600000}{2} = 700000$$

تكاليف المبيعات = 2,800,000× 50٪ = 1,400,000

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{1400000}{700000} = 2 \text{ مرّة}$$

وإذا أرادت الشركة زيادة معدل دوران المخزون، فإن ذلك يتم عن طريق تخفيض متوسط المخزون مع ضرورة عدم الوقوع في مخاطر نفاذ المخزون، فمثلاً إذا

جامعة العلوم والتكنولوجيا UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY ١٩٩٤م وقل رب زدني علماً

أرادت الشركة أن تزيد معدل الدوران بحيث يصبح 3,5 مرّة مع بقاء حجم المبيعات ثابتاً، فإن الحل يكون كما يلي:

$$\text{معدل الدوران} = \frac{\text{تكاليف المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}}$$

$$3.5 = \frac{1400000}{\text{س}}$$

3,5س = 1,400,000

$$\text{إذن س} = \frac{1400000}{3.5} = 400000 \text{ ريال}$$

وإذا كان أمام الشركة فرصة للاستثمار بعائد (10٪) بعد الضرائب فكم تربح إذا نجحت في زيادة دوران إلى (3,5) مرّة ؟ وكم توفر من التكاليف إذا كانت تكاليف المخزون (15٪) من متوسط قيمة المخزون ؟ وكم يكون مجموع ما تحققه من ربح ؟ وما مقدار التكاليف التي يتم توفيرها ؟

الحل

لقد أصبح متوسط المخزون (400000) ريال بدلاً من (700000) ريال، ومعنى ذلك أن الشركة قد حررت مبلغ (300000) ريال.

(700000 – 400000) بدلاً من تجميده في المخزون واستثمرته بمعدل 10٪ بعد الضرائب، فإن الربح يكون كما يلي:

300000 × 15٪ = 45000 ريال

وبالتالي فإن ما تم توفيره من التكاليف وما تم ربحه من الاستثمارات هو:

30000 + 45000 = 75000 ريال.

ثانياً: وسائل إدارة المخزون:

تتمثل وسائل إدارة المخزون بما يلي:

أ – تحليل الاحتياجات: حيث تم تقدير الاحتياجات الخاصة بطلبية معينة، أو الاحتياجات الشهرية المطلوبة ويتم شراؤها، وهذا يسمى بشراء حد الكفاف. وطريقة تحليل الاحتياجات تفيد في تحديد الكمية المشتراة إلا أن لها مخاطرها، حيث تتطلب الدقة في التنبؤ بالحاجة والدقة في التوريد وتوفر المواد عند الطلب.

ب – المراجعة الدورية: حيث تم جرد المخزن بواسطة بطاقة الجرد المستمرة كل شهر أو شهرين لتحديد مستويات المخزون من الأصناف المختلفة لاتخاذ قرار الشراء، والكمية التي يجب شراؤها.

جـ - نقطة إعادة الطلب: وهي تمثل المستوى الذي إذا ما وصل إليه المخزون من صنف معين يتم طلب شرائه، وذلك على ضوء استهلاك ذلك الصنف. والعوامل التي تحدد نقطة إعادة الطلب هي معدل الاستهلاك اليومي لكل صنف، وفترة التوريد المتمثلة بالفترة الزمنية التي بين طلب الشراء والاستلام النهائي في المخازن والعامل التالي، فهو الحد الأدنى من الصنف المراد الاحتفاظ به بصفة دائمة كمخزون أمان لمواجهة الطوارئ.

د – الحجم الأمثل للشراء: وهو الحجم الذي تكون عنده التكاليف الكلية للشراء والتخزين في حدها الأدنى. والتكاليف التي لها علاقة بالحجم الأمثل للشراء والتخزين هي تكاليف الطلب وتكاليف التخزين، التي سبق توضيحها ضمن التكاليف الإجمالية للمخزون، وتحديد كمية الطلب الاقتصادية عند تعادل تكاليف الطلب مع تكاليف التخزين.

ثالثاً: تحديد الحد الأدنى من المخزون:

الذي يمثل مخزون الأمان الذي يكفي المنظمة لمواجهة الطوارئ لعدد من الأيام، والذي سبق توضيحه عند شرح أنواع المخزون، مع التأكيد أن مخزون الأمان يتم تحديده وفقاً لبعض العوامل مثل مدى توفر مصادر المواد، وسهولة الوصول إلى هذه المصادر أو صعوبته، وفترة التوريد، والاستهلاك اليومي وخبرات المشروع السابقة في الشراء والتخزين.

رابعاً: تحديد حد أعلى لا يتجاوزه المخزون:

أي تحديد حد أعلى للمخزون السلعي بحيث لا يمكن تجاوزه في ظل الظروف الاعتيادية عند تحديد الحد الأعلى للمخزون منها الحد الأدنى من المخزون، والحجم الأمثل للشراء والتخزين، وسعة المخزون، ومدى توفر المواد، والتكاليف الكلية للشراء والتخزين.

خامساً: الرقابة الفعالة على المخزون:

وذلك بالاعتماد على أساليب الرقابة للمخزون مثل بطاقة الجرد المستمر التي يساعد على عملية الرقابة على المخزون وتسهل عملية الجرد، حيث يتم تجهيز بطاقة لكل صنف من أصناف المخزون تحتوي على أعمدة للرصيد، وعمود للتاريخ، وعمود لتوقيع المسؤول. كما يجب أن تحتوي البطاقة على بيانات عن رمز الصنف وعن الحد الأدنى والحد الأعلى ونقطة إعادة الطلب للصنف.

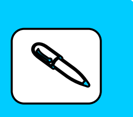
أسئلة التقويم الذاتي:

?

1. ما المقصود بالمخزون السلعي ؟ محدداً أهم أسباب الاحتفاظ به.
2. أُذكر أنواع المخزون ومكوناته.
3. المخزون يصنف إلى أربع فئات ترتبط بعضها ببعض وترتبط أيضاً بأنواع المخزون . أُذكر هذه الفئات .
4. وضح فيما تتمثل تكاليف المخزون السلعي وشراء المواد.
5. وضح العناصر الجوهرية التي تتألف منها إستراتيجية إدارة المخزون .

UNIVERSITY OF SCIENCE TECHNOLOGY

تدريب (3)



كانت مبيعات شركة الشيماء 5600000 ريال وقد كانت تكاليف المبيعات 50٪ من المبيعات ، وكان المخزون في أول المدة 1200000 ريال ، وفي آخر المدة كان المخزون 1600000 ريال .

المطلوب : استخراج معدل دوران المخزون .

5. الخلاصة:

إدارة رأس المال العامل، هي المسؤولة عن إدارة الأموال في المنظمة، والمتمثلة بإدارة النقدية، سواء في صندوق المنظمة أو في المصارف، وإدارة الحسابات المدينة، من خلال وضع إستراتيجية لإدارتها، ووضع سياسة للائتمان وتحصيل المديونية، وإدارة المخزون السلعي وإستراتيجية إدارته وتحديد الحد الأمثل للاحتفاظ به.

. إجابات التدريبات:

حل التدريب (1):

ضبط حركة الصندوق لشركة اليمن السعيد يوم 15 يونيو 2008 م بالريال

المقبوضات النقدية:	
المبيعات النقدية	2000000
متحصلات الحسابات المدينة	600000
خصم كمبيالات لدى البنك	160000
إجمال المقبوضات (التدفق النقدي الداخل)	2760000
المدفوعات النقدية:	
مشتريات نقدية	800000
سداد حسابات دائنة	20000
مصروفات إدارية	80000
أجور ومرتبات	120000
الإيجار	40000
أجمال المدفوعات (التدفق النقدي الخارج)	1060000
صافي التدفق النقدي	1700000
الرصيد النقدي في بداية اليوم	20000
ما يجب أن يكون عليه الرصيد في الصندوق في نهاية اليوم	1720000
الرصيد النقدي الموجود فعلاً في الصندوق في نهاية اليوم	1096000
الاختلاف بين ما يجب أن يكون عليه الرصيد في الصندوق وما هو موجود فعلاً في الصندوق (عجزاً)	24000

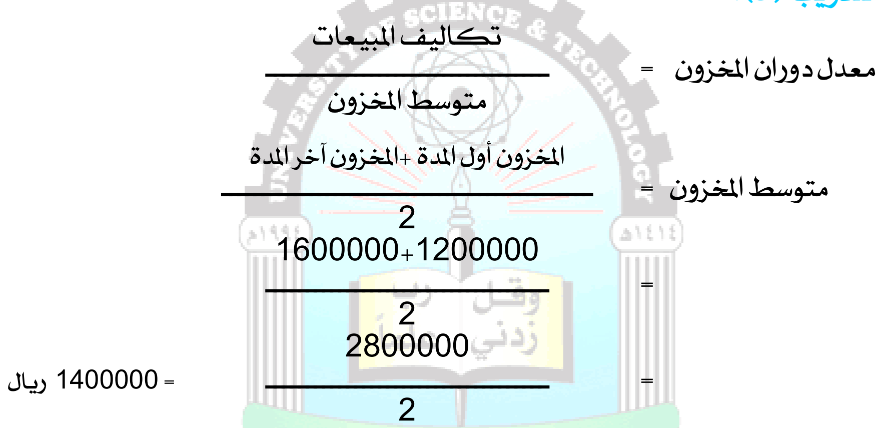
حل التدريب (2):

نسبة المبيعات التي تجاوزت موعد استحقاقها في شركة سبأ

الشهر	الرصيد	النسبة إلى المجموع
6	1800000	٪30
5	1200000	٪20
4	2000000	٪33
3	840000	٪14
2	160000	٪3

يتبين من الجدول أن 30٪ من الحسابات المدينة كانت في شهر (6) وهي لم تتجاوز موعد استحقاقها. وأن ما نسبته 70٪من الحسابات المدينة هي التي تجاوز مع استحقاقها، حيث إن 20٪ منها تمت في شهر (5) متجاوزة موعد استحقاقهاب30يوم، وأن 33٪ منها تمت في شهر (4) متجاوزة موعد استحقاقها بـ 60يوماً. وأن 14٪ منها تمت في شهر (3) متجاوزة موعد استحقاقها بـ 90يوماً. وأن 3٪ فقط تمت في شهر (2) متجاوزة بأكثر من 90 يوماً. ويتبين من الجدول أيضاً أن هناك مشكلة حدثت في هذا الشهر يجب على إدارة الشركة البحث عن أسبابها وعدم تكرارها. كما يلاحظ أن عملية التحصيل في الشركة بطيئة وإلا لما ما نسبته 70٪ من الحسابات المدينة تجاوزت موعد استحقاقها.

حل التدريب (3):



معدل دوران المخزون = تكاليف المبيعات / متوسط المخزون

متوسط المخزون = (المخزون أول المدة + المخزون آخر المدة) / 2

= (1600000 + 1200000) / 2

= 2800000 / 2 = 1400000 ريال

تكاليف المبيعات = 5600000المبيعات × 50٪ = 2800000 ريال

معدل دوران المخزون = تكاليف المبيعات / متوسط المخزون = 2800000 / 1400000 = 2

7. المراجع:

1. حسون، توفيق، الإدارة المالية، منشورات جامعة دمشق، دمشق 1996م.
2. سليم، رمضان، زياد، أساسيات في الإدارة المالية، دارس صفاء، عمان 1996م.
3. السنفي، عبد الله، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة 3، دار الحكمة اليمانية صنعاء 2005م
4. الميداني، محمد أيمن، الإدارة التمويلية في الشركات، الطبعة 4، مكتبة العبيكان الرياض، 2004 م.
5. عقل، مصلح محمد، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان ، 2000م



UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY

١٩٩٤م

١٤١٤هـ

وقل رب زدني علماً

جامعة العلوم والتكنولوجيا



جامعة العلوم والتكنولوجيا/ صنعاء

http/www.ust.edu